نبذةٌ لطيفةٌ
في رَدِّ بعْض تشغيبَات المُعطِّلة
على الإمام ابن خزيمة
وكتابه التوحيد

تأليف

د. صادق سليم صادق

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

نبذةٌ لطيفةٌ في رَدّ بعْض تشغيبَات المُعطّلة

على الإمام ابن خزيمة وكتابه التوحيد

تأليف

د. صادق سليم صادق

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

ح صادق سليم صادق ، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

صادق ، صادق سليم
نبذه لطيفة في رد بعض تشغيبات المعطلة على الإمام ابن خزيمة وكتابه التوحيد . / صادق سليم صادق . - الرياض ، ١٤٣١هـ
١٠٤ ص ، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٧ - ٥٦٧٦ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

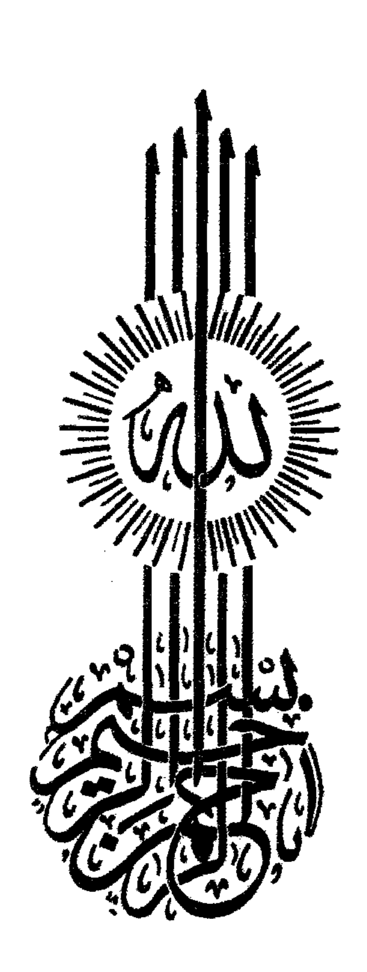
١ - التوحيد - دفع مطاعن أ - العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٣١/٧٢٧١

رقم الإيداع : ١٤٣١/٧٢٧١
ردمك : ٧ - ٥٦٧٦ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ

للتواصل مع المؤلف عبر البريد الالكتروني
Drsadek9@gmail.com



مُقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده، لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي، هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتـها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

لقد كان للسلف على مرّ عصور الإسلام، نفاحٌ، وكفاحٌ، عن عقد الدين، والرد على المخالفين، بالحجج الناصعة، والأدلة الباهرة؛ إما بالقول واللسان، أو بالقلم والبنان؛ كما في سيرهم، وكتبهم المصنّفة في الاعتقاد؛ تارةً بـهذا الاسم-أي: الاعتقاد- وتارةً باسم: (التوحيد)، وتارةً باسم: (السُّـنّة)، وغيرها من الأسماء، التي أهاجتْ وأغاظت المنحرفين من أهل البدع، وعركتهم عرك الأديم؛ فاشتدّتْ لذلك وطأتـهم على فريق الحق؛ فخاضوا في تلك المدونات وأصحابـها، بما لا يليق، وبكلام نابٍ صفيق، أذهلهم فيه التعصب والإغراق في الخصومة، عن تبصّر الحق، وأعماهم، فاتبعوا هواهم؛ فأغواهم.

ومكتوباتُ السلف في بيان أصول الدين، وتقريره بالأدلة والآثار، والبراهين؛ لا يرغب عنها إلا من سفه نفسه، وكان من الهالكين.

ومن تلك المكتوبات: (التوحيد) لإمام الأئمة: أبي بكر بن خزيمة؛ إذ قد فوّق الناقمون - من جعابهم- صوبه سهاماً طائشةً، وما هي إلا ظنون وأوهام، وكلام ملفوفٌ؛ بالتلبيس محفوف، وبالتحريف مرصوف، بنوها على قواعد أهل الكلام المنهارة؛ التي تعرّت عن العقل، والنقل، وتراهم وقد ألقوا بعجرهم وبجرهم إلى سفسطات (الفلاسفة)، وجدليات (المناطقة)، ولا يزالون يسبحون في بحورهم -ويسبّحون بحمدهم- إلى الساعة، وكتبُ المبتدع الوبي (سعيد فودة)، شاهدة على هذا الغبي، بأنه لا يحسن السباحة في هذا المحيط الخضم، وإن نصّب نفسه (المتكلم الأعظم)، و(الفيلسوف الأفخم)، فإنه سرعان ما تـهاوي

في مهواة الجهل، حتى عند أصحابه (الأشعرية)[1]، ولعل في مقتبل الأيام ما يسنح للكشف عن صفحة هذا المفتون، وجهله، ولكل مقام مقال.

وليُعلم أني لم أقصد من هذا الإعداد، ترجمة هذا الإمام، حافظ وقته، وقريع دهره، -فترجمته مستوفاة في الكتب -[2]، ولا التعرّض للمحنة التي وقعت له مع الكُلابية، وما نجم عنها من وحشة بينه وبين بعض تلاميذه[3]. بل قصدتُ التصدّي لشيءٍ من طعونات، ووقيعةٍ، وحطٍّ عليه، وعلى كتابه (التوحيد)، ولم أرُم الاستقصاء والاستيعاب، وإنما ليقف المطّلع على شواهد وأجناس من العدوان السافر على أهل السنة، من قِبَل من يجري على طريق التعطيل؛ ممَّن أضلوا الخلق، وعموا عن سواء السبيل.

وتلك النقدات الموجّهة إليه -غفر الله له-، وقفتُ عليها أثناء مطالعتي لبعض مصنفات المتكلمين -لمناسبةٍ عرضتْ-: محصّلتُها: أقوالٌ حاكمة عليهم بالظلم، والبغي المُفْرط، في حقّه، لا ينقاد لها إلا من بُلي بسوء الطريقة، وأسرف في تعظيم المبتدعة، ومَنْ وراءهم. وما مثل تلك النقدات إلا كرهجٍ اشتد هبوبه، لكنه صادف إعصاراً عصف بتماديهم، وطغيانهم؛ فإنهم -والله- قد نُكبُوا بمصنَّف هذا الإمام،-سيف السُّنة، وقاهر البدعة-: نكبةً عظيمة، وشرق بها كل معتزلي، وكُلاّبي، وأشعري.

وأكثر من رأيته يتمادي ويسرف في الوقيعة والحط على هذا الجبل الأشم؛ الكوثري المخذول؛ لشدة انحرافه عن السّنة وأهلها؛ انحرافاً أخرجه عن الحق والعدل؛ فتراه يتعمد

---

(١) انظر: ما كتبه نذير العطاونة، في موقع (صروح العلم الشامخ) على الشبكة، ومقالاً على الشبكة أيضاً بعنوان (هروب سعيد فودة من أسئلة وُجّهت إليه في مصر)، في موقع (المنزهون من أهل الحديث- منتدى الأشراف الغماريين والكوثري)، وما كتبه أبو يعرب المرزوقي في موقع (الفلسفة)، بعنوان (سعيد فودة والنكوص إلى عقلية الفرق الكلامية). أما ردود أهل السنة عليه، والكشف عن جهالاته وتخبطاته؛ فأكثر من أن تُحصر.

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥-٣٨٢)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٠-٧٣١)، وترجمتُه في سير النبلاء موسّعةٌ؛ تُغني عن غيره من الكتب.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٧٧)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤/ ٣٧٧).

الكذب عليهم في سبيل تثبيت ما يدعو إليه من البدع، وينشط في مكابدة ذلك؛ بالإحالة إلى مخطوطات لم تكن بـمتناول الناس يومئذٍ! ولم يكن ما ينسبُه إليه محبّوه من الورع والتقوى، مانعاً له من ذلك، ولكن: لا ورع ولا تقوى! وأي تقوى تلك لمَن طال لسانه في ثلب الأخيار، ولم يسلم من جرحه حتى الصحابة؟![1].

فالرجل ساقطٌ البتّة، وإن اغترّ به من اغتر، ولا حاجة بي لكشف حاله؛ ففي (طليعة) اليماني و(تنكيله)، ما يسر أهل السنة، وتقرّ به أعينهم[2].

وستقف في هذه الرسالة على شيء من أقواله، التي فيها ما تقشعر منه الجلود، حيث جرى فيها على عادته، من التلبيس والتدليس البحت، وإرسال لسانه بالأكاذيب؛ فهو لا يكُفّه، ولا يضمّهُ، ولا يتجلّل عن ذلك، ولا يبالي، بل ينغمس في البهتان إلى أذنيه، فهو ماهرٌ لكن في تزويق الأكاذيب، وتنميق البُطَل!

وقد عرفه من عرفه بقلمه الذي نُحت على البذاء؛ وَغْداً؛ منصرفاً إلى الوقيعة في الأخيار؛ من مؤتنف شبابه، إلى أن اشتعل رأسه شيباً، وهو يرميهم بالرقاعة، والخرق، والاختلاط، والكفر، والوثنية، وقد شقّ على هذا المسكين توالي طباعة كتب العقيدة السلفية، فاعتلّ لذلك، وكاد يقضي غمّاً. وقد علم أرباب التحصيل، عقوبة الوقيعة في السلف، وما يلحق فاعله من التلف،

(١) انظر على سبيل المثال: طعنه في الصحابي الجليل أنس بن مالك -ﷺ-: كما في كتاب: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي اليماني (١/ ٦٥- طليعة التنكيل) و(١/ ٢١١-٢١٢)، نشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، الرياض، وكتاب: بدع التفاسير، لعبد الله بن الصديق الغماري، حاشية ص (١٨٠)، طبع: مطبعة القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

(٢) والردود على هذا الجهمي كثيرة، فممّن نقده: العلامةُ محمد عبد الرزاق حمزة في كتاب "المقابلة بين الهدى والضلال"، والعلامة محمد بـهجت البيطار، في رسالته: "الكوثري وتعليقاته"، وقف أيضاً على ما جمعه الشيخ سليمان الخراشي من تعليقاتٍ للشيخ محمد بن مانع عن الكوثري ومقالاته، والمقدمة الحافلة التي كتبها الأستاذ الخراشي في فضح حال هذا المتهور الكذّاب، وفي تضاعيفها نقولٌ عن علماء العصر في هتك أستاره، وإيغاله في التعصب على أهل الحق. وللشيخ علي الفهيد رسالة جامعية في بيان حال هذا الزائغ، عنوانـها: "زاهد الكوثري وآراؤه الاعتقادية: عرض ونقد"، إشراف د. أحمد آل عبد اللطيف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، قسم العقيدة، ١٤٢٣هـ.

وكيف عاجله الله بفضحه بين الأنام، بابتكاره الكذب، ومماراته بالباطل، وخروجه إلى السخرية، عن مقارعة الحجج بأمثالها، ومن حقق النظر فيما صنّفه واجتلاه، بان له ذلك.

وعلى وتيرته اليوم، بعض أهل البدع، الذين لم يخمد نارُ حقدهم على أهل السنة؛ فلا يزالون يرجمونـهم بالأهواء والأوهام، ويستعدون عليهم الملأ، وأشباه الأنعام، ويغرون سفهاء دور النشر بطباعة ما يظنون فيه إسقاطاً لأهل الحق، وإسكاتاً، ونكايةً، كما تراه في كتب السقاف، ومحمود سعيد، وفودة، وغيرهم من أهل الأهواء، الذين انبرى لهم من أهل السنة، من قطع شغبهم، وكفّ سفههم.

وقد ألمحتُ أول المقدمة: أني لم أرُم إحصاء تلك المطاعن على وجه التمام، بقدر ما رمتُ تحقيق المطلوب؛ بالإشارة إلى شيء ممّا هنالك، من التعصّب الهالك، على هذا الإمام؛ غير آبهٍ بنفارهم عنه، ولا مصغٍ لشيء مما تجاهروا به في حقّه، فتالله إنه لبريء السّاحة من إفكهم؛ مهما نسبوه إلى سوء الحال والمقال، واستعانوا بكل فصيح مقوال.

وقد أسميت هذه الرسالة:(**نبذة لطيفة في رد بعض تشغيبات المعطلة على الإمام ابن خزيمة وكتابه التوحيد**).

وأُنبّه: أنني اعتمدتُ من نُسخ كتاب التوحيد للإمام ابن خزيمة، على الطبعة الأولى التي حققها الشيخ الدكتور عبد العزيز الشهوان -حفظه الله-، ونشرته مكتبة الرشد، بالرياض، وعلى النسخة التي حققها الشيخ أحمد بن علي الرَّداعي، وطبعتُه دارُ الآثار، في صنعاء، ومن هذا الأخير-جزاه الله خيراً- استفدتُ في الدلالة على مواطن الأحاديث، التي استشهد بـها الإمام ابن خزيمة، وحكْم أهل الصنعة عليها، وعلى الرواة، من حيث القبول والرد، ثم من عمل المحقق نفسه، وتخريجاته القيّمة. وأمّا ما عدا ذلك من الأحاديث والأخبار، التي هي خارج كتاب التوحيد، فحكمت عليها بما تقتضيه قواعد علم المصطلح، إن لم أجد فيها كلاماً لأهل الفن من المتقدمين، أو المتأخرين، فاقتصرُ على أحكامهم، مع الإشارة إلى الخلاف إن وُجد.

أسأل الله تعالى، أن يسخرنا لخدمة دينه، والدفع عن (أعلام السنة المنشورة)، و(الطائفة المنصورة)، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه وسلم.

وكتب: أبو عبد الله: صادق سليم صادق.

بسم الله الرحمن الرحيم

لما أن كان كتاب (التوحيد)، لإمام الأئمة، ابن خزيمة، مرجعاً في عقيدة أهل السنة، ومتبعي الأثر، ويحتل من قلوبهم منزلة عظيمة، ومكانة جليلة، غاظ ذلك أهل الأهواء، فناصبوه ومؤلفه العداء، ولدّوا في الخصومة، وفجروا، وليس غرضهم من ذلك إلا إخماد السّنة، وصرف الوجوه عنها، إلى علوم أسلافهم الأعاجم، التي نال الإسلامَ منها والمسلمين، ما نال، حتى تبدّل بعد ذلك الحال، وآل الأمر إلى ما آل؛ فكانت - من آثار ذلكم -: محنة الإمام أحمد، وفتنة القول بخلق القرآن، ونفي رؤية الله في الآخرة، وإنكار بعض صفات الباري تعالى، وقد تولّى كبر ذلك: القاضي ابن أبي دؤاد، الجهمي، المعتزلي، واغتر به السلطان، حتى تمكنت الجهمية، سنوات، وتقلّدوا الحكم والسياسية، فأغرى بالعلماء، وأوقع بهم، وحمل هو ومن معه؛ الناسَ على اعتقاد الباطل قسراً؛ حتى أُزهقت بسبب ذلك أرواح، كما ورد في الأخبار الصحاح، ثم لا زال أمر ابن أبي دؤاد في افتضاح، حتى حصص الحق ولاح، وانمحق الباطل وانزاح، في عهد الخليفة المتوكل العباسي[1].

فانظر إلى ما جلبته كتب الأعاجم على أهل الإسلام من الرزايا والمآسي، واعتبر بذلك، ولا تهلك مع كل هالك، وتمسك بكتب السلف، ففيها الوقاية من الزيغ والتلف؛ إذ مبناها على القرآن، وسنة النبي العدنان، وآثار الصحابة الأركان، والتابعين لهم بإحسان، وإيّاك ثم إيّاك أن يكون إمامك بِشْراً المريسي -كما هو إمام هؤلاء المعطلة- الذي رسم لهم منهج المنع والمعارضة، ودفعها إليهم بلا معاوضة؛ فقالوا-كما نقله الإمام ابن القيم-: "إذا احتجوا عليكم بالقرآن؛ فغالطوهم بالتأويل، وإذا احتجوا عليكم بالأخبار؛ فادفعوها بالتكذيب"[2].

ولمّا أن كتاب الإمام ابن خزيمة، جارٍ في باب أسماء الله وصفاته، على المنهج القويم؛ منهج أهل السنة والجماعة، وجدنا أهلَ البدع شرقوا به -كما شرقوا بكتب مَنْ سلفه من أولي الأثر-: فمن هؤلاء: شيخ الزمخشري، المحسن بن محمد بن كرامة، الزيدي، المعتزلي، (ت:٤٩٤)،

---

(١) انظر: ما ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١١/ ٤٧٨-٤٧٩)، و(١٧/ ٣١١-٣١٢).
(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٨).

الذي يقول في كتابه (رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس)، متحدثاً عن محاورة وهمية، على لسان شيطانه: "...ولقد شكرنا جميعاً، سعْيَ ابن خزيمة، في تصنيفه كتاباً، في أعضاء الله، وذِكْره ما شهد بهْ.

وذكر بعض أصحابنا: أنه أشكل عليه من أعضائه (الفَرْج)، وقال: لا نجد في الكتاب والسّنة: أنه ذكرٌ، أو أنثى! فقيل له: إنه أنزل في كتابه:﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران:٣٦]؛ فقال: أفدت وأجدت. وأودعه كتابه"[1].

وهذه - وأيم الله- كذبة صلعاء، وأفيكة عمياء، وأبطولة سمجة! ولقد كذب هذا الناقل، بله الناقم؛ فهذا كتاب التوحيد لإمام الأئمة: ابن خزيمة، من عصر مؤلفه، وإلى يومنا هذا، روته العلماء، وتلقوه بالقبول، لم يدّع داعٍ، وجود تلك العبارات الخبيثة التي افتراها هذا الكذّاب، ونسبها إلى ذلك الكتاب.

ويا لله العجب! كيف يَغرق الإمام ابن خزيمة في التشبيه إلى هذا (الحد)، ويفنى فيه إلى أنْ تـهافتَ و(ألحد)؛ وكتابه (التوحيد) طافحٌ بذمّ التشبيه والمشبّهة؟! كقوله -رحمه الله وغفر له- في خطبة كتابه: "الحمد لله العليّ العظيم، السميع البصير،... تعالى ربنا عن صفات المحدودين، وتقدس عن شَبَه المخلوقين، وتنـزّه عن مقالة المعطلين... والحمد لله الذي أنزل القرآن بعلمه، وأنشأ خلْق الإنسان من ترابٍ بيده، ثم كوّنه بكلمته، ...وخبّرنا: أن أنثى لا تحمل ولا تضع إلا بعلمه، كما أعلمنا: أن كل شيء هالك إلا وجهه، وحذَّر عباده نفْسه التي لا تُشبه أنفس المخلوقين"[2].

ويقول في أول ترجمة من تراجم كتابه التوحيد: "فأول ما نبدأ به من ذكْر صفات خالقنا - جل وعلا- في كتابنا هذا: ذكْر نَفْسه، جل ربنا عن أن تكون نفسه كنفس خلقه، وعزّ أن يكون عدماً؛ لا نفس له"[3].

---

(١) رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس، ص (٣٤)، تأليف: المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي، تحقيق: حسين المدرسي، نشر: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

(٢) كتاب التوحيد، ص (٢٨- تحقيق: الرّداعي).

(٣) المصدر السابق، ص (٣٢).

وقوله: "فنحن وجميع علمائنا، من أهل الحجاز، وتـهامة، واليمن، والعراق، والشام، ومصر: مذهبنا: أنّا نُثبت لله ما أثبته لنفسه؛ نقرُّ بذلك بألسنتنا، ونصدّق بذلك بقلوبنا، من غير أن نشبّه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، وعز ربنا عن أن نشبّهه بالمخلوقين..."(١).

وقوله: "نحن نقول: إن الله سميعٌ؛ بصيرٌ، كما أعلمنا خالقُنا وبارؤنا، ونقول: من له سمع وبصر من بني آدم؛ فهو سميع بصير، ولا نقول: إن هذا تشبيه المخلوق بالخالق...ولا نقول: إن يد المخلوقين كيد الخالق، عز ربنا عن أن تكون يده كيد خلقه"(٢).

وقد فنّد -رحمه الله- في أوائل كتابه (التوحيد)، بكلام فيه إسهابٌ وإطنابٌ، ما رمتْ به الجهميةُ أصحابَ الآثار، من تـهمة التشبيه، بعد أن ساق من الآيات والأحاديث، ما فيه تقرير وتثبيت لصفة وجه ربنا -تبارك تعالى-. وهو فصل في غاية من الطول، أنقله لنفاسته؛ لما حواه من القواعد المحررة في هذا الباب؛ تكشف عن فهمه الثاقب، ودرايته التامة بمذاهب السلف، وتحريه لخطتهم، ومنواهم، ولأن فيه أيضاً، إسكاتاً وإفحاماً لمن يقذفه بفرية التشبيه، والتجسيم، وقلة العقل؛ كذلك المعتزلي، ومن ستأتي أسماؤهم من أهل الكلام والبدع؛ كالرازي، وابن فورك، والكوثري، وغيرهم. وسيرى القارئ ما في ردّ الإمام ابن خزيمة من التقريرات والإفادات، وحسن الإيرادات؛ الدالة على وفور عقله، وحضور ذهنه، فمن اتـهمه بضد ذلك؛ فقد أرى الناس من نفسه سفهاً.

كما أنه في كثير من مواضع كتابه، يستعلم أهل الحجا والألباب؛ على وجه الإلزام للجهمية النفاة، فيما يروم تقريره من الصفات.

قال الإمام ابن خزيمة -رحمه الله-: "وزعمت الجهمية -عليهم لعائن الله- أن أهل السنة، ومتبعي الآثار-القائلين بكتاب ربـهم، وسنة نبيهم ﷺ، المثبتين لله -ﷻ-، من صفاته ما وصف الله به نفسه في محكم تنـزيله، المثبت بين الدفتيْن، وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ، بنقل العدل، عن العدل، موصولاً إليه-: مشبّهة؛ جهلاً منهم بكتاب ربنا، وسنة نبينا ﷺ، وقلة معرفتهم بلغة العرب، الذين بِلُغَتِهم خُوطبنا، وقد ذكرنا من الكتاب والسنة، في ذكْر ربنا، ما

(١) كتاب التوحيد (١/ ٢٦- تحقيق: الشهوان).

(٢) المصدر السابق (١/ ٦١).

فيه الغُنية والكفاية. ونزيدُه شرحاً؛ فاسمعوا الآن أيها العقلاء ما نذكر من جنس اللغة السائرة بين العرب، هل يقع اسم المشبهة على أهل الآثار، ومتبعي السنن؟

نحن نقول، وعلماؤنا جميعاً، في جميع الأقطار: إن لمعبودنا -عَجَلَك-، وجهاً؛ كما أَعْلَمَنَا الله في محكم تنـزيله، فذوَّاهُ بالجلال والإكرام، وحكم له بالبقاء، ونفى عنه الهلاك. ونقول: إن لوجه ربنا -عَجَلَك-، من النور، والضياء، والبهاء، ما لو كشف حجابه؛ لأحرقتْ سبحاتُ وجهه، كلَّ شيء أدركه بصره، محجوب عن أبصار أهل الدنيا؛ لا يراه بشر ما دام في الدنيا الفانية. ونقول: إن وجه ربنا القديم؛ لا يزال باقياً، فنفى عنه الهلاك والفناء.

ونقول: إن لبني آدم وجوهاً، كتب الله عليها الهلاك، ونفى عنها الجلال والإكرام؛ غير موصوفة بالنور، والضياء، والبهاء الذي وصف الله بـها وجهه. تدرك وجوهَ بني آدم أبصارُ أهل الدنيا؛ لا تحرق لأحد شعرة فما فوقها؛ لنفي السُبُحَات عنها؛ التي بيّنها نبينا المصطفى ﷺ، لوجه خالقنا.

ونقول: إن وجوه بني آدم محدثة؛ مخلوقة؛ لم تكن، فكوّنـها الله بعد أن لم تكن مخلوقة؛ أوجدها بعد ما كانت عدماً، وإن جميع وجوه بني آدم فانية؛ غير باقية؛ تصير جميعاً ميتاً؛ رميماً، ثم يُنشئها الله بعد ما قد صارت رميماً؛ فتلقى من النشور، والحشر، والوقوف بين يدي خالقها في القيامة، ومن المحاسبة، بما قدّمت يداه، وكسبه في الدنيا، ما لا يعلم صفته غير الخالق البارئ، ثم تصير إمّا إلى جنة منعّمة فيها، أو إلى نار معّذبة فيها. فهل يخطر -يا ذوي الحِجا- ببال عاقل؛ مرّكب فيه العقل؛ يفهم لغة العرب، ويعرف خطابـها، ويعلم التشبيه: أن هذا الوجه؛ شبيه بذاك الوجه؟! وهل ههنا -أيها العقلاء-: تشبيه وجه ربنا -جل ثناؤه- الذي هو كما وصفنا وبيّـنَّا صفته من الكتاب والسنة، بتشبيه وجوه بني آدم التي ذكرناها، ووصفناها؟! غير اتفاق اسم الوجه، وإيقاع اسم الوجه على وجه بني آدم، كما سمّى الله وجهَه وجْهاً.

ولو كان تشبيهاً من علمائنا؛ لكان كلُّ قائلٍ: إن لبني آدم وجهاً، والخنازير، والقردة، والكلاب، والسباع، والحمير، والبغال، والحيّات، والعقارب؛ وجوهاً: قد شبّه وجوهَ بني آدم بوجوه الخنازير، والقردة، والكلاب، وغيرها ممّا ذكرت! ولستُ أحسبُ أن أعقل الجهمية

المعطلة عند نفسه، لو قال له أكرم الناس عليه: وجهك يشبه وجه الخنـزير، والقرد، والدب، والكلب، والحمار، والبغل، ونحو هذا: إلا غضب؛ لأنه خرج من سوء الأدب في الفحش من المنطق؛ من الشتم للمشبّه وجهه بوجه ما ذكرنا. ولعلّه بعدُ يقذفه ويقذف أبويْه. ولستُ أحسبُ أن عاقلاً يسمع هذا القائل المشبّه وجه بني آدم بوجوه ما ذكرنا، إلا ويرميه بالكذب، والزور، والبهت، أو بالعته، والخبل، أو يحكم عليه بزوال العقل، ورفع القلم؛ لتشبيهه وجه بني آدم بوجوه ما ذكرنا.

فتفكروا يا ذوي الألباب: أوُجوه ما ذكرنا أقرب شبهاً بوجوه بني آدم، أو وجه خالقنا؛ بوجوه بني آدم؟! فإذا لم تُطلق العربُ تشبيه وجوه بني آدم، بوجوه ما ذكرنا من السباع، واسم الوجه قد يقع على جميع وجوهها، كما يقع اسم الوجه على وجوه بني آدم، فكيف يلزم أن يُقال لنا: أنتم مُشبّهة، ووجوه بني آدم، ووجوه ما ذكرنا من السباع، والبهائم: مُحدَثة كلها؛ مخلوقة، قد قضى الله فناءها وهلاكها، وقد كانت عدماً، فكوّنـها الله، وخلقها، وأحدثها؟!

وجميعُ ما ذكرناه من السباع والبهائم؛ لوجوهها: أبصار، وخدود، وجباه، وأنوف، وألسنة، وأفواه، وأسنان، وشفاه، ولا يقول مُرَكَّبٌ فيه العقل لأحد من بني آدم: وجهُك شبيه بوجه الخنـزير! ولا عينك شبيهة بعين قرد! ولا فمك فم دُبٍّ، ولا شفتاك كشفتيْ كلب! ولا خدّك خد ذئب! إلا على المشاتمة؛ كما يرمي الرامي الإنسان بما ليس فيه. فإذا كان ما ذكرنا على ما وصفنا؛ ثبت عند العقلاء، وأهل التمييز: أن من رمى أهل الآثار القائلين بكتاب ربـهم، وسنة نبيهم ﷺ بالتشبيه: فقد قال الباطل، والكذب، والزور، والبهتان، وخالف الكتاب والسنة، وخرج من لسان العرب.

وزعمت المعطلة من الجهمية: أن معنى الوجه الذي ذكر الله في الآي التي تلونا من كتاب الله، وفي الأخبار التي روينا عن النبي ﷺ؛ كما تقول العرب: وجه الكلام، ووجه الثوب، ووجه الدار، وزعمتْ أن الوجوه من صفات المخلوقين! وهذه فضيحة في الدعوى، ووقوع في أقبح ما زعموا أنـهم يهربون منه. فيقال لهم: أفليس كلام بني آدم، والثياب، والدُّور؛ مخلوقة؟ فمن زعـم منكم أن معنى قوله: وجه الله، كقول العرب: وجه الكلام، ووجه الثوب، ووجه الدار؛ أليس قد شبّه -على أصلكم- وجهَ الله بوجه المَوَتان؛ لزعمكم يا جهلة أن من

قال من أهل السنة والآثار، القائلين بكتاب ربـهم، وسنة نبيهم ﷺ: لله وجه، وعينان، ونفْس، وأن الله يبصر، ويرى، ويسمع: أنه مشبّه عندكم خالَقه بالمخلوقين؟ حاش لله أن يكون أحد من أهل السنة والأثر، شبّه خالقه بأحد من المخلوقين، فإذا كان على ما زعمتم بجهلكم، فأنتم قد شبهتم معبودكم بالموتان.

نحن نثبت لخالقنا -جل وعلا-، صفاته التي وصف الله -ﷻ- بـها نفسه في محكم تنـزيله، أو على لسان نبيه المصْطفى ﷺ، مما ثبت بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه، ونقول كلاماً مفهوماً، موزوناً، يفهمه كل عاقل؛ نقول: ليس إيقاع اسم الوجه للخالق البارئ، بموجب عند ذوي الحجا والنُّهى؛ أنه يُشَبِّه وجه الخالق بوجوه بني آدم.

قد أعلمنا في الآي التي تلوناها قبلُ: أن لله وجهاً ذوّاه بالجلال والإكرام، ونفى الهلاك عنه، وخبّرنا في محكم تنـزيله أنه يسمع ويرى؛ فقال -جل وعلا- لكليمه موسى، ولأخيه هارون - صلوات الله عليهما-: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه:٤٦]، وما لا يسمع، ولا يبصر؛ كالأصنام، التي هي من الموتان. ألم تسمع مخاطبة خليل الله -صلوات الله عليه- أباه: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾[مريم:٤٢].

أو يَعْقِلُ يا ذوي الحِجا مَنْ فَهم عن الله -تبارك وتعالى- هذا: أن خليل الله-صلوات الله عليه وسلامه- يوبخ[1] أباه على عبادة ما لا يسمع، ولا يبصر، ثم يدعو إلى عبادة من لا يسمع ولا يبصر؟! ولو قال الخليل، صلوات الله عليه، لأبيه: أدعوك إلى ربي الذي لا يسمع، ولا يُبصر؛ لأشبه أن يقول: فما الفرق بين معبودك ومعبودي؟ والله قد أثبت لنفسه أنه يسمع، ويرى، والمعطلة من الجهمية تنكر كل صفة لله -جل وعلا-، وصف بـها نفسه، في محكم تنـزيله، أو على لسان نبيه ﷺ؛ لجهلهم بالعلم.

وقال-ﷻ-: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا * أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٣-٤٤]، فأَعْلَم اللهُ -ﷻ-، أن من لا يسمع، ولا يعقل: كالأنعام، بل هم أضل سبيلاً؛ فمعبود الجهمية -عليهم

(١) في نسخة الشهوان (١/ ٥٨)، والرّداعي، ص (٦٨): "لا يوبخ"، بزيادة "لا"، والصواب حذفها كما قالا.

لعائن الله- كالأنعام التي لا تسمع، ولا تبصر. والله قد ثبّت لنفسه أنه يسمع ويرى، والمعطلة من الجهمية تنكر كل صفة وصف بها نفسه في محكم تنزيله، أو على لسان نبيه ﷺ، لجهلهم بالعلم؛ وذلك: أنهم وجدوا في القرآن: أن الله قد أوقع أسماءً من أسماء صفاته على بعض خلقه؛ فتوهموا لجهلهم بالعلم، أن من وصف الله بتلك الصفة التي وصف الله بها نفسه؛ قد شبهه بخلقه! فاسمعوا يا ذوي الحجا! ما أبين مِن جهل هؤلاء المعطلة.

أقول: وجدتُ الله وصف نفسه في غير موضع من كتابه، فأعلم عبادَهُ المؤمنين أنه سميع بصير؛ فقال: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، وذكر -عَلَيْكَ- الإنسان، فقال: ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢]، وأعلمنا -جل وعلا-، أنه يرى فقال: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة:١٠٥]، وقال لموسى وهارون -عليهما السلام-: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه:٤٦]؛ فأعلمَ -عَلَيْكَ-، أنه يرى أعمال بني آدم، وأن رسوله -وهو بشر- يرى أعمالهم أيضاً. وقال: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ﴾ [النحل:٧٩]، وبنو آدم يرون أيضاً الطير مسخرات في جو السماء.

وقال -عَلَيْكَ-: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود:٣٧]، وقال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، وقال: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨]، فثبّت ربنا -عَلَيْكَ- لنفسه عيناً، وثبّت لبني آدم أعيناً، فقال: ﴿تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [المائدة:٨٣]، فقد خبّرنا ربنا، أن له عيناً، وأعلمنا أن لبني آدم أعيناً.

وقال لإبليس-عليه لعنة الله-: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة:٦٤].

وقال: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:٦٧]؛ فثبّت ربنا -جل وعلا-، لنفسه يديْن، وخبّرنا أن لبني آدم يديْن، فقال: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران:١٨٢]، وقال: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج:١٠]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠].

وقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، وخبّرنا أن رُكبان الدواب يستوون على ظهورها، وقال في ذكر سفينة نوح: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود:٤٤]، أفيلزم يا ذوي

الحجا عند هؤلاء الفسقة، أن من ثبّت لله ما ثبّت الله في هذه الآي، أن يكون مشبّهاً خالقه بخلقه؟! حاش لله أن يكون هذا تشبيهاً، كما ادّعوا؛ لجهلهم بالعلم.

نحن نقول: إنْ الله سميع بصير، كما أعلمنا خالقنا وبارؤنا، ونقول: من له سمع وبصر من بني آدم؛ فهو سميع بصير، ولا نقول: إن هذا تشبيه المخلوق بالخالق. ونقول: إن لله -عز وجل- يدَيْن يمينين، لا شمال فيهما، قد أعلمنا الله -تبارك وتعالى-، أن له يديْن، وخبّرنا نبينا ﷺ، أنهما يمينان، لا شمال فيهما، ونقول: إن من كان من بني آدم سليم الجوارح والأعضاء؛ فله يدان: يمين وشمال، ولا نقول: إن يد المخلوقين كيد الخالق، عز ربنا عن أن تكون يده كيد خلقه. وقد سمّى الله لنا نفسه عزيزاً، وسمى بعض الملوك عزيزاً؛ فقال: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف:٣٠]، وسمّى إخوةُ يوسف أخاهم يوسفَ عزيزاً؛ فقالوا: ﴿يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف:٧٨]، وقال: ﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ﴾ [يوسف:٨٨].

فليس عزة خالقنا -التي هي صفة من صفات ذاته- كعزة المخلوقين؛ الذين أعزّهم الله بـها.

ولو كان ذلك تشبيه الخالق بالمخلوق، على ما توهَّم هؤلاء الجهلة من الجهمية: لكان كلُّ من قرأ القرآن، وصدّقه بقلبه أنه قرآن، ووحيٌ، وتنـزيل: قد شبّه خالقه بخلقه.

وقد أعلمنا ربنا - تبارك وتعالى-، أنه الملك، وسمّى بعض عبيده ملكاً؛ فقال: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ﴾ [يوسف:٥٠].

وأعلمنا -جل جلاله-، أنه العظيم، وسمّى بعض عبيده عظيماً؛ فقال: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف:٣١]، وسمّى الله بعض خلقه عظيماً؛ فقال: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة:١٢٩]؛ فالله: العظيم، وأوقع اسم العظيم على عرشه؛ والعرش مخلوق.

وربنا الجبار، المتكبر؛ فقال: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر:٢٣]، وسمّى بعض الكفار: متكبراً، جباراً؛ فقال: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر:٣٥].

وبارؤنا-ﷻ-، الحفيظ، العليم، وخبّرنا أن يوسف -عليه السلام-، قال للملك: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٥٥]، وقال:﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات:٢٨]، وقال: ﴿بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات:١٠١]. فالحليم، والعليم: اسمان لمعبودنا، -جل وعلا-؛ قد سمّى الله بـهما بعض بني آدم، ولو لزم -يا ذوي الحجا- أهل السنة والآثار إذا أثبتوا لمعبودهم يديْن، كما ثبّـتهما الله لنفسه، وثـبّتوا له نفْساً، -عز ربنا وجلّ-، وأنه سميع بصير، يسمع ويرى؛ ما ادّعى هؤلاء الجهلة عليه أنـهم مُشبّهة: للزم كلّ من سمّى الله: ملكاً، أو عظيماً، ورءوفاً، ورحيماً، وجباراً، ومتكبراً: أنه قد شبّه خالقه -ﷻ- بخلقه، حاش لله أن يكون مَنْ وصف الله -جل وعلا- بما وصف الله به نفسه في كتابه، أو على لسان نبيه المصطفى ﷺ، مشبّهاً خالقه بخلقه.

فأما احتجاج الجهمية على أهل السنة والآثار في هذا النحو، بقوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فمَنْ القائل: إن لخالقنا مِثْلاً ؟ أو: إن له شبيهاً؟

وهذا من التمويه على الرّعاع والسّفل؛ يموهون بمثل هذا على الجهال؛ يوهمونـهم أنّ من وصف اللهَ بما وصف به نفسه، في محكم تنـزيله، أو على لسان نبيه ﷺ؛ فقد شبّه الخالق بالمخلوق. وكيف يكون -يا ذوي الحجا- خلْقُه مثله؟!

نقول: الله القديم لم يزل، والخلْق مُحدَثٌ؛ مربوبٌ، والله الرازق، والخلق مرزوقون، والله الدائم الباقي، وخلقه هالك؛ غير باق، والله الغني عن جميع خلقه، والخلق كلهم فقراء إلى الله خالقهم. وليس في تسميتنا بعض الخلق ببعض أسامي الله؛ بموجب -عند العقلاء، الذين يعقلون عن الله خطابه-، أن يقال: إنكم شبهتم الله بخلقه؛ إذ أوقعتم بعض أسامي الله على خلقه، وهل يمكن عند هؤلاء الجهال حلُّ[1] هذه الأسامي من المصاحف، أو محوها من صدور أهل القرآن، أو ترك تلاوتـها في المحاريب، وفي الجدور، والبيوت؟ أليس قد أعلمنا منـزل القرآن على نبيه ﷺ، أنه الملِك، وسمّى بعض عبيده ملِكاً، وخبّرنا أنه السلام، وسمّى تحية المؤمنين بينهم: سلاماً في الدنيا، وفي الجنة؛ فقال: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب:٤٤]، ونبينا المصطفى ﷺ، قد كان يقول بعد فراغه من تسليم الصلاة: (اللهم أنت

---

(١) كذا في نسخة الرّداعي، ص (٧٣)، ونبّه أن العبارة في نسخة الزهيري "حلك" بالكاف، ولعلها أنسب.

السلام، ومنك السلام)[1]، وقال -ﷻ-: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء:٩٤]؛ فثبت بخبر الله: أن الله هو السلام؛ كما في قوله: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر:٢٣]، وأوقع هذا الاسم على غير الخالق البارئ، وأعلمنا -ﷻ-، أنه المؤمن، وسمّى بعض عباده؛ فقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢]، وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النور:٦٢]، الآية، وقال: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات:٩]، وقال: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب:٣٥].

وقد ذكرنا قبلُ، أن الله خبّر أنه: سميعٌ بصير، وقد أعلمنا أنه جعل الإنسان سميعاً بصيراً؛ فقال: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾، إلى قوله: ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:١-٢].

والله: الحكم العدل، وخبّرنا نبينا ﷺ، أن عيسى بن مريم ينـزل قبل قيام الساعة، حكماً عدلاً، وإماماً مقسطاً[2]. والمقسط أيضاً من أسامي الله -ﷻ-.

وفي خبر أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، في أسامي الرب-ﷻ- فيه (والمقسط)[3].

وقال في ذكر الشِقاق بين الزوجيْن: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء:٣٥]؛ فأوقع اسم: الحَكَم، على حَكَمَيْ الشِّقاق.

والله العدل، وأمر عباده بالعدل والإحسان، والنبي ﷺ، قد خبّر أن المقسطين في الدنيا على منابر من لؤلؤ يوم القيامة. فاسم (المقسط) قد أوقعه النبي ﷺ، على بعض أوليائه؛ الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وُلُّوا[4].

---

(١) أخرجه مسلم (٥٩١)، من حديث ثوبان ﷺ، و(٥٩٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٢٢- فتح)، و(٣٤٤٨- فتح)، ومسلم (١٥٥)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) أصل الحديث عند البخاري (٦٤١٠- فتح)، ورواه في مواضع أخري، وأخرجه أيضاً مسلم (٢٦٧٧)، وليست في روايتيهما الأسماء مسرودة، وإنما جاء سردها عند الترمذي في السنن (٣٥٠٧)، ولا تثبتُ. وانظر تعليقاً مطوّلاً للشيخ الردّاعي على هذا الحديث، في تحقيقه لكتاب التوحيد، لابن خزيمة، ص (٧٥-١٧٧)، حاشية رقم (٤).

(٤) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ.

وفي خبر عياض بن حمار، أن النبي ﷺ، قال: "أهل الجنة ثلاثة: عفيف متصدق، وذو سلطان مقسط، ورجل رحيم، رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم"(1).

حدثناه: أبو موسى، قال: حدثنا محمد بن أبي عدي، قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن مُطرّف، عن عياض بن حمار المُجاشعي، قال: سمت رسول الله ﷺ، يقول.

قال أبو بكر: وإن كان (المقسط) اسمٌ من أسامي ربنا -جل وعلا-.

وبارؤنا الحليم -ﷻ-، وسمّى إبراهيم -عليه السلام- حليماً؛ فقال: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ [هود:٧٥]، وأعلمنا أن نبينا محمداً المصطفى ﷺ، رءوف رحيم؛ فقال في وصفه: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨].

والله الشكور، وسمّى بعض عباده: الشكور؛ فقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ:١٣]؛ فسمّى الله القليل من عباده: الشكور.

والله العليّ، وقال في مواضع من كتابه؛ يذكر نفسه-ﷻ- : ﴿إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى:٥١]، وقد سُمِّي بـهذا الاسم كثيرٌ من الآدميين؛ لم نسمع عالماً ورعاً، زاهداً، فقيهاً، ولا جاهلاً، أنكر على أحد من الآدميين تسمية ابنه عليّاً، ولا كره أحد منهم هذا الاسم للآدميين. قد دعا النبي ﷺ، علي بن أبي طالب رضي الله عنه، باسمه حين وجّه إليه؛ فقال:(اُدع لي علياً)(2).

والله: الكبير، وجميع المسلمين يوقعون اسم الكبير على أشياء ذوات عدد من المخلوقين؛ يوقعون اسم الكبير على الشيخ الكبير، وعلى الرئيس، وعلى كل عظيم، وكثير من الحيوان، وغيرها.

ذكر الله قول إخوة يوسف للملك: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف:٧٨]، وقالت الخثعمية للنبي ﷺ: "إن فريضة الله على عباده أدركتْ أبي شيخاً كبيراً"(3)، فلم ينكر النبيﷺ، تسميتها

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٠٤)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١٨٤٥)، ومسلم (١٣٣٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أباها كبيراً، وقال لها: إن الكبير اسم من أسامي الله تعالى، وفي قصة شعيب: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص:٢٣].

وربنا -ﷻ-: الكريم، والنبي ﷺ، قد أوقع اسم الكريم، على جماعة من الأنبياء؛ فقال:(إن الكريم ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم)[1]. وقال -ﷻ- : ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [لقمان:١٠]؛ فسمى النبي ﷺ، كلَّ واحد من هؤلاء الأنبياء: كريماً.

والله: الحكيم، وسمّى كتابه حكيماً؛ فقال: ﴿الم * تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [لقمان:١-٢]، وأهل القبلة يسمون لقمان: الحكيم؛ إذ الله أَعْلَمَ أنه آتاه الحكمة؛ فقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان:١٢]، وكذلك العلماء يقولون: قال حكيم من الحكماء، ويقولون: فلان حكيم من الحكماء.

والله -جل وعلا-: الشهيد، وسمّى الشهود الذين يشهدون على الحقوق: شهوداً؛ فقال: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقال أيضاً: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٤١].

وسمى الله، -ﷻ-، ثم نبيه المصطفى ﷺ، وجميع أهل الصلاة، المقتولَ في سبيل الله: شهيداً.

والله: الحقُّ؛ قال الله-ﷻ-: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص:٨٤]، وقال: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [المؤمنون: ١١٦]، وقال-ﷻ-: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾ [سبأ:٦]، وقال: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء:١٠٥]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [محمد:٢]، وقال: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [محمد:٣]، وقال: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [الحج:٥٤]، وقال: ﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ﴾ [الفرقان:١،٢٦]، وقال: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [الصف:٩]، وقال -جل وعلا- لنبيه ﷺ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ

(١) أخرجه البخاري (٣٣٨٢- فتح)، من حديث عبد الله بن عمر ﷺ.

الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾ [النساء:١٠٥]؛ فكلُّ صوابٍ، وعدلٍ، في حُكم، أو فعل، ونطق: فاسمُ الحق واقعٌ عليه، وإن كان اسم الحق اسماً من أسامي ربنا -عز وجل-؛ لا يمنع أحد من أهل القبلة من العلماء، من إيقاع اسم الحق على كل عدل وصواب.

والله: الوكيل؛ كما قال الله-عز وجل-: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام:١٠٢]، والعرب لا تمانع بينها من إيقاع اسم الوكيل على من يتوكل لبعض بني آدم. والنبي ﷺ، في خبر جابر، قد قال له: (اذهب إلى وكيلي بخيبر)[١]. وفي أخبار فاطمة بنت قيس، في مخاطبتها للنبي ﷺ، لما أعلمته أن زوجها طلقها، قالت: وأَمر وكيله أن يعطيني شيئاً، وأنها تقالّت ما أعطاها وكيل زوجها[٢].

والعجم أيضاً يوقعون اسم الوكيل على من يتوكل لبعض الآدميين؛ كإيقاع العرب.

وأَعْلَمَ اللهُ أنه مولى الذين آمنوا، في قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد:١١]، وقال -عز وجل- : ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء:٣٣]؛ فأوقع اسم الموالي على العصبة. وقال النبي ﷺ: (من كنت مولاه فعليّ مولاه)[٣].

وقد أمليتُ هذه الأخبار، في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وقال ﷺ، لزيد بن حارثة، لما اشتجر جعفرُ، وعليُّ بن أبي طالب، وزيدُ بن حارثة، في ابنة حمزة؛ قال لزيد: (أنت أخونا ومولانا)[٤]؛ فأوقع اسم المولى أيضاً على المولى من أسفل، كما أوقع اسم المولى على المولى من أعلى؛ فكلُّ مُعتِق قد يقع عليه اسم مولى، ويقع على المُعْتَق اسم مولى.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٣٢)، و الدارقطني (٤٢٥٩)، والبيهقي (٦/ ٨٠)، وفي سنده عندهم ابن إسحاق، وهو معروف بالتدليس، وقد عنعن. والحديث ضعّفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (٣٦٣٢)، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة:١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٢) أخرجه مسلم (١٤٨٠) من حديث فاطمة بنت قيس.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧١٣)، من حديث أبي سريحة، أو زيد بن أرقم -شكّ شعبة-. وقال الإمام الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح...". وهو حديث متواتر، كما في كتاب نظم المتناثر، للكتاني، ص (١٩٤-١٩٥). وقال الحافظ في فتح الباري (٧/ ٧٤): "...وأما حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه)، فقد أخرجه الترمذي، والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها بن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان".

(٤) أخرجه البخاري (٤٢٥١)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

وقال ﷺ، في خبر عائشة رضي الله عنها: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل)[1]؛ فقد أوقع الله، ثم رسوله، ثم جميع العرب والعجم، اسم المولى على بعض المخلوقين، والله -ﷻ- : الوليُّ، وقد سمّى الله نبيه ﷺ، ولياً؛ فقال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [المائدة:٥٥]، الآية؛ فسمّى الله هؤلاء المؤمنين أيضاً، الذين وصفهم في الآية: أولياءَ المؤمنين، وأعلمنا أيضاً ربنا -ﷻ- أن بعض المؤمنين أولياء بعض، في قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة:٧١]، وقال -ﷻ-: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب:٦].

والله -جل وعلا-: الحيُّ، واسم الحي قد يقع أيضاً على كل ذي روح، قبل قبض النفس، وخروج الروح منه قبل الموت، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الروم:١٩]، واسم الحي قد يقع أيضاً على الموتان؛ قال الله تعالي: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [النحل:٦٥]، وقال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء:٣٠]، وقال النبي ﷺ: (من أحيا أرضاً ميتة فهي له)[2].

والله: الواحد، وكل ماله عدد من الحيوان والموتان؛ فاسم الواحد قد يقع على كل واحد من جنسٍ منه إذا عُدَّ؛ قيل: واحد، واثنان، وثلاثة، إلى أن ينتهي العدد إلى ما انتهى إليه، وإذا كان

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٠٤)، وابن ماجه (١٨٧٩)، والحاكم (٢٧٦٣- بتحقيق: مقبل الوادعي)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٠٨٣).

(٢) أخرجه البخاري تعليقاً (٢٣٢٥)، باب (١٥)، وأحمد (٣/ ٣٣٨)، و(٣/ ٣٨١)، والترمذي (١٣٧٨)، و(١٣٧٩)، والنسائي في الكبرى (٥٧٥٧)، ومالك في الموطأ (٢٨)، وقال الإمام ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٢٨٠): "وهذا الحديث مرسل عند جماعة الرواة عن مالك؛ لا يختلفون في ذلك. واختُلف فيه على هشام؛ فروته عنه طائفة، عن أبيه، مرسلاً؛ كما رواه مالك، وهو أصحّ ما قيل فيه -إن شاء الله- وروته طائفة عن هشام، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، وروته طائفة، عن هشام، عن وهب بن كيسان، عن جابر، وروته طائفة عن هشام، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع، عن جابر. وبعضهم يقول فيه: عن هشام، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن جابر. وفيه اختلاف كثير...".

وقد ذكر الإمام الدارقطني في العلل (٤/ ٤١٤)، رقم (٦٦٥)، هذا الحديث، وذكر الخلاف فيه على هشام، وقال: "والمرسل عن عروة أصح ".

واحد من ذلك الجنس، قيل: هذا واحد، وكذلك يقال: هذا الواحد صفته كذا وكذا، لا تمانع بين العرب في إيقاع اسم الواحد على ما بيّنتُ.

وربنا -جل وعلا-: الوالي، وكل من له ولاية من أمر المسلمين، فاسم الوالي واقع عليه، عند جميع أهل الصلاة من العرب.

وخالقنا -جل وعلا-: التّواب؛ قال الله -ﷻ-: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء:١٦]، وقد سمّى الله جميع من تاب من الذنوب: توّاباً؛ فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢]، ومعقول عند كل مؤمن: أن هذا الاسم، الذي هو اسم الله، ليس هو على معنى ما سمّى الله التائبين به؛ لأن الله إنما أخبر أنه يحب التّوابين: أي: من الذنوب والخطايا، وجلّ ربنا وعزّ أن يكون اسم التّواب له، على المعنى الذي أخبر أنه يحب التّوابين من المؤمنين.

ومعبودنا -ﷻ-: الغنيُّ؛ قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد:٣٨]؛ واسم الغنيّ قد يقع على كل من قد أغناه الله تعالى بالمال؛ قال -جل وعلا ذِكْرُه-: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور:٣٣]، وقال: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ [التوبة:٩٣]. وقال النبي ﷺ، عند بعثه معاذاً إلى اليمن: (وأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتردّ على فقرائهم)[١]، وقال ضمام بن ثعلبة للنبي ﷺ: (آلله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتردها على فقرائنا؟ قال: نعم)[٢].

وربنا -جل وعلا-: النور، وقد سمّى الله بعض خلقه نوراً؛ فقال: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور:٣٥]، وقال: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور:٣٥]، وقال: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾ [التحريم:٨]، وقال: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد:١٢].

قال أبو بكر: قد كنت خُبِّرْتُ منذ دهر طويل، أن بعض من كان يدّعي العلم، ممن كان لا يفهم هذا الباب، يزعم أنه غير جائز أن يقرأ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور:٣٥]،

(١) أخرجه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩)، من حديث ابن عباس ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣)، ومسلم (١٢)، من حديث أنس بن مالك ﷺ.

وكان يقرأ: {الله نوَّرَ السموات والأرض}، فبعثتُ إليه بعض أصحابي، وقلتُ له: ما الذي تُنكر أن يكون لله -ﷻ-، اسم يسمّي الله بذلك الاسم بعض خلقه؟ فقد وجدنا الله قد سمّى بعض خلقه بأسامٍ هي له أسامي؛ وبيّنتُ له بعض ما قد أمليته في هذا الفصل، وقلت للرسول: قل له: قد رُوي عن النبي ﷺ، بالإسناد الذي لا يدفعه عالم بالأخبار، ما يُثبِتُ أن الله نور السموات والأرض. قلتُ: في خبر طاووس، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ، كان يدعو: (اللهم لك الحمد، أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن)(١)، الحديث بتمامه. قد أمليته في كتاب الدعوات، وفي كتاب الصلاة أيضاً.

فرجع الرسول وقال: لستُ أنكر أن يكون الله تعالى نوراً. كما بلغني بعدُ أنه رجع.

قال أبو بكر: وكلُّ من فهم عن الله خطابه، يعلم أن هذه الأسامي التي هي لله تعالى أسامي، بيّن الله ذلك في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ، مما قد أوقع تلك الأسامي على بعض المخلوقين؛ ليس على معنى تشبيه المخلوق بالخالق؛ لأن الأسامي قد تتفق وتختلف المعاني؛ فالنور وإن كان اسماً لله، فقد يقع اسم النور على بعض المخلوقين؛ فليس معنى النور الذي هو اسم الله، في المعنى، مثل النور الذي هو خلْقٌ لله؛ قال الله -جل وعلا-: ﴿يَهْدِي اللهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور:٣٥]، وأعلم أيضاً أن لأهل الجنة نوراً يسعى بين أيديهم وبأيمانهم، وقد أوقع الله اسم النور على معانٍ.

وربنا -جل وعلا-: الهادي، وقد سمّى بعض خلقه هادياً؛ فقال-ﷻ- لنبيه: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧]؛ فسمّى نبيه ﷺ، هادياً؛ وإن كان الهادي اسماً لله -ﷻ-.

والله الوارث؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ [الأنبياء:٨٩]، وقد سمى الله من يرث من الميت ماله؛ وارثاً؛ فقال-ﷻ-: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة:٢٣٣].

فتَفهَّموا يا ذوي الحجا ما بيّنتُ في هذا الفصل: تعْلموا وتستيقنوا أن لخالقنا -ﷻ-، أسامي؛ قد تقع تلك الأسماء على بعض خلقه في اللفظ، لا على المعني، على ما بيّنتُ في هذا الفصل من الكتاب، والسنة، ولغة العرب. فإن كان علماء الآثار، الذين يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما جاء على لسان نبيه ﷺ: مشبّهةً على ما يزعم الجهمية المعطّلة: فكلُّ أهل القبلة إذا

(١) أخرجه البخاري (١١٢٠- فتح)، ومسلم (٧٦٩)، من حديث ابن عباس ﷺ.

قرءوا كتاب الله، فآمنوا به بإقرار اللسان، وتصديق بالقلب، وسمّوا الله بـهذه الأسامي التي خبّر الله بها أنـها له أسامي، وسمّوا هؤلاء المخلوقين بـهذه الأسامي، التي سمّاهم الله بـها: هم مُشبّهة؛ فعود مقالتهم هذه، توجب أن على أهل التوحيد الكفر بالقرآن، وترك الإيمان به، وتكذيب القرآن بالقلوب، والإنكار بالألسن: فأَقْذِر بـهذا من مذهب، وأَقْبِح بـهذه الوجوه عندهم، عليهم لعائن الله، وعلى من ينكر جميع ما وصف الله به نفسه في محكم تنـزيله، والكفر بجميع ما ثبت عن نبينا المصطفى ﷺ، بنقل أهل العدالة موصولاً إليه، في صفات الخالق جل وعلا"[1].

فكيف يُفتَرى بعد هذا، على هذا الإمام، الورع، السنّي، أنه يذهب مذاهبَ المُشبّهة؟!

فلا يرميه بهذا إلا من لم يشم للآثار رائحة؛ فهو -رحمه الله- لم يكن يتكتّم مذاهب المشبّهة، ويتبطّنها، بل كتابه (التوحيد) طافحٌ بذمّهم، وتضليلهم، والتبري منهم[2]، فكم من موضع قال فيه:"عزّ ربنا -عَجَلَّ- عن أن يشبهه شيءٌ من خلقه..."[3]، بل نجد في كثير من تراجم أبوابه، التصريح بنفي التشبيه.

كما أنه-رحمه الله- بيّن أن الجهمية يزوِّرون على أهل الآثار بأنهم مشبّهة[4]، وأوضح أنّ من سمّاهم مشبهة؛ فلجهله بلغة العرب[5]، بل لجهلهم بمعنى التشبيه[6].

ولو أردنا استقصاء هذا من كلامه؛ لطال بنا المقام.

فالإمام ابن خزيمة، والسلف: لا شك أنهم أهدى سبيلاً، وأقوم قيلاً، اتبعوا في هذا الباب الكتاب والآثار، ولم يعولوا على الآراء والمقاييس، كما قال -رحمه الله-: "...لأنّا لا نصف معبودنا إلا بما وصف به نفسه، إما في كتاب الله، أو على لسان نبيه ﷺ، بنقل العدل عن العدل،

---

(١) كتاب التوحيد، ص (٦٣-٨٨- تحقيق: الرداعي).

(٢) انظر منه على سبيل المثال، ص (٩٢-٩٣ - تحقيق: الرداعي).

(٣) انظر على سبيل المثال، ص (١٠٦)، من المرجع السابق.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص (١١٠).

(٥) انظر: المصدر السابق، ص (١١٢-١١٣).

(٦) انظر: المصدر السابق، ص (١١٦).

موصولاً إليه، لا نحتج بالمراسيل، ولا بالأخبار الواهية، ولا نحتج أيضاً في صفات معبودنا بالآراء والمقاييس"[1].

وهو أيضاً كثير الإحالة إلى لغة العرب، فيما يقرره من معاني الصفات، وليس على مذهب أهل التفويض الباطل؛ نفاة معاني الصفات؛ فإنه -مثلاً- قبل أن يسوق الأحاديث الدالة على النـزول الإلهي، قال: "...فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار، من ذكر النـزول، غير متكلفين القول بصفته، أو بصفة الكيفية؛ إذ النبي ﷺ، لم يصف لنا كيفية النـزول. وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح أن الله -جل وعلا- فوق سماء الدنيا، الذي أخبرنا نبينا ﷺ، أنه ينـزل إليه؛ إذ محال في لغة العرب أن تقول: ينـزل من أسفل إلى أعلى؛ ومفهومٌ في الخطاب أن النـزول من أعلى إلى أسفل"[2].

فهؤلاء النفاة، المعطلة، لا اعتداد بتهويلاتـهم، وتشنيعاتـهم على أهل السنة والآثار؛ لروايتهم ما ثبت عن النبي ﷺ، من أخبار الصفات، ولا عبرة بتأويلاتـهم لها كذلك، وعدم إطاقة عقولهم فهمَها وإجراءها على ظاهرها، مهما تكلّفوا تحريفها في قوالب التنـزيه الزائفة، وحجة التقديس الجائفة، الآيلة إلى التعطيل؛ بحيث إنـهم لو التزموا قواعدهم المنهارة، في باب التنـزيه؛ لوقعوا في فخ التعطيل المحض للرب سبحانه وتعالى؛ تعطيلاً يستلزم نفي وجوده تعالى!

قال الإمام أحمد -رحمه الله- عن صفات الله تعالى، كما في رواية حنبل بن إسحاق: "ولا نزيل عنه صفة من صفاته؛ لشناعات شُنّعتْ"[3].

وفي رسالة أحمد -رحمه الله-إلى عبدوس بن مالك العطار، قال: "يجب الإيمان بالقدر، وبالأحاديث فيه، ومثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نبت عن الأسماع، واستوحش منها المستمع"[4].

---

(١) المصدر السابق، ص (١٢٥).

(٢) المصدر السابق، ص (٢٢٧).

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٤)، للقاضي أبي يعلى الفرّاء، تحقيق: حمد بن الحمود النجدي، نشر: دار الإمام الذهبي، الكويت، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٠هـ.

(٤) المصدر السابق (١/ ٤٤).

مع أن هؤلاء المؤوّلة متناقضون في هذا الباب؛ في إثباتهم بعض الصفات دون بعض، وعدم اقتضاء ما أثبتوه من الصفات للتشبيه عندهم، ثم يؤوّلون ما عداها من الصفات، والبابُ واحد! وهذا من تناقضهم البيّن، كما حرره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في كتابه (الرسالة التدمرية)[1]، و في غيرها من مصنفاته.

ومن هؤلاء المشنعين على الإمام ابن خزيمة،- غير ابن كرامة الجشمي-: أبو بكر ابن فورك، صاحب كتاب مشكل الحديث، الذي انتقد فيه ابن خزيمة، في فصل طويل، قال في مقدمته: "ثم سألتم عند انتهائنا إلى هذا الموضع من كتابنا، أن نتأمل مصنف الشيخ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ﷺ، الذي سمّاه (كتاب التوحيد)، وجمع فيه نوع هذه الأخبار التي ذكرت فيها هذه الألفاظ المتشابهة، وحمل ذلك على أنها صفات لله-ﷻ-، وأنه فيها لا يشبه سائر الموصوفين بها من الخلق. فتأملنا ذلك، وبيّنا ما ذهب فيه عن الصواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تخريجه وجمعه، بين ما يجوز أن يجرى مجرى الصفة، وما لا يجوز ذلك فيه، وذكرنا ألفاظاً ذكرها في كتابه الذي روى، وجمعها فيه؛ مما لا يدخل فيما أملينا قبل، وبينّا معانيها، وإن كنا قد أومينا إلى أصله، وأشرنا إلى طريقته"[2].

وابن فورك متكلّمٌ، متأثرٌ بشيخه أبي الحسن الباهلي؛ تلميذ أبي الحسن الأشعري، كما أن ابن فورك، معدود في أئمة المتكلمين على مذهب الأشعري؛ فنظره -إذن- نظرٌ عقليٌّ؛ على طريقة أسلافه، وكذا تقريراته؛ فلا يستغربُ منه هذا التشنيع والغمز، بل ترى ابن فورك يعتد بنقل زعيم ورأس المعطلة في وقته: محمد بن شجاع الثلجي، وطعنه في أحاديث الصفات[3]، وإن كان قد خالفه في موضعين منها، وله موافقة لأهل الحق فيما يثبته من الصفات، لكنه قليل بجنب ما استكلفه من تأويلها وتحريفها عن معانيها المراده.

---

(١) انظر: الرسالة التدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، مع شرحها: التحفة المهدية، ص (٧٣)، وما بعدها، تأليف: الشيخ فالح بن مهدي آل مهدي، تعليق: الشيخ عبد الرحمن بن صالح المحمود، نشر: مكتبة الحرمين، الرياض، الطبعة الثانية، سنة: ١٤٠٥هـ.

(٢) مشكل الحديث وبيانه، ص (٣٩٢)، لابن فورك، تحقيق: موسى محمد علي، طبع مطبعة حسان بالقاهرة، دون رقم الطبع أو تاريخه.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص (٧٩)، و ص(٨٠)، وص (١١٥)، وص (١١٦)، وص (١٨٢)، وص (١٨٦)، وص (٢٣٢)، وص (٢٣٧)، وص (٢٥٨)، وص (٢٦٤)، وص (٣١١).

قال الإمام أبو سعيد الدارمي: "فحسبُ امرئٍ من الخيبة والحرمان، وفضيحة في الكون والبلدان: أن يكونَ إمامه في توحيد الله؛ بِشْر بن غياث المريسي، الملحد في أسماء الله، المعطل المفتري، لصفات ربه، الجهمي"[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس-مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك، في كتاب التأويلات...- هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه؛ وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء ردّ التأويل وإبطاله أيضاً، ولهم كلام حسن في أشياء"[2].

وقال أيضا: "وأبو بكر بن فورك جمع في كتابه من تأويلات بشر المريسي، ومَنْ بعده، ما يناسب كتابه، لكنه لم يكن من الجهمية المماثلين لبِشر، بل هو يثبت من الصفات ما لا يثبته، وكان قد سبقه أبو الحسن بن مهدي الطبري، إلى كتاب لطيف في التأويل، وطريقته أجود من طريقة أبي بكر بن فورك..."[3].

ويقول عن مصنّف ابن فورك ذاك: "...هذا مع أن عامة ما فيه من تأويل الأحاديث الصحيحة؛ هي تأويلات المريسي وأمثاله من الجهمية"[4].

ومن أقدم الناقدين لابن فورك، الإمام أبو نصر، عبيد الله السجزي (ت:٤٤٤هـ)، الذي ذمّ كتابيه في تفسير مشكل ما ورد من الصفات في القرآن والحديث؛ إذ يقول -رحمه الله-: "ولأبي بكر ابن فورك الأصبهاني، كتابان في تفسير ما ورد في القرآن من الصفات، ومعنى ما

---

(١) الرد على المريسي، ص (٣)، بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، نشر: حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، طبع: مطبعة الأشراف، لاهور، سنة: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٢٣).

(٣) نقض التأسيس (٢ل/ ٤٠٨/ب)، لشيخ الإسلام ابن تيمية، مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود، برقم (٢٥٩٠). و كتاب ابن فورك سماه السبكي في طبقات الشافعي الكبري (٢/ ٣١٢) بـ"تأويل الأحاديث المشكلات الواردات في الصفات".

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٣٧)، لشيخ الإسلام ابن تيمية، طبع مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، سنة:١٤٠١هـ-١٩٨٠م.

جاء في الحديث الصحيح، منها ما يخالف في...[1] أهل السنة. ومن أتقن السنة، ثم تأمل كتابيه: بان له خلاف أبي بكر بن فورك وأصحابه للحق.

والمعتزلة مع سوء مذهبهم؛ أقل ضرراً على عوام أهل السنة من هؤلاء؛ لأن المعتزلة أظهرت مذهبها، ولم تستقف، ولم تموّه..."[2].

وممن تعّقب ابنَ فورك أيضاً، القاضي أبو يعلى الحنبلي، الفرّاء (ت:٤٥٨هـ)، الذي قال في كتابه إبطال التأويلات لأخبار الصفات[3]: "...وسألتم أن أتأمل مصنف محمد بن الحسن بن فورك، الذي سمّاه كتاب (تأويل الأخبار)، جمع فيه هذه الأخبار، وتأوّلها. فتأملنا ذلك، وبيّنا ما ذهب فيه عن الصواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تخريجه، ولولا ما أخذ الله على العلماء من الميثاق على ترك كتمان العلم؛ لقد كان التشاغل بغير ذلك أولى...".

بل إن بعض من ينصر التأويل، قد أقر بحصول الضرر بكتاب ابن فورك، فقال: "وكان جماعة من المشايخ ينتقدون على الأستاذ أبي بكر ابن فورك رضي الله عنه، اشتغاله في كتابه بتأويل أحاديث مناكير، لا أصل لها -وذكر أنه إنما أوّلها بتقدير صحتها-، ومستندهم في ذلك: أنهم خشوا أن ذلك يبقى ذريعة إلى تداولها، وربما لا يظهر لبعض الجهلة تأويلها؛ فيكون ذلك سبباً لضلاله"[4].

بل إن مجدد نحلة التعطيل في هذا العصر: الكوثري، وافقه على ذلك، فقال: "يوجد بين أهل النظر من يحاول تأويل كل ما استدل به المشبهة؛ ثابتاً كان، أو غير ثابت.

---

(١) قال محقق الكتاب، ص (١٧٦)، تعليق رقم (٢): "في الأصل كلمة لم أتبينها".

(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، ص (١٧٦-١٧٧). تحقيق: محمد با كريم با عبد الله، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالمجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، سنة: ١٤١٣هـ.

(٣) (١/ ٤١-٤٢).

(٤) نجم المهتدي ورجم المعتدي (ق: ٦٦-٦٧)، لابن المعلم القرشي، وهو من مخطوطات دار الكتب المصرية، تحت الرقم (١٩٤٣٥/ ب). ولديّ نسخة مصورة منه. والكوثري الجهمي كثير الإحالة في تآليفه على هذا الكتاب، فيما ينقله في الرد على أهل السنة، الذين هم بنظره السقيم (حشْوية)؛ (مُشَبِّهة)!!

وشأن ما هو غير ثابت؛ نبذُه بمرّة واحدة، دون التعرّض للتأويل، وإلا لوقع الناظر فيما هو من قبيل تأويل الباطنية.

وابن فورك على جلالة قدره في علم الكلام؛ يقع منه ما هو من هذا القبيل..."[1].

فهذا المدبر لم يكن راضياً كل الرضا عن ابن فورك، ولا محبّذاً لبعض مسالكه؛ فتراه يقول عنه -بغض النظر عن الموافقة أو المخالفة-: "...وأبو بكر بن فورك، على جلالة قدره في علم أصول الدين، كثيراً ما يطيش سهمه في باب التأويل..."[2].

وتراهُ يُقرّ بمناوشات ابن حزم -مع سوء طريقته في الصفات- وحملاته على الأشعرية عموماً، وعلى الباقلاني، وابن فورك، خصوصاً، لكن يدّعي أن معلوماته تلك متلقاة عن شياطين الحشوية[3].

فهذا إقرار بحصول بعض الضرر بكتاب ابن فورك، مع أن الضرر الحاصل بكتابه جملة؛ لما اشتمل عليه من التعطيل، وتحريف ما صحّ من أخبار الصفات: أبلغ من مجرد الاغترار بأحاديث منكرة، ولا أصل لها، اشتغل بتأويلها، ويُخشى من اغترار العامة بها!

فتعرّضُ ابن فورك لكتاب ابن خزيمة، اشتطاطٌ، وهو فيه كسائر أصحابه المتكلمين؛ اشتمل على تأويلات مستكرهة، ممجوجة؛ مُتكلَّفة، وهو صاحب شقاشق، كما نعته العلاّمة المعلمي، قال -رحمه الله-: "والبيهقي أرعبته شقاشق أستاذه ابن فورك المتجهم، الذي حذا حذو ابن الثلجي في كتابه الذي صنفه في غريب أحاديث الصفات، والطعن فيها..."[4].

ولأخينا الشيخ الدكتور عبد الرزاق بن طاهر معاش، دراسة مختصرة عن أصول ابن فورك العقدية، و بيان أنـها مبنيّة على أصول الأشاعرة وآرائهم؛ كاستدلال ابن فورك بدليل

(١) تعليق الكوثري على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، ص (٤٥٢)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٥هـ.

(٢) المصدر السابق، ص (٥١٨).

(٣) انظر تعليقه على كتاب تبيين كذب المفتري، ص (٩٢).

(٤) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٢٤١).

حدوث الأجسام؛ المسمّى (دليل الأعراض)[1]، كذلك: نفيه للصفات الاختياريّة: كالمجيء، والإتيان، والنـزول، وغيرها[2]، ثم اضطرابه في الصفات الخبرية؛ حيث أثبت بعضها: كالوجه، واليديْن، والعين، وتأوّل غيرها مما هو من جنسها: كالساق، والرِّجل، والأصابع، وما شابـهها من الصفات الخبريّة، المنصوص عليها في الكتاب والسنة؛ مع كون الباب واحداً! وهذا من التناقض، والاضطراب[3].

وكذلك: فإن ابن فورك ردّد مزاعم سلفه المعطّلة، باقتضاء نصوص الصفات للتشبيه، مع استعماله لمصطلحاتـهم وألفاظهم المجملة: كالجوهر، والجسم، وحلول الحوادث، وحدوث الأعراض، والتركيب، والتجزءِ، وغيرها[4].

ولا أرى حاجة للتشاغل بإيراد كل تلك الاعتراضات؛ لأنـها اعتراضات قديمة لأهل الكلام، على مثبتة الصفات، بل حقيقة ما في كتاب ابن فورك، من تأويل الأحاديث الصحيحة، مأخوذ من تأويلات المريسي -رأس الجهمية في عصره-، كما سبق عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وهي في جلية الأمر: تـهويلات؛ مضمونـها: صرف الناس عن كتب اعتقاد السلف، بما أطلقوا عليه (تأويلاً)، وهو طاغوتـهم الذي كسرهُ الشمسُ ابن القيّم، في كتابه (الصواعق المرسلة)، ومن قبْلِه شيخه الإمام ابن تيمية في (درء تعارض العقل والنقل)؛ بيّن أن قوانين المتكلمين، مبنية على شفا جرف هار، وفي (نقض أساس التقديس) هدم (القانون الكلّي) الذي قعّده الرازي، بكلام لم يسبق إليه، وعرّى محتواه؛ بما كشف للناس من زيفه، فنحره بسيف الكتاب والسنة، و(العقل الصريح الموافق للنقل الصحيح).

وسأقتصر هنا على مثال واحد، أذكر فيه اعتراضاته، وأُتبعُ ذلك بالجواب، عسى الله إن نسأ في الأجل أن أفردها بكتاب، ومن كفاني مؤنة ذلك؛ فجزاه الله خير الجزاء.

---

(١) انظر: مسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة (٢/ ٣٠)، تأليف: الدكتور عبد الرزاق ابن طاهر معاش، نشر: دار ابن القيم، ودار ابن عفان، الطبعة الأولى سنة: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣٠-٣١).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣١-٣٣).

(٤) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣٩).

اعترض ابن فورك، على ابن خزيمة إثباته (الرِّجْل) صفةً لله تعالى؛ فقال: "واعلم أن موضع الغلط في ذلك؛ ما توهّم أن القول بإضافة الرِّجْل إليه سبحانه، يجري مجرى القول بإضافة اليد إليه. وقد بيّنا قبل أن نصوص الكتاب والسنة على الوجه الذي لا يحتمل التأويل فيه، غير ما قلنا، مع إطلاق الأمة بأسرها؛ عربيّها وعجميّها، بالفارسية والعربية؛ إضافة اليد إلى الله -ﷻ-، وإجماعهم على استجازة ذلك، وترك إنكاره، مع إجماع الأكثرين على إنكار القول بإضافة الرِّجْل إلى الله تعالى، وإنكار الجميع من أهل العلم والنظر، من مثبتي صفات الله ومنكريها، أن يقال: الرّجْل صفة من صفات الله تعالى، وإنما تأوّل من تأوّل منهم الخبر الذي أطلق فيه لفظ الرّجْل، على معنى إضافة الخلق والملك، لا على معنى الصفة"[1].

والجواب من وجوه:

الوجه الأول: أن يقال: ابن فورك قد ذكر أصلاً في هذا الباب، وكرره مرّات، ثم ناقض نفسه بنفسه، من ذلك: قوله عن الصفات الإلهية، وما يثبت منها: "الأصل في سائر هذه الإضافات، بـهذه الأوصاف الخاصة، التي تجري من طريق الملك والفعل، على ما يضاف إليه، ويوصف به: السمعُ، ولا يجوز إطلاق شيء من ذلك على الوجه الخاص، إلا بأن يتقدمه سمع"[2].

وقرر أيضاً: أن عدم جواز إطلاق الاسم والوصف على الله تعالى، لأن الشريعة منعت من ذلك، ولأن السمع لم يرد به؛ لأن هذا الباب مقصور على السمع، لا مجال للعقول فيه؛ فيجب الوقف على ما ورد به السمع وخصّه بذلك[3].

وفي موضع آخر يقول: "إنما يطلق من ذلك ما ورد به أثر، ونطق به سمع، وليس للقياس عندنا في ذلك مدخل بوجه من الوجوه"[4].

---

(١) مشكل الحديث، ص (٤٠٨).

(٢) مشكل الحديث، لابن فورك، ص (١٥٩). هذه التقريرات وما بعدها، استفدتـها من كتاب مسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص الصفات، لأخينا الدكتور عبد الرزاق معاش -جزاه الله خيراً-.

(٣) مشكل الحديث، ص (١٥٩).

(٤) المصدر السابق، ص (١٨٥).

ومع أنه يجعل المحك هو النظر، فيما ورد من الصفات المشتركة بين الله والخلق، باعتبار أن النظر يكشف عن المعاني التي يحتملها اللفظ، ويجوز إطلاقها على الله، وما لا يجوز إطلاقه، ولا يُستوحش من إطلاق مثل هذه الألفاظ، إذا ورد بـها السمع[1]، مع أن صنيعه في كتابه؛ دافعه الاستيحاش من النصوص التي استشكلها، واجتهد في دفع ظواهرها، وتحريفها، حتى إنك لتراه يتابع ابن الثلجي في تضعيفه لأحاديث ثابتة في هذا الباب.

وهذا المتناقض -كما تقدّم-، قرر أصولاً مشى عليها، وأثبت بموجبها بعض الصفات الذاتية: كالوجه، واليد، والعين، لكنه لم يطرد هذه القاعدة في سائر الصفات الذاتية، والفعلية؛ لغلبة التعطيل عليه.

الوجه الثاني: أنه خالف مقتضى العقل والنقل: أما العقل؛ فإنه فرّق بين المتماثلات، والعقل الصريح يقضي بعدم التفريق بين المتماثلات، وعدم التسوية بين المختلفات؛ فكان عليه أن يجري في هذا الباب مجرى واحداً.

أما النقل: فقد ورد التصريحُ بلفظ (الرِّجْل) في الصحيح، وإنكاره له، لا مسوّغ له بعد ثبوت الرواية، ويتحتم عليه قبولها بناءً على ما قرره من قواعد في هذا الباب.

الوجه الثالث: أن الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- أثبت لله تعالى صفة (الرِّجْل) بالنصوص الشرعية، لا بالمقاييس العقلية، والأهواء النفسية، فقال في الترجمة: "باب ذكْر إثبات الرِّجْل لله -عزّ وجلّ-، وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية، الذين يكفرون بصفات خالقنا -عزّ وجلّ-، التي أثبتها لنفسه في محكم تنـزيله، وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ".

فلو رجعنا إلى تقرير ابن فورك: بأن هذا الباب مقصور على السمع فقط، ولا مجال للعقول فيه، وإنما يُطلق من ذلك ما ورد به أثر، ونطق به سمعٌ، وأنه لا يجوز أن يستوحش من إطلاق هذه الألفاظ إذا ورد بـها السمع، إلى آخر كلامه الذي نقلناه عنه؛ فإذا كان ذلك كذلك: فابن خزيمة لم يحد عن كلام ابن فورك، ولا قيد شعرة، وإنما الذي حاد عن كلام ابن فورك؛ هو ابن فورك نفسه؛ حيث تناقض في هذا الباب، -كما مضى-، فقوله: "واعلم أن موضع الغلط

(١) المصدر السابق، ص (٢٠٦).

في ذلك: ما توهم أن القول بإضافة الرَّجْل إليه -سبحانه-، يجري مجرى القول بإضافة اليد إليه"؛ ساقطٌ؛ قد وَضَعَ الباطلَ فيه موضع الحقِّ، وهذا بيّنٌ بأدنى تأمّل؛ لا يعوزه شرحٌ.

الوجه الرابعُ: أن تأويله لصفة الرِّجْل، بناهُ -كما تقدّم- على قواعد أصحابه الأشاعرة المعطلة؛ لاقتضاء إجرائها على الظاهر: التشبيه؛ حسب زعمه الفاسد! وقد أحسن شيخ الإسلام في الرسالة التدمرية، تحرير المقام؛ ووفّى البحث حقّه، وأثبت لصوق وصف التشبيه بـهم، وعكس عليهم القضية؛ لأنـهم ما عطّلوا الصفات؛ إلا لِمَا قام في عقولهم من تمثيلِ صفاتِه تعالى، بصفات خلقه؛ فإنـهم لما شبّهوا؛ عطّلوا[1].

الوجه الخامس: أنه نسب إلى الأمة قاطبة: عربيها وعجميها؛ جواز إطلاق صفة (اليد) على الله تعالى، على وجه الصفة، وإجماعهم على هذا، مع إجماع الأكثرين على إنكار القول بإضافة (الرّجل) إليه، وإنكارهم لذلك، وتأويلهم له على معنى: الخلق، والملك؛ لا على معنى الصفة!

وهذا عجيب، بل مجازفة ومكابرة جلية؛ فإنكار كون (اليد) صفة لله تعالى، مشهور عن المعتزلة، والجهمية، ومن وافقهم من المعطلة، كالأشعرية، وغيرهم، وهذا يذكره عنهم المصنّفون في الفِرق، ومن يحكي مقالات الطوائف، فأين الإجماع المزعوم؟!

نعم إن كان مقصوده: إقرار الأمة بمقتضى الفطرة، على إثبات الصفات، مع اعتقاد التنزيه، قبل حدوث طوائف المتكلمين، وتلوّث الفطر؛ فصحيح، لكن لا يدل عليه ظاهر لفظه. وابن فورك وطائفته يجعلون السلف بمنزلة من لا يعلمون الكتاب، ولا يفهمون الخطاب في باب صفات الله تعالي، وهؤلاء سماهم شيخ الإسلام ابن تيمية (أهل التجهيل)، الذين ينسبون التفويض إلى السلف، ويقولون: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف: أعلم وأحكم!!

وأما إنكار الأكثرين لوصفه تعالى بـ(الرّجل)، كما يزعم، فلم ينقله عن أحد من السلف، وهم الذين يُعتد بنقلهم وخبرهم. فهذه مجازفةٌ من نمط ما سبقها.

وإن كان يعني اتفاق وإجماع طائفته؛ النفاة، المعطلة؛ فليس هؤلاء هم أكثر الأمة، بل لا اعتداد بـهم أصلاً في هذا الباب، ولا حُجة بإنكارهم؛ لأنه إذا جاء نـهر الله؛ بطل نـهر معقل،

(١) انظر: الرسالة التدمرية مع شرحها: التحفة المهدية، ص (١٨٣-٢٠١).

وسنة رسول الله ﷺ، حاكمة بثبوت هذا الوصف لله تعالى، فلا التفات إلى تشغيبات ابن فورك، ولا إلى مَنْ ينساقُ خلفها ويسايرها.

وقصارى الكلام: أن ابن فورك، ينكر ثبوت لفظ (الرّجل)، من طريق النظر العقلي، ويطعن في الخبر، من حيث ثبوته النقلي؛ فيقول: "...وقد روي من وجه غير ثابت عن أهل النقل: (حتى يضع الجبار رجله فيها) ..."[1].

وقال: "فأمّا من روى هذا الحديث على لفظ (الرِّجْل)، فقد قلنا: إن هذا غير ثابت عند أهل النقل.."[2].

وهذا ادّعاه ابن الجوزي أيضاً، ورده عليهما أئمة الحديث، كالنووي -رحمه الله - قال: "وأما الرواية التي فيها: (فيضع فيها رجله)، فقد زعم الإمام أبو بكر ابن فورك، أنها غير ثابتة عند أهل النقل، ولكن قد رواه مسلم وغيره؛ فهي صحيحة "[3].

بل لفظ (الرّجل) ثابت عند البخاري أيضاً[4].

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: "...وزعم ابن الجوزي، أن الرواية التي جاءت بلفظ: (الرّجل)، تحريفٌ من بعض الرواة؛ لظنّه أن المراد بالقدم؛ الجارحة؛ رواها بالمعنى فأخطأ...

وبالغ ابن فورك فجزم بأن الرواية بلفظ (الرِّجْل)، غير ثابتة عند أهل النقل! وهو مردود؛ لثبوتها في الصحيحيْن"[5].

بل إن القاضي ابن العربي المالكي -وهو من أقحاح الأشاعرة- أقرّ بثبوت الحديث، فقال: "وأما ذكْر القَدَم، والرِّجْل: فصحيح؛ وردا مضافيْن إلى الله..."[6].

---

(١) مشكل الحديث، ص (١٣٤).

(٢) المصدر السابق، ص (١٣٩).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٧/ ١٨٣).

(٤) رواه البخاري، برقم (٤٨٥٠)، من حديث أبي هريرة.

(٥) فتح الباري (٨/ ٥٩٦).

(٦) العواصم من القواصم، ص (٢٢٢)،. تحقيق: عمار الطالبي، نشر: مكتبة التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

وثمة رواية شغّب بـها ابن فورك، وهي: "حتى يضع رجله، أو قدمه"، وزعم أن الراوي لما التبس عليه اللفظ، وتوهم أن القدم لا يكون إلا رجْلاً؛ ذكر بدل القدم؛ الرِّجْل[1].

وهذا مردود، بأنّ الإمام ابن خزيمة، لم يقتصر على هذه الرواية وحدها، أعني: رواية أنس تلك، بل ساق في الباب رواية أبي هريرة[2]، ولم تقع الرواية فيها بالشك، ولفظها: "حتى يضع الله رجله فيها...". وساق تحت الترجمة أيضاً: حديث ابن عباس، وإنشاد النبي ﷺ، لبيت أمية ابن أبي الصلت الثقفي:

رَجُلٌ وثور تحت رِجْل يمينه والنّسر للأخرى وليثٌ مرصَد

وقوله عليه الصلاة والسلام: "صدق"[3].

فما قيمة قول ابن فورك، وما مدى تحرّيه للصواب لّما قال: "ولم يذكر صاحب هذا التصنيف في الباب الذي ترجمه بـ(الرِّجْل) ذكر (القَدَم)، سوى ما ذكر في بعض ألفاظ هذا الخبر من الراوي على طريق الشك: (حتى يضع قدمه فيها، أو رجله).

فبان ذلك: أنه عدل عن الصواب، وأوهم الخطأ بترجمته الباب بما ليس فيه.

وهذا النحو مما يضيق فيه الأمر، حتى لا يمكن التوسع فيه بوجه من جهة الرأي والهوى؛ لأنه موضع لا يعتمد فيه إلا على الخبر من الكتاب، أو السنة الصحيحة. وما توهّم أنه يرغم

(١) انظر: مشكل الحديث، ص (٤٠٩).

(٢) انظر: كتاب التوحيد ، ص (١٧٥-١٧٦- تحقيق: الرداعي).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٢٥٦)، والدارمي في المسند (٢/ ٢٩٦)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٠٥- بتحقيق: الشهوان)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٥٥-٢٥٦)، وابن الإمام أحمد في السنة (٢/ ٥٠٣-٥٠٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات، رقم (٧٧١- تحقيق: الحاشدي)، وصحح إسناده الحافظ ابن كثير في كتاب البداية والنهاية (١/ ١٢)، وقال في تفسير سورة غافر (٤/ ٧٢): "وهذا إسناد جيد"، وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ١٢٧)، أيضاً إلى الطبراني، وأبي يعلى، وأعله بتدليس ابن إسحاق، وضعفه للعلة ذاتـها الألبانيُّ في ظلال الجنة، ص (١/ ٢٥٥-٢٥٦)، لكن صرّح ابن إسحاق بالتحديث عند ابن خزيمة في التوحيد؛ فزال ما يخشى من تدليسه؛ فصح الحديث والحمد لله. انظر تعليق الشيخ الحاشدي على هذا الأثر، في الأسماء والصفات (٢/ ٢٠٦-٢٠٧). فالتخريج مستفادٌ منه.

به أنوف الجهمية من ترجمة الباب، بذكر (الرّجل) مع خلو الباب من ذكره، على وجه الصحة؛ فهو على العكس مما توهمه..."[1].

لعل نـهمته على التأويل، صرفت بصره عن تدقيق النظر في أحاديث الترجمة، وإلا لما تساهل في توهيم الإمام ابن خزيمة، ورميه بالخطأ، والحال: أن ابن فورك أحرى بالوهم والخطأ معاً.

والإمام ابن خزيمة، نطق بما نطقت به النصوص، لم يشذّ، ولم يتبع هواه، ولا انساق خلف رأيه، بل أقام الأدلة على مدّعاه، واعتمد على الخبر، وانتهى إليه، وأرغم أنوف الجهمية النفاة.

ثم يقال: الرِّجْل، وغيرها من الصفات التي ينفيها، ويتأولها؛ ابن فورك، ليست بأعجب من الصفات التي يثبتها، ويجريها على ظاهرها؛ لأن من ينازعه فيما يثبته من الصفات، يقارعه بالحجة نفسها التي نفى بـها تلك الصفات؛ فإن كان ابن فورك يثبت (العين)، و(الوجه)، لله تعالى، ويقر بأنـها صفات تليق به، ولا يلزم من إثباتـها التشبيه؛ فليكن ذلك كذلك في سائر الصفات التي ينفيها.

وهذا عامٌ لكل من يقرّ ببعض الصفات دون بعض، وإلا وقع في التناقض والاضطراب، على ما فصّله شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في التدمرية[2].

وكان ابن فورك قد ساق كلاماً في تأويل الخبر على فرض ثبوته، أعرضتُ عنه؛ لبرودته وسماجته، غير أنه واصل إرجافه على هذا الإمام؛ مصرّاً على نفي صفة (القَدَم) عن الله تعالى، فقال: "...ثم ذكر صاحب التصنيف، ما روي عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٢٥]، (إن الكرسي موضع القدميْن، والعرش لا يُقْدَر قدره).

واعلم أنه قد رُوي عن ابن عباس في تأويل الكرسي شيئان:

أحدهما: أن معنى الكرسي: العلم، وأن معناه: وسع علمه السموات والأرض.

ورُوي عنه: أن الكرسي موضع القدميْن، ولم يقل: هو موضع قدميْ الله.

فيحتمل أن يكون موضع قدمي بعض خلقه من الملائكة، أو غيرهم؛ إذ لم يقل: هو موضع قدمي الله.

(١) مشكل الحديث، ص (٤١٠).

(٢) انظر: التدمرية مع شرحها: التحفة المهدية، ص (٧٣-٨١).

ولو قيل ذلك أيضاً: لكان متأوَّلاً على الوجه الذي يصح، كما ذكرنا في قوله: (يضع الجبار قدمه في النار)"[1].

والرد من وجوه:

الأول: التفسير الذي نقله عن ابن عباس، في تأويل الكرسي بالعلم؛ هو عينُ ما نقله الإمام أبو سعيد الدارمي، عن المريسي، الذي فسّر الكرسي: بالعلم، ونسبه إلى ابن عباس، وقال: "...فمن ذهب فيه إلى غير العلم: أكذَبَهُ كتابُ الله.."[2].

ثم ذكر الإمام الدارمي، أن المريسي عاد فأقرّ بما نُقل عن ابن عباس، تفسيره الكرسي: بموضع القدمين، لكنه فسّر القدمين: بالثقلين، وأن معناه: يضع علمه وقضاءه يوم القيامة للثقلين، فيحكم به فيهم[3].

وهذا التأويل ذكره ابن قتيبة عن المتكلمين[4]، ونسبه أبو نعيم الأصبهاني إلى الجهمية[5].

الثاني: أن هذا النقل لا يُستروَحُ إليه؛ فقد أخرجه الإمام ابن جرير في التفسير[6]، وابن أبي حاتم في التفسير[7]، وابن منده في الرد على الجهمية[8]، كلهم: من طريق جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، رضي الله عنهما.

قال الإمام ابن منده -رحمه الله-: "...ولم يتابَع عليه جعفر، وليس بالقوي في سعيد بن جبير"[9].

ثم أورد رواية، غير أنه لم يسندها، عن نـهشل، عن الضحاك، عن ابن عباس، أن معنى كرسيه: علمه، ثم قال: "وهذا خبرٌ لا يثبت؛ لأن الضحاك لم يسمع من ابن عباس، ونـهشل متروك..."[10].

---

(١) مشكل الحديث، ص (٤١٠-٤١١).

(٢) الرد على المريسي، ص(٧١).

(٣) انظر: المصدر السابق، ص (٧١).

(٤) انظر: الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية، ص (٣٥).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٦٠).

(٦) (٣/ ٧).

(٧) (٢٥٩٩).

(٨) ص (٤٥).

(٩) الرد على الجهمية، ص (٤٥).

(١٠) المصدر السابق، ص (٤٦).

قلت: وقد خالف جعفرَ بنَ المغيرة؛ مسلمُ بن عمران البطين، في لفظه؛ فرواه عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، فقال: "كرسيه: موضع قدميه، والعرش لا يقدره إلا الله "(١).

(١) أقول مستلهماً من الله السداد: هذا الأثر له طرق: فقد أخرجه من طريق سفيان الثوري، عن عمار الدّهني، عن مسلم البطين به: الحاكمُ في المستدرك، رقم (٣١١٦)، والطبراني في المعجم الكبير، رقم (١٢٤٠٤)، والإمام ابن خزيمة في التوحيد رقم (١٥٤)، و(١٥٥)، و(١٥٦)، وابن الإمام أحمد في السنة، رقم (٥٨٦)، و(١٠٢١)، والإمام الدارمي في الرد على المريسي، ص (٦٧)، (٧١)، و(٧٣-٧٤)، والدارقطني في الصفات، رقم (٣٦)، و (٣٧)، وابن أبي شيبة في العرش، رقم (٦١)، والخطيب البغدادي في التاريخ (٩/ ٢٥١-٢٥٢)، وابن أبي حاتم في التفسير، رقم (٢٦٠١)، ووكيع في التفسير، كما في تفسير ابن كثير (١/ ٣١٠)، والحكيم الترمذي في الرد على المعطلة (ق:٢٥/ أ- بترقيمي).

وجاء الأثر عن سفيان، عن عمار، عن سعيد؛ أي بإسقاط، مسلم البطين بين عمار، وسعيد، كما عند ابن الإمام أحمد في السنة، رقم (١٠٢٠)، عن أبيه، عن ابن مهدي، عن سفيان، ورواه الطبراني في الكبير، برقم (١٢٤٠٤)، وابن بطة في المختار من الإبانة، ص (٣٣٧-٣٣٨)، كلاهما من طريق أبي عاصم النبيل، عن سفيان، كالرواية الأولى، وفي رواية للدارقطني في الصفات، برقم (٣٦)، من طريق أبي عاصم النبيل، بإثبات مسلم البطين، وكذلك: فإن سليمان بن كثير العبدي، رواه عن عمار الدهني، عن سعيد، به، وأسقط من إسناده مسلماً البطين، كما عند ابن الشيخ في العظمة، برقم (٢١٧)، وسليمان هذا: روى له الجماعة، وهو لا بأس به في غير الزهري، كما في التقريب، رقم (٢٥٤)، وأسقطه أيضاً، المعلّى بن هلال بن سويد الطحان، كما عند ابن أبي زمنين في أصول السنة، رقم (٣٧)، لكن المعلى هذا اتفق النّقاد على تكذيبه، بل هو معروف بوضع الحديث، وانظر عنه، ميزان الاعتدال (٤/ ١٥٢-١٥٣)، رقم (٨٦٧٩)، والتقريب، رقم (٥٤١)، فلا عبرة بروايته. وقد جزم الإمام أحمد أن عماراً الدهني، لم يسمع من سعيد بن جبير، كما في جامع التحصيل، ص (٢٤١).

وأخرجه من طريق يوسف بن أبي إسحاق السبيعي - وهو ثقة من رجال الجماعة، كما في التقريب، رقم (٧٨٥٦)-، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين به: ابنُ الإمام أحمد في السنة، برقم (٥٩٠)، وأبو الشيخ في العظمة، برقم (١٩٦).

وأخرجه من طريق قيس بن الربيع الأسدي، عن مسلم البطين، به: أبو الشيخ في العظمة، برقم (٢١٦)، لكن قيساً، صدوق، تغيّر لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه؛ فحدث به، كما في التقريب، رقم (٥٥٧٣)، وسعيد بن أبي زيدون، قال محقق كتاب العظمة (٢/ ٥٨٢): "لم أعرف من هو".

قلت: هو سعيد بن عبدوس بن أبي زيدون، الرملي، كاتب الفريابي، نزيل قيسارية، روى عن محمد بن يوسف الفريابي، وكتب عنه أبو محمد بن أبي حاتم، بالرملة وقال عنه: صدوق، كما في كتابه الجرح والتعديل (٤/ ٣٥).

ومسلم البطين، ووثّقه الإمام أحمد، فقال عنه: "وهو ثقة"(١)، وكذا قال ابن معين، وأبو حاتم(٢)، والنسائي(٣).

وناهيك بـهؤلاء ثقة وجلالةً، فلا يقارَن جعفر بن أبي المغيرة، بمسلم البطين؛ لأن جعفر ابن أبي المغيرة مع كونه صدوقاً إلا أنه يهم، وهو أيضاً: ليس بالقوي في سعيد بن جُبير.

قال الإمام أبو سعيد الدارمي، في الرد على المريسي: "أما ما رويتَ عن ابن عباس؛ فإنه من رواية جعفر الأحمر(٤)، وليس جعفر بمن يعتمد على روايته؛ إذ قد خالفه الرواة الثقات المتقنون، وقد روى مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، في الكرسي، خلاف ما ادعيتَ على ابن عباس..."(٥).

وأثر ابن عباس هذا، صححه عدد من الأئمة، كالإمام أبي زرعة(٦)، والحاكم(٧)، وقال عنه الحافظ الذهبي في العلو: "رواته ثقات"(٨)، وقال الألباني في مختصر العلو: "هذا إسناد صحيح"(٩).

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ١٩١)، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، سنة: ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م.

(٢) المصدر السابق (٨/ ١٩١).

(٣) تـهذيب الكمال (٣/ ١٣٢٦-١٣٢٧)، للحافظ المزي، المصور عن المخطوط المحفوظ بدار الكتب المصرية، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق.

(٤) كذا في المطبوع: والصواب: جعفر بن أبي المغيرة، ولعله انتقال ذهن من المؤلف- رحمه الله- ؛ فإن جعفر بن زياد الأحمر، صدوق يتشيّع، توفي سنة (١٦٧)، كما في التقريب، رقم (٩٤٠)، وسعيد ابن جبير توفي سنة (٩٥) فبين وفاتيهما (٧٢) سنة، ولم يذكره ممن ترجمه في الرواة عن سعيد بن جبير.

(٥) الرد على المريسي، ص (٧).

(٦) انظر: كتاب التوحيد لابن منده، ص (٢/ ٣٠٩)، تحقيق: د. علي ناصر فقيهي، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الثانية، سنة: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(٧) انظر: المستدرك له (٢/ ٣١٠)، رقم (٣١١٦).

(٨) ص (٧٦)، رقم (١٦٣)، تحقيق: أشرف عبد المقصود، نشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٦-١٩٩٥م.

(٩) ص (١٠٢)، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٠هـ-١٩٨١م.

قال الأزهري في تـهذيب اللغة[1]، عن رواية ابن عباس -رضي الله عنه- وهي الرواية المتقدمة، من طريق مسلم البطين-: "...والصحيحُ عن ابن عباس في الكُرْسِيّ، ما رواهُ الثَّوْرِيُّ وغيرُهُ، عن عمارٍ الدُّهْنِي، عن مُسْلم البَطِين، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عباسٍ، أنه قال: (الكُرْسِيُّ موضعُ القدمينِ وأَما العَرْشُ فإِنَّهُ لا يُقدَرُ قدرهُ)، وهذه روايةٌ اتفقَ أَهْلُ العلمِ على صِحتها، والذي روي عن ابن عباس في الكُرْسيّ أَنَّهُ العِلمُ؛ فَليسَ ممّا يُثبتُه أَهلُ المعرِفةِ بالأخبار".

فإذا ثبت ضعف ما نُقل عن ابن عباس، من تفسيره الكرسي بالعلم، وأن الصحيح الثابت عنه، تفسيره الكرسي بموضع قدميّ الرب تعالى، بقي بعد هذا: النظرُ في قول ابن فورك: "وروي عنه: أن الكرسي موضع القدميْن، ولم يقل: هو موضع قدمي الله؛ فيحتمل أن يكون موضع بعض خلقه من الملائكة أو غيرهم؛ إذ لم يقل: هو موضع قدمي الله..."[2].

والجواب: هذه الدعوى ادّعاها أيضاً: الرازي[3]، وابن المعلم القرشي[4]، والكوثري[5]، وهي ناشئة عن قصور في تتبع طرق هذا الأثر؛ إذ ورد التصريح في بعضها بإضافة القدميْن لله تعالى، بأسانيد صحيحة ثابتة، عند الإمام ابن خزيمة في التوحيد[6]، وابن أبي حاتم في التفسير[7]، وابن الإمام أحمد في السنة[8]. فصحّ بذلك الأثرُ، والحمد لله.

---

(١) (١٠/ ٣٣). تـهذيب اللغة، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ٢٠٠١م.

(٢) مشكل الحديث، ص (٤١١).

(٣) انظر: تفسيره (٧/ ١٢).

(٤) انظر: نجم المهتدي (ق:١٤٣).

(٥) انظر: تعليقه على كتاب الاختلاف في اللفظ، لابن قتيبة، ص (٣٥)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٦) (١/ ٢٤٩- تحقيق: الشهوان).

(٧) (٢/ ٤٩١)، رقم (٢٦٠١)، تحقيق: أسعد الطيب، نشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، والرياض، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٧هـ.

(٨) (١/ ٣٠٣-٣٠٤)، رقم (٥٩٠)، تحقيق:د. محمد سعيد القحطاني، نشر: دار رمادي، الدمام، الطبعة الثانية، سنة: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

ثم إن تفسيره الكرسي بالعلم، لا يصح من جهة المعنى أيضاً، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:"...وكذلك (الكرسي) ثابت بالكتاب والسنة، وإجماع جمهور السلف.

وقد نُقل عن بعضهم، أن كرسيّه: علْمُهُ؛ وهو قول ضعيفٌ؛ فإن علم الله وسع كلَّ شيء، كما قال:﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧].

والله يعلم نفسه، ويعلم ما كان، وما لم يكن؛ فلو قيل: وسع علمه السماوات والأرض؛ لم يكن هذا المعنى مناسباً، لا سيما وقد قال تعالى:﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة:٢٥٥]؛أي: لا يُثقله، ولا يُكرِثُه، وهذا يناسب القدرة، لا العلم، والآثار المأثورة تقتضي ذلك..."[١].

وقال -خطيب أهل السنة- الإمام ابن قتيبة: "وطلبوا للكرسي غير ما نعلم، وجاءوا بشطر بيتٍ؛ لا يُعرف ما هو، ولا يُدرى مَنْ قائله:

.... لا يكرسئ علم الله مخلوق.

والكرسيُّ: غير مهموز بإجماع الناس جميعاً، ويكرسئ مهموز..."[٢].

فلا يصح تفسير الكرسي بالعلم: لا بمقتضى الرواية، ولا بمقتضى الدارية، ولا اللغة.

وما ذكره ابن فورك، بعد -أو قبل- ذلك من تأويلات لصفة القدم، أو الرِّجْل؛ فهو من الكلام المختل، والإرجاف بالباطل؛ والتأويل الممجوج، والتشغيب المردود.[٣].

وقد اعترض ابن فورك على الإمام ابن خزيمة-رحمه الله- استدلاله بقوله تعالى﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ الآية، [الأعراف:١٩٥]، على إثبات الرِّجْل؛ صفة لله تعالى، فقال: "وأما احتجاجه بقوله:﴿أَلَهُمْ

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٥٨٥).

(٢) الاختلاف في اللفظ، ص (٣٥)، وشغّب الكوثري بنفَس جهمي معهود؛ فزعم أن تفسير الكرسي بالعلم، مروي بسند يعوّل ابن قتيبة على ما هو ليس بأحسن شأناً منه، ويعتمد على أبيات ليست أقوى ثبوتاً من البيت المذكور! ولم يسق الكوثري مثالاً على ما زعم، فسقط تشغيبه، ويكفي نقل ابن قتيبة إجماعَ الناس على عدم همز الكرسي.

(٣) انظر الرد على ما جلبه ابن فورك من تأويلات لصفة القَدَم والرِّجْل، في كتاب إبطال التأويلات (١/١٩٧-٢٠٢).

أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف:١٩٥]؛ فغير صحيح في هذا الموضع؛ من قِبَل أن الله -عزّ ذكْره- إنما أراد به ردّ الكافرين عن عبادة الأصنام، وعرّفهم أنهم يأنفون من عبادة من له رجْل يمشي بها، ويد يبطش بها، وعين يبصر بـها، وأذن يسمع بـها، فكيف يعبدون من ليس له شيء [من][1] ذلك؟! يقرّعهم على عبادة الأصنام، التي هي جماد وميت؛ ليس لها فعل، ولا قدرة، ولا سمع، ولا بصر.

وإذا كان القصد بالآية ما ذكرنا؛ لم يكن فيها ما يوجب إثبات وصف الله -ﷻ-، بالرّجْل، كما ليس فيها ما يوجب إثبات وصف الله بالأُذن، ولا ما يوجب وصفه بأن له أرجلاً، وأيدي.

والمتمسك بظاهر الآية، محتجاً بـها على ما ذكر؛ يوجب عليه أن يكون الأمر فيه على ما قلنا، من إثبات ما أجمع المسلمون على إنكاره، من القول بالأيدي، والأرجل، والأذن، والأعين"[2].

وبـهذا اعترض ابنُ الجوزي الحنبلي (ت:٥٩٧)، في كتابه (دفع شُبه التشبيه بأكف التنـزيه)، على الإمام ابن خزيمة. وكان قد تعرّض له في ثلاثة مواضع؛ اقتصرتُ على اثنتين منها؛ لئلا يطول الكتاب، وإن كان لكل واحد منها جواب.

قال في الأول: "ورأيت أبا بكر بن خزيمة، قد جمع كتاباً في الصفات، وبوّبه؛ فقال: باب إثبات اليد، باب إمساك السموات على أصابعه، باب إثبات الرِّجل وإن رغمت أنوف المعتزلة[3]، ثم قال: قال الله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف:١٩٥]، فأعلمنا أن من لا يد له، ولا رجْل؛ فهو كالأنعام.

قلتُ: وإني لأعجب من هذا الرجل، مع علوّ قدره في علْم النقل؛ يقول هذا، ويثبت لله ما ذم الأصنام بعدمه، من اليد الباطشة، والرِّجل الماشية!

ويلزمه أن يثبت الأُذن! ولو رُزق الفهم ما تكلم بهذا، ولَفَهِم أن الله تعالى، عاب الأصنامَ عند عابديها، والمعنى: لكم أيدٍ، وأرجل، فكيف عبدتم ناقصاً، لا يد له يبطش، ولا رِجْل يمشي بـها"[4].

(١) ما بين المعكوفين، ليس في المطبوع، ولا يستقيم السياق بدونه.

(٢) مشكل الحديث، لابن فورك، ص (٤٠٨-٤٠٩).

(٣) العبارة في كتاب التوحيد، ص (١٦٩- بتحقيق: الرداعي): "وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية".

(٤) دفع شبه التشبيه بأكف التنـزيه، ص (١٧٣-١٧٤)، بتعليق حسن السقاف، نشر: دار الإمام النووي، الطبعة الثانية، سنة: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

وعرّض الرازيُّ في تفسيره، بالإمام ابن خزيمة، استدلاله بالآية المتقدمة، ولم يصرّح باسمه، فقال: "وقد تعلّق بعض أغمار المشبّهة وجهاً لهم بـهذه الآية، في إثبات هذه الأعضاء لله تعالى؛ فقالوا: إنه -تعالى- جعل عدم هذه الأعضاء لهذه الأصنام؛ دليلاً على عدم إلهيتها؛ فلو لم تكن هذه الأعضاء موجودة لله تعالى؛ لكان عدمها دليلاً على عدم الإلهية؛ وذلك باطل؛ فوجب القول بإثبات هذه الأعضاء لله تعالى"[1].

وقال الكوثري الجهمي، فيما علّقه على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي: "...ومن جملة مخازيه فيه[2]؛ استدلاله على إثبات الرّجْل له تعالى، بقوله سبحانه: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف:١٩٥]، وهذا غاية في السقوط..."[3].

والجواب عن هذا التشغيب كالآتي: إن كان سلب هذه الأوصاف عن الحيّ؛ دليلاً على النقْصِ، فالمراد أن الحيّ في الجملة؛ أكمل من الميت، وإلا لما عاب أصنامهم بخلوها عمّا ذُكر، بل إن الحيّ المتصف بالسمع، والبصر، والكلام، ونحو تلك الصفات، التي هي له كمال؛ معلوم أن من هذا وصفه: أكمل من الحيّ الذي خلا عن هذه الصفات، أو بعضها، وكل كمال ثبت للمخلوق؛ فالله أولى أن يتصف به، ما لم يتضمن نقصاً في حقّه تعالى؛ قال الإمام ابن القيم، شارحاً هذه القاعدة: "كل كمال ثبت للمخلوق؛ لا نقص فيه فلا يستلزم نقصاً؛ فمعطيه وموجده أحق به وأولى، فكيف يكون المخلوق يتكلم وخالقه لا يتكلم؟! وكيف يكون سميعاً، بصيراً، وخالقه لا يسمع، ولا يبصر؟! وكيف يكون حياً، عليماً، قديراً، حكيماً، وخالقه ليس كذلك؟! وكيف يكون ملكاً، آمراً، ناهياً، مرسِلاً، مثيباً، معاقباً، وخالقه ليس كذلك؟! وكيف يكون فاعلاً باختياره ومشيئته، وخالقه ليس كذلك؟! وكيف يكون قوياً، وخالقه ليس له قوة؟! وكيف يكون رحيماً، وخالقه لم تقم به صفة رحمة، ولا رأفة؟! وكيف يكون كريماً، حليماً، جواداً، ماجداً، وخالقه ليس كذلك؟! هذا ومن المعلوم بالضرورة، أن ما

---

(١) التفسير الكبير، للرازي (٨/ ٩٣). والإمام ابن خزيمة، لم يسمّها أعضاء، كما زعم الرازي، فهي تسمية من عنده، تنفيراً من الكتاب ومؤلّفه.

(٢) يعني: كتاب التوحيد، لإمام الأئمة: ابن خزيمة.

(٣) تعليق الكوثري على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، ص(٢٦٧).

يُرى أكمل ممن لا يمكن أن يُرى؛ فإنه إما معدوم وإما عرض، والمرئي أكمل منهما، وما يتكلم أكمل ممن لا يتكلم؛ فإنـها إما جماد، وإما عرض، وإما معدوم، والمتكلم أكمل من ذلك، وما له سمع، وبصر، ووجه، ويدان؛ أكمل من الفاقد لذلك بالضرورة. وهكذا سائر الصفات. فلا أحسن الله في تلك العقول عن أصحابـها إذا أحسن عن الصابئين، ولا حياها بما حيا به عباده المرسلين، ولا زكاها بما زكى به أتباعهم من المؤمنين، ونسأله أن لا يبتلينا بما ابتلاهم به من مفارقة المنقول والمعقول، وتلقي العلم واليقين من غير مشكاة الرسول، وأن لا يجعلنا من أتباع قوم ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل"(١).

فغرض الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- إذن؛ الإشارة إلى هذا المعنى، وليس مراده أن الآية ناطقة ومصرّحة بإثبات كل ما ذُكر فيها من أوصاف لله تعالى، كما يدّعي الخصم، وأنه عوّل عليها فقط، وإلا لأثبت له تعالى (الأُذن)، ولم يجد بذلك أدنى غضاضةً. هذا إذا كان مأخذه في إثبات (الرِّجْل)، هذه الآية فحسب، لكنه -رحمه الله- اعتبر تلك الصفة، المذكورة في الآية الكريمة، بما ساقه من الأحاديث في الترجمة، فعُلم بـهذا: أن الاعتراض لنا، لا للمنازع، لأنه يقال: إلزامه بإثبات (الأذن)، ليس جارياً على أصله؛ ولا فهْمه؛ لأنه لم يَرِد وصفه تعالى بـها، في كتاب ولا سنة، أما (الرِّجْل)، فقد شهدت بـها السنة، وإذا كان اعتماده في إثبات صفة الرّجل لله تعالى، على مجرد هذه الآية؛ لأثبت الأذن لله بموجب هذا الدليل أيضاً، ولساق الآيةَ نفسها، في تراجم إثبات السمع لله تعالى، وهذا ما لم يفعلْه؛ فإنه -رحمه الله- ذكر باباً بعنوان: :"إثبات السمع والرؤية لله جل وعلا"، وباباً آخر، عنوانه: "البيان من سنن النبي ﷺ، على تثبيت السمع والبصر لله، موافقاً لما تلونا من كتاب ربنا"(٢).

فهذه الترجمة واضحةٌ؛ تفْصِحُ عن منهجه في الاستدلال، وتُسقط الاعتراض عليه، أصلاً، ورأساً، والحمد لله.

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٣/ ١٠١٨-١٠١٩)، للإمام ابن القيم، تحقيق:د.علي الدخيل الله، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، سنة: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م. وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٨٦)، و(٣/ ٢٩٧)، و(١٢/ ١٥٧)، و(١٢/ ١٩٣)، ودرء التعارض (١/ ٢٩)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٦٠).

(٢) كتاب التوحيد، ص (١٠٨- تحقيق: الرادعي).

ثم بعد كتابتي لهذا: وقفت على جواب القاضي أبي يعلى الفراء، في رد هذا الاعتراض. قال - رحمه الله -: "وقد احتج أبو بكر بن خزيمة في كتاب التوحيد، على إثبات الرّجْل، بقوله تعالى:﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف:١٩٥]، وبقول أميّة:

رجل وثور تحت رجل يمينه والنسر للأخرى وليث مرصد[1]

وإن رسول الله صدّقه؛ فقال: صدق أميةُ بن الصلت.

وقد اعترض عليه بعضهم في هذا الدليل، وقال: لو كان التّمسّك بظاهر الآية صحيحاً؛ لوجب القول بإثبات الرجل، والأيدي، والأعين، والآذان؛ على وجه الجمع؛ لأن أرجل: اسم جمع، وقد أجمع المسلمون على إنكار ذلك، وكذلك: الآذان. قال هذا القائل: فعُلِم أن الله تعالى، أراد به: ردّ الكافرين عن عبادة الأصنام، وعرّفهم أنكم تأنفون من عبادة من له رجْل يمشي بها، وعينٌ يبصر بها، وأُذن يسمع بها، فكيف تعبدون من ليس له شيء من ذلك؟! يقرّعهم على عبادة الأصنام، التي هي جماد وموتان؛ ليس لها فعل، ولا قدرة، ولا سمع، ولا بصر.

وهذا الذي ذكره هذا القائل، لا يمنع من الاحتجاج بالآية؛ لأن الدليل قد دل على نفي إثبات هذه الصفات، التي هي الأذن[2]، وجمع **الأرجل**؛ فنفيناه، وبقي ما عدا ذلك على ظاهره. وهذه طريقة ظاهرة على أصول الفقهاء، وإن الدليل إذا تناول شيئين؛ لم يُوجب ذلك إسقاط باقيه، كذلك هاهنا..."[3].

كنت قد أشرتُ إلى نقد ابن الجوزي، لابن خزيمة في ثلاثة مواضع ، ذكرتُ الأول منها، والثاني هو قوله: "...وقال ابن خزيمة: باب صفة وجه ربنا. ثم ذكر حديث (السُبُحات)[4]؛ متوهماً النور المعروف! والخالق منـزّهٌ عن النور الجسماني.

---

(١) بل احتج أيضاً بالرواية التي في الصحيحيْن، وفيها التصريح بلفظ "الرِّجْل". وسبقت الإشارة إليها.

(٢) يؤخذ عليه -رحمه الله-؛ جزمه بنفي الأذن؛ لأن ما لم يرد إثباته ولا نفيه في الكتاب ولا السنة؛ فإنّا لا نثبته ولا ننفيه، والأُذن من جملة ذلك، فلو اقتصر على نفي جَمْعِ الأرجل، والأيدي، والأعين؛ لكان أصوب.

(٣) إبطال التأويلات (١/ ١٩٦-١٩٧).

(٤) يعني: ما رواه مسلم في الصحيح (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري، ﷺ ، وفيه: "حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سُبُحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه".

وروى أبو بكر الخلال، في كتاب السنة، قال: سألت أحمد بن يحيى، عن قوله: لأحرقت سبحات وجهه؟ فقال: السُبُحات: الموضع الذي يسجد عليه.

قلت: فعلى هذا: يكون الخطاب بما يعرفون، كما قال: (قلوب العباد بين إصبعين)[1]..."[2].

نقل ابن الجوزي قبل أن يتعقب ابن خزيمة، قول أبي عبيدة[3]: لم نسمع هذا إلا في هذا الحديث، قال: ويقول: إن السبحة جلال وجهه. ومنه قوله: سبحان الله، وإنما هو تعظيم له وتنـزيه"[4].

قلت: العبارة في كتاب غريب الحديث لأبي عبيد، كالتالي: "يقال في السُّبحة: إنـها جلال وجهه، ونوره، ومنه قيل: سبحان الله، إنما هو تعظيم الله وتنـزيهه. وهذا الحرف؛ قوله: (سُبحات)، لم نسمعه إلا في هذا الحديث"[5].

فلا أدري من أسقط لفظ: (ونوره)، هل هو المعلّق على كتاب دفع شبه التشبيه، حسن السقاف، الذي حقق الكتاب على ثلاث نسخٍ خطيّة؟! مع أن ابن الجوزي نفسه لمّا نقل عبارة أبي عبيد، في كتابه غريب الحديث[6]، نقلها بإثبات لفظ (ونوره)، ونقلها بإثبات هذا الحرف، البيهقيُّ في كتابه: الأسماء والصفات[7]، لكنه تأوّله قائلاً: "إذا كان قوله: سُبُحات؛ من التسبيح؛ والتسبيح تنـزيه الله تعالى، عن كل سوء؛ فليس فيه إثبات النور للوجه، وإنما فيه: أنه لو كشف الحجاب الذي على أعين الناس، ولم يثبتهم لرؤيته: لاحترقوا. والله أعلم"[8].

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) دفع شبه التشبيه، ص (٢٠٢).

(٣) كذا في النسخة التي حققها السقاف!

(٤) المصدر السابق، ص (٢٠٢).

(٥) غريب الحديث، (٣/ ١٧٣)، تأليف: القاسم بن سلام الهروي، أبو عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٣٩٦هـ.

(٦) (١/ ٤٥٤)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٧) (٢/ ١٠٨).

(٨) المصدر السابق (٢/ ١٠٨).

والمعنى الذي ذكره البيهقي، هو عين تأويل شيخه ابن فورك، وعبارة الأخير: " فأما قوله -عليه الصلاة والسلام-: (لوكشفها لأحرقت سبحات وجهه)، فقد تأوّل أهل العلم ذلك؛ منهم: أبو عبيد، ذكر أن معنى (لو كشفها)، فقال: أي: لو كشف رحمته عن النار؛ لأحرقت سبحات وجهه؛ أي: لأحرقت وجه المحجوب عنه، بالنار.

والهاء عائدة في سبحات وجهه، إلى المحجوب، لا إلى الله- ﷻ- ؛ لأن هذا الوصف لا يليق به سبحانه؛ لما ذكرنا: أنه يستحيل أن يكون الله محجوباً، أو محتجباً "[1].

ما نسبه إلى أبي عبيد، ليس بصحيح، وعبارته قد مضت، وهي صريحة في إضافة النور إلى وجه الله سبحانه، وعلى هذا القول جماعة من العلماء، قال النووي: "والسُبُحات: بضم السين والباء، ورفع التاء في آخره؛ وهي: جمع سُبحة. قال صاحب العين، والهروي، وجميع الشارحين للحديث؛ من اللغويين، والمحدثين، معنى سبحات وجهه: نوره، وجلاله، وبهاؤه..."[2].

العبارة في كتاب العين[3] كالتالي: "...يعني بالسُبحة: جلاله، وعظمته، ونوره".

وفي كتاب تفسير غريب الصحيحين[4]: "لأحرقت سبحات وجهه؛ أي: أنوار وجهه، التي توجب تعظيمه وتنزيهه عن صفات المخلوقين...".

قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره[5]: "سبحات وجهه: نور وجهه".

وهذا ما فسّرها به كذلك: الإمام أبو سعيد الدارمي، في ردّه على المريسي. قال-رحمه الله-: "قلتَ:[6] وكذلك حديث أبي موسى، عن النبي ﷺ: (إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، حجابه النار، لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصرُه).

---

(١) انظر: مشكل الحديث وبيانه، ص (٢٣٠-٢٣١).

(٢) شرح مسلم للنووي (٣/ ١٣-١٤).

(٣) (٣/ ١٥٢). تأليف : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، نشر : دار مكتبةالهلال .

(٤) (١/ ٨٢). تأليف : محمد بن فتوح الميورقي ، نشر : مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م .

(٥) (١٥/ ١).

(٦) يعني: المعترض؛ فهو يحكي قوله ثم ينقضُه.

ثم قلتَ: فتأويل الحجاب في هذا الحديث، مثله في الحديث الأول[1]، هي: الدلالات التي ذكرها، وعلى أن الدلالات: كشْفٌ عن الشيء؛ لا حجاب، ولا غطاء.

ثم قلتَ: فتأويل: (لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه)، لو كشف تلك النار؛ لأحرقت سبحات وجهه، ذلك العلم الدال عليه.

قلتَ: ويحتمل قوله: (سبحات وجهه)، ذلك العلم. وذلك العلم: وجه يتوجه برؤيته إلى معرفة الله؛ كقوله:﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥].

فيقال لهذا المعارض: نراك أكثرت لجاجتك في رد هذا الحديث؛ إنكاراً منك لوجه الله؛ إذ تجعل ما أخبر رسول الله ﷺ، بلسان عربي مبين، معقول في سياق اللفظ؛ أنه وجه الله نفسه، فجعلته أنت: وجه العلم، ووجه القبلة، وإلا قال رسول الله ﷺ: حجاب الله النار، لو كشفها عن وجهه؛ لأحرقت سبحات وجهه، كل شيء أدركه بصره. فإن لم تتحول العربية عن معقولها؛ إنه لوجه الله حقاً، كما أخبر رسول الله ﷺ. ولو كانت سبحات وجهه الأعلام؛ لقال النبي ﷺ: النار، لو كشفها؛ لأحرقت النار سبحات وجوه الخلق، والخلق كلها.

وما بال تلك النار تحرق من العلم سبحاته، وتترك سائره؟!

وإنما تفسير السبحات: الجلال، والنور. فأيُّ نورٍ لوجوه الخلق، حتى تحرقها النار منهم؟! وما للنار تحرق منهم سبحاتهم بعد أن يكشفها الله عن وجهه، ولا تحرقها قبل الكشف؟!..."[2]، إلى آخر كلامه -رحمه الله-. وإنما المقصود: بيان معنى السبحات، وتفسيرها.

(١) يعني: ما جاء عن ابن عمر، أنه قال: "احتجب الله عن خلقه بأربع: بنار، ونور، وظلمة، ونور". قال الإمام الدارمي، في الرد، ص (١٦٩): "فسّره المعارض تفسيراً يُضحك منه، فقال: يحتمل أن تكون تلك الحجب، آيات يعرفونها، ودلائل على معرفته؛ أنه الواحد المعروف؛ إذ عرّفهم بدلالاته؛ فهي آيات لو قد ظهرت للخلق: لكانت معرفتهم كالعيان". ثم كرّ عليه الإمام الدارمي بالنقض، وأبان عن خروجه عن الجادة، في تفسيره وتأويله.

(٢) الرد على المريسي، ص (١٧٠).

وهذا هو الرازي يقول في تفسير سورة الإسراء، -بعد أن ذكر معاني التسبيح-، قال: "وثالثها: جاء في الحديث (لأحرقت سبحات وجهه ما أدركت من شيء)، قيل: معناه: نور وجهه، وقيل: سُبحات وجهه: نور وجهه الذي إذا رآه الرائي، قال: سبحان الله"[1].

وابن جماعة الكناني الأشعري، مع أنه ممن ينفي الحجاب عن الله تعالى، فسره بقوله: "وسبحات: جمع سبحة، وهي: جلال الله تعالى، وعظمته، وقيل: أضواء وجهه...وقيل: قوله: (سبحات وجهه) كلام معترض، ومعناه: سبحت لله، ويصير تقدير الكلام: لأحرقت النار ما انتهى إليه بصره من خلقه"[2].

فبعض من ينصر التأويل، وينـزع إليه، يذكر ما أنكره ابن الجوزي، وانبرى به مشنّعاً على الإمام ابن خزيمة، من تفسيرٍ للسبحات؛ ضمنَ الأقوال المعتبرة في معنى اللفظ.

فانظر إلى ابن الجوزي -غفر الله له-، كيف هوت به القدم، فامتد لسانه على هذا الإمام العلم، بفرية التشبيه! لكنه يعدل عنه وعن طريقته، ويجري على طراز من تأثر بـهم من شيوخه المتكلمين.

ومثل هذا الطعن من حنبلي كابن الجوزي، يستبشر به السقاف إلى حد الإفراط، ويمعن في إظهار الاسترواح له، ويوهم أن سائر الحنابلة ينحون إلى أمثال هذه التأويلات، ويستنهجونـها، لكن هذا الإيهام مُبْعَدٌ عن التوفيق والحقيقة.

وارتسامُ الخذلانِ على مساعيه في تشويه سيرة الحنابلة، بادية؛ لا تكاد تخفى منها خافية، حتى غدا ذلك ملحوظاً فيما يودعه من تحريفات في قراطيسة المُرصدَة لمنجازة أهل الحق. فالله حسيبه.

وأختم بمزيد توضيحٍ، لمعنى (السُبُحات)، بنقليْن مُسهبيْن، عن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، وعن شيخ الإسلام ابن تيمية.

---

(١) المصدر السابق، ص (١٧٠).

(٢) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، ص (١٨٨).

قال الشيخ عبد اللطيف: "...وأما ما في حديث أبي موسى، من ذكر (السبحات) المضافة إلى وجه الله تعالى؛ فهي من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ على ما سيأتي تفسيره"[1].

وقال: "وأما السبحات؛ فهي نور الذات المقدسة العليّة، وهي النور الذي استعاذ به ﷺ، وكلامه فيه إيماء إلى أنه تعالى احتجب بهذا النور المذكور؛ وهو الذي حجبه ﷺ، عن رؤية الباري -تعالى وتقدس-، وهذا النور الذي رآه ﷺ، كما تقدم في حديث أبي ذر: (رأيت نوراً)...

وإذا فُسّرتْ السبحات، بنور وجهه الكريم؛ جازت الاستعاذة بها؛ لأنها وصفُ ذات.

ويؤيد ما أومأ إليه ابن القيم -رحمه الله-: قول ابن الأثير: سبحات الله -ﷻ-: عظمتُه؛ وهي في الأصل: جمع سبحة، وقيل: ضوء وجهه، وقيل: سبحات وجهه: محاسنه، وقيل: معناه: تنزيه له؛ أي: سبحان وجهه، وقيل: إن سبحات الوجه، كلام معترض، بين الفعل والمفعول؛ أي: لو كشفها لأحرقت كل شيء أبصرت.

قلت: يريد: أن السبحات هي النور الذي احتجب به؛ ولذلك قال: (لو كشفها)، قال: وأقرب من هذا: أن المعنى: لو انكشف من أنوار الله تعالى- التي تحجب العباد- شيءٌ؛ لأهلك كل من وقع عليه ذاك النور؛ كما خرّ موسى صعقاً، وتقطع الجبل دكاً؛ لما تجلى الله سبحانه وتعالى، ففي كلام ابن الأثير ما يدل على أن الحجاب نفس أنوار الذات. فتأمله.

...ومقتضى ما قال القرطبي في حديث أبي موسى: (حجابه النور، أو النار)، إن هذا حجاب منفصل عن أنوار الذات. لكنه يجري في هذه المباحث على طريق المتكلمين، فيما جاء في هذا الباب من صفات الكمال، ونعوت الجلال"[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-:"...أن قوله في الحديث الصحيح: (حجابه النور، أو النار، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره من خلقه). قد بيّنوا

(١) الرسائل المفيدة، ص (٩٩)، جمع وتعليق وتقديم: الشيخ سليمان بن سحمان، طبع على نفقة فهد بن إبراهيم بن مقيّل، طبع بمطابع مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الرياض.

(٢) الرسائل المفيدة، ص (١٠١-١٠٢). وانظر أيضاً: ص (١١٤-١١٥)، من المصدر السابق. وحكى فيه ما مضى له نقله عن ابن الأثير، ورجّح ما رجّحه ابن الأثير، إن أُريد بالسبحات، نور الذات.

السُبُحات في لغة العرب، قال الخلال: سألت ثعلباً عنها. وقد رواه ابن بطة في كتاب الإبانة، عن أبي بكر، عنه، قال: سألت ثعلباً عن قول النبي ﷺ :(لأحرقت سُبُحات وجهه)، فقال: السُبُحات، يعني: من ابن آدم الموضع الذي يسجد عليه[1].

وهذا الذي قال ثعلب؛ معروف؛ يقول أحدهم: أما ترى إلى سُبُحات وجهه، يعني: على نور هذا الموضع. وكأنه-والله أعلم- سمّى ذلك سُبُحات؛ لأن الصلاة تُسمَّى تسبيحاً، ويسمون صلاة التطوع: سُبحة-لغة مشهورة-؛ لأن العبد يجمع فيه بين كمال القول والفعل؛ وهو حال السجود، الذي يكون العبد فيه أقرب ما يكون من ربه؛ إذ أفضل أقوال الصلاة: القراءة، لكن نُهي عنها في الركوع والسجود. وأفضل أفعالها السجود وذكره التسبيح. والسُبحة: ما يسبح له؛ كما يسمى النظام الذي فيه خرز يُسَبَّح بـها: سُبحة. وسبحات وجهه: ما يُسبح به.

وقال القاضي أبو يعلى: (فأما قوله: كل شيء أدركه بصره من خلقه)، معناه: أن نور وجهه يحرق ما يدركه من خلقه)، وذكر قول ثعلب[2].

وهذا يطابق معنى الحديث؛ حيث أخبر أن حجابه النار، أو النور، وأنه لو كشف ذلك الحجاب، لأحرقت سُبُحات وجهه-التي حجابـها النور، أو النار- ما أدركه بصره من خلقه. قال: نور سُبُحاته تحرق ما أدركه بصره من خلقه..."[3].

ومِن تعلّقِ ابن فورك بحبال التأويل، وأذيال التعطيل، تأييدُه القولَ: بأن المراد من الحجب: حجاب المخلوقين، وأن الله تعالى، لا يحتجب عن خلقه بشيء، وأورد فيه حديث أبي موسى السابق، ثم قال: "اعلمْ أن كل ما ذُكر فيه الحجاب، من أمثال هذا الخبر؛ فإنما يرجع معناه إلى

---

(١) رواه ابن بطة في كتاب الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (٣/ ٢٦٨)، رقم (٢٠١)، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، نشر: دار الراية للنشر، السعودية، الطبعة الثانية، سنة: ١٤١٨هـ، ونقله عنه القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (ق:١٥٥/ ب-١٥٣/ أ).

(٢) إبطال التأويلات (ق/ ١٥٢/ ب).

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٨/ ١٤٢-١٤٦)، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. راشد الطيار، طبع: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة:١٤٢٦هـ.

الخلق؛ لأنهم هم المحجوبون عنه بحجاب يخلقه فيهم؛ لا يجوز أن يكون الله -عز وجل- محتجباً، ولا محجوباً؛ لاستحالة كونه جوهراً، أو جسماً محدوداً..."[1].

ثم احتج له قائلاً: "والذي يحقق ويؤيدّ ما عليه تأويلنا، ما رُوي عن علي-رضي الله عنه-، وروى عطاء بن السائب، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، أنه مرّ بقصّاب وهو يقول: لا والذي احتجب بسبعة أطباق! فقال له عليٌّ -رضي الله عنه-: ويحك يا قصّاب! إن الله لا يحتجب عن خلقه.

وفي بعض هذه الأخبار: أن علياً علاهُ بالدِّرة، فقال: يا لكع! إن الله لا يحتجب عن خلقه بشيء، ولكن حجب خلقه عنه.

وفي بعض هذه الأخبار، أنه قال القصّاب لعلي: أو لا أُكفِّر عن يميني يا أمير المؤمنين؟

فقال: لا؛ لأنك حلفت بغير الله.

ورُوي عن عاصم، عن عطاء، عن أبي البختري، مثله، عن عليّ"[2].

هذا الخبر احتج به قبل ابن فورك، على نفي الحجاب عن الله: ابنُ مهدي الطبري، في كتابه الذي صنّفه في تأويل الأحاديث المشكلة[3]، واحتج به ابن جماعة الكناني[4]. وهذه الرواية عمدةُ كثير من النفاة؛ منكري علو الله تعالى، من بعض أهل البدع: كالإباضية: منهم: هود بن محكم، في تفسيره[5]، وصاحب مسند الإباضية؛ الربيع بن حبيب[6]، ومن متأخريهم: أطفيش، في تفسيره[7]، بل احتج به وأسنَدَه، بعضُ كبار الروافض، كابن بابويه القمي[8].

---

(١) مشكل الحديث، ص (٢٢٩).

(٢) مشكل الحديث، ص (٢٣٠-٢٣١).

(٣) (ل:٤٩/ ب).

(٤) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، ص (١٨٨).

(٥) (٤/ ١٠٥)، تحقيق: الحاج بن سعيد شريفي، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٩٩٠م.

(٦) (٣/ ٣١٥)، تحقيق: محمد إدريس و عاشور بن يوسف، نشر: دار الحكمة، ومكتبة الاستقامة، بيروت وسلطنة عمان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٥هـ.

(٧) هيميان الزاد إلى دار المعاد (١٣/ ٢٧٥)، طبع: وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، سنة: ١٤٠١هـ.

(٨) انظر: كتاب التوحيد، لابن بابويه القمي، ص(١٨٤)، تعليق: هاشم الحسيني، نشر: دار المعرفة، بيروت، بدون رقم الطبع أو تاريخه.

وهذا الخبر: مكذوبٌ، وقد جزم شيخ الإسلام ابن تيمية ببطلانه. قال-رحمه الله-: "... والجهمية لا تُثبت له حُجُباً أصلاً؛ لأنه -عندهم- ليس فوق العرش، ويروون الأثر المكذوب عن عليّ: أنه سمع قصّاباً يحلف: لا والذي احتجب بسبع سماوات. فعلاه بالدِّرّة.

فهذا لا يُعْرَف له إسناد، ولو ثبت: كان عليٌّ قد فهم من المتكلم، أنه عنى أنه محتجب عن إدراكه لخلقه؛ فهذا باطلٌ قطعاً؛ بخلاف احتجابه عن إدراك خلقه له "[1].

وقال ابن الزاغوني، عن هذا الخبر، وأخبار معه رُويتْ عن عليٍّ -رضي الله عنه- في نفي العلو الإلهي-: "لم يصح هذا عن عليّ -رضي الله عنه-، ولا يُعرف في كتاب معتمد"[2].

و هذا الأثر ورد في تلك المصادر بأسانيد: غالبها منقطع، وفيه من جُهلت أعيانهم، وفيه عندهم جميعاً: عطاء بن السائب، وهو مختلط، وهو أيضاً: إسناد مضطرب؛ فتارةً يُروى: عن عطاء بن السائب، عن علي، وتارة: عن عطاء بن السائب، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، ومرة: عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي، ومرة: عن عطاء بن السائب، عن أبي البختري، عن علي، ومرة عن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث الأعور، عن علي؛ فالسند مضطرب جداً، وعطاء بن السائب مختلط، وكذا: أبو إسحاق السبيعي، وأما الحارث الأعور؛ فقد كذّبه بعض النقاد[3]، وبعضهم وهّاه[4]، وفي سند الرواية عند الرافضي،

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ١٠).

(٢) الإيضاح (ل:٦٨/ ب)، مخطوط في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم الفلم (١١١٢٨/ ب). مصورتها عندي. والكتاب قدمه أحد الباحثين أطروحة علمية، ثم طُبع.

(٣) انظر: مقدمة صحيح مسلم (١/ ٩٧-٩٨)، بشرح النووي، وسير أعلام النبلاء (٤/ ١٥٣)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٢٦)، والجرح والتعديل (٢/ ٧٨)، والمحلى (٦/ ٢١)، و(٦/ ٧٠)، و(٧/ ٥٥)، و(١٠/ ٣٩٦)، وأجوبة الرازي: أبي زرعة، عن سؤالات البرذعي، ص (٥٨٧)، والعلل المتناهية (١/ ٤٢٦)، و(٢/ ٧٠٩)، وخلاصة البدر المنير (١/ ٣٠١)، و(١/ ٣٠٥).

(٤) انظر: المجروحين، لابن حبان (١/ ٢٢٢)، وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (١/ ٢٩١): "...والحارث هذا: وهّاهُ الجمهور". وقال العظيم آبادي، في عون المعبود (٣/ ٢٨٥): "وهو ضعيف جداً؛ لا يحل الاحتجاج به ". وضعّفه أيضاً: أبو حاتم، والدارقطني، وابن سعد، وغيرهم.

مجاهيل، وفيها أيضاً: عبد العزيز بن إسحاق البقّال، الكوفي، وهو زيدي؛ ومن المصنّفين على مذاهبهم، وهو خبيث المذهب، ولم يكن في الرواية بذاك(1).

وفي إسناد الرافضي أيضاً: محمد بن علي بن خلف العطّار، وهو منكر الحديث(2).

بل في السند عنده من هو أَطَمّ، وهو: عبد القدوس بن حبيب، الشامي، الدمشقي، كذّبه ابن المبارك(3)، بل قال ابن حبان: "...كان يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه"(4).

وهذا كاف لاطِّراح الرواية، والجزم بوضعها، على أن لها تفسيراً مقبولاً، كما مضى نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية.

فانظر إلى احتجاج أهل التعطيل، بـهذا الخبر الكذب، الذي ليس إلى صحته سبيل، مع سلوكهم مسلك التحريف، لما صحّ من أخبار الصفات، وليّ أعناقها، وإحجامهم عن اتباع هدي السابقين في هذا الباب، فلا غرو أن ضلوا،وأضلوا.

وعوداً إلى كلام ابن الجوزي السابق: ودعواه أن ابن خزيمة أوهم النور؛ المعروف؛ المُحْدَث.

فالجواب: ها هي أقوال أهل العلم، ماثلة بين يديك؛ تؤيد تفسير ابن خزيمة، وتعضده، وأما نصوصه هو على نفي أن يكون نوره تعالى، كنور خلقه، فقد قدمنا برهان ذلك من كلامه -رحمه الله-، فلا حاجة إلى إعادتـه.

---

(1) انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٤٥٨).

(2) انظر: الكامل (٢/ ٧٧٢).

(3) انظر: مقدمة صحيح الإمام مسلم: (١/ ١١٦-١١٧)، بشرح النووي.

(4) المجروحين (٢/ ١٣١). ومن النقّاد من نصّ على تركه، كأبي حاتم الرازي، كما في الجرح التعديل (٦/ ٥٥)، والنسائي في الضعفاء والمتروكين (١/ ٦٩)، وقال عمرو بن علي الفلاس، كما في كتاب الجرح والتعديل (٦/ ٥٥): "أجمع أهل العلم على ترك حديثه"، وقال ابن عدي في الكامل (٥/ ١٩٨١): "وعبد القدوس له أحاديث غير محفوظة، وهو منكر الحديث؛ إسناداً، ومتناً".

وقد فصّل الإمام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، بالأدلة من الكتاب والسنة: أنّ النور من أسمائه سبحانه، وهو كذلك: وصفٌ له تعالى، قائمٌ به، ومضاف إليه؛ إضافة الصفة إلى موصوفها، وأن النور تارة يضاف إلى وجهه؛ وتارة يُضاف إلى ذاته؛ فوجهه نور، وكذلك: ذاته تعالى، فمن أراد البسط، فليرجع إلى ما ذكراه(1).

وأزيد هنا: فأقول: إن القاضي: أبا بكر بن العربي-وهو ممن ينصر التأويل- أقرّ بأن الله تعالى نور، فقال: "...والصحيح عندنا، أنه نور لا كالأنوار؛ لأنه الحقيقة، والعدول عن الحقيقة إلى أنه نورٌ هاد، أو مُنَوِّر، أو ما أشبه ذلك: مجازٌ من غير دليل؛ لا يصح؛ ولأن الأثر يعضده..."(2).

بل إن وصفه بأنه نور في ذاته، مما أقرّ به كبار الجهمية؛ فضلاً عن الصفاتية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، في الرد على بعض المعترضين على وصف الله تعالى بالنور: "وأما قوله: لو كان نوراً حقيقة، كما تقوله المشبهة؛ لوجب أن يكون الضياء ليلاً ونـهاراً؛ على الدوام! فنحن نقول بموجب ما ذكره من هذا القول: فإن المشبهة يقولون: إنه نور كالشمس، والله تعالى ليس كمثله شيء؛ فإنه ليس كشيء من الأنوار، كما أن ذاته ليست كشيء من الذوات.

لكن ما ذكره حجة عليه؛ فإنه يمكن أن يكون نوراً يحجبه عن خلقه، كما قال في الحديث: (حجابه النور، أو النار، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه).

لكن هنا غلط في النقل، وهو إضافة هذا القول إلى المشبهة؛ فإن هذا من أقوال الجهمية المعطلة أيضا؛ كالمريسي، فإنه كان يقول: إنه نور؛ وهو كبير الجهمية.

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٣٧٥-٣٩٦)، وشفاء العليل (١/ ٣٢٢)، وطريق الهجرتين، ص (٣٢٣)، واجتماع الجيوش الإسلامية، ص (٤٤)، وص (٤٥)، وص (٦٥)، ومختصر الصواعق المرسلة، (٢/ ٣٩٨)، و(٢/ ٤٠٥)، والوابل الصيب، ص (٧٣).

(٢) الأسنى، للقرطبي (١/ ٤٦٠)، ونقل القرطبي مثله -كما في المصدر نفسه- (١/ ٤٦١-٤٦٢)، عن الأُقليشي.

وإن كان قصده بالمشبهة: من أثبت أن الله نور حقيقة؛ فالمثبتة للصفات كلهم عنده مشبهة، وهذه لغة الجهمية المحضة، يسمّون كل من أثبت الصفات مشبهاً، فقد قدّمنا أن ابن كُلاب، والأشعري، وغيرهما، ذكرا أن نفى كونه نوراً في نفسه، هو قول الجهمية، والمعتزلة، وأنهما أثبتا أنه نور، وقررا ذلك هما وأكابر أصحابهما، فكيف بأهل الحديث وأئمة السنة، وأول هؤلاء المؤمنين بالله، وبأسمائه، وصفاته؛ رسول الله"[1].

فيكون ابن الجوزي ومن جرى مجراه، بإنكارهم لهذه الصفة[2]؛ أكثر إيغالاً في التعطيل من الجهمية، من هذا الوجه.

ثم إن ابن الجوزي نفسه، متناقض في هذا الباب؛ شأنه في ذلك شأن ابن فورك، وغيره. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "...أن أبا الفرج نفسه، متناقض في هذا الباب: لم يثبت على قدم النفي، ولا على قدم الإثبات؛ بل له من الكلام في الإثبات نظماً ونثراً، ما أثبت به كثيراً من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف[3]. فهو في هذا الباب مثل كثير من الخائضين في هذا الباب، من أنواع الناس؛ يُثبتون تارةً، وينفون أخرى، في مواضع كثيرة من الصفات، كما هو حال أبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي"[4].

وما أشار إليه -رحمه الله- من تناقض ابن الجوزي في هذا الباب؛ صحيح؛ لا غبار عليه، فإنه نفي صفة العينين لله تعالى، في كتابه دفع شبه التشبيه[5]، وكذلك أوّل صفة الوجه، وادّعى أن المراد به: نفس الذات[6]، وقال أيضاً: "رُوي عن بعض التابعين أنه قال: (خلق الله آدم

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٣٩٥-٣٩٦).
(٢) انظر: دفع شبه التشبيه، ص (٩٩).
(٣) يعني: كتابه دفع شبة التشبيه.
(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ١٦٩).
(٥) انظر: ص (٢٦٢-٢٦٤)، وص (٢١٩).
(٦) انظر: المصدر السابق، ص (٢٥٥).

بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة الفردوس بيده)[1]. قلت: هذا حديث لا يثبت عن قائله، وقد تكلمنا عليه عند قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]"[2].

مع أنه يقول في مجالسه: "...اعلم أن الحق يوصف باليديْن، والوجه، والعيْن؛ على الوجه الذي يليق به...وقال ﷺ: (إن الله خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده)، فوجب القبول بذلك، والتسليم له، ونفي التشبيه"[3].

وخلاصةً: فليس المراد نصب الأدلة على كونه تعالى نوراً، أو أن لوجهه نوراً، وإنما مناقشة ابن الجوزي إنكاره على الإمام ابن خزيمة، تفسيره للسُبُحات بالنور والضياء، وقد علمنا صحته، من أقوال من تقدموا، وفيهم متكلمون!

وأمّا الناقد الثالث، فهو الرازي، الذي تكلم على الإمام ابن خزيمة، وأزرى به؛ فأساء، ولم ينصف، فقال: "...واعلم أن محمد بن إسحاق ابن خزيمة، أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية[4]، في الكتاب الذي سمّاه بالتوحيد، وهو في الحقيقة كتاب الشِّرك، واعترض عليها. وأنا أذكر حاصل كلامه، بعد حذف التطويلات؛ لأنه كان مضطرب الكلام، قليل الفهم، ناقص العقل..."[5].

وقال عنه أيضاً: "...وهذا المسكين، الجاهل..."[6].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في صفة الجنة، ص (٤٨)، وأبو الشيخ في العظمة (١٠١٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٢٥- بتحقيق: الحاشدي)، والدارقطني في الصفات، ص (٤٥ – تحقيق: الفقيهي)، من حديث عبد الله بن الحارث، عن النبي ﷺ. قال ابن القيم في حادي الأرواح، ص (١٥٤): "والمحفوظ أنه موقوف"، وقال البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٢٥): "هذا مرسل". وانظر تفصيل الكلام على ضعف هذا الحديث، فيما علقه محققو الكتب المحال إليها.

(٢) دفع شبه التشبيه، ص (٢٥٧).

(٣) مجالس في نفي التشبيه، لابن الجوزي (ل١/أ- ب)، مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، بالرياض، رقم الفلم (٨٩١/ ف).

(٤) يعني: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

(٥) تفسير الرازي (٢٧/ ١٠٥).

(٦) المصدر السابق (٢٧/ ١٥١).

أقول: إمام الأئمة، انتشر ضوءُ شمسه في البقاع، وذاع صيته في الأصقاع؛ فشنّف مِنْ طِيب ذِكْرِه الأسماعَ، فأحرى بقول الرازي أن يُلقى في القاع!

وتلقيبه كتاب (التوحيد)، بـ(الشرك)؛ فلأنه يشهد بفساد أصول المعطلة، وبطلان ما بأيديهم من موروثات اليونان، والفرس، التي لا تنفك عن التناقض، والتهاتر، والغموض، فإن الرازي وأمثاله من دهاقنة الكلام، قد التهوا عن النصوص وآثار السلف، ونبذوهما، بتلك الزبالات، التي لم يأل الرازي جهداً في تقرير أنـها (أساس التقديس)، في كثير من مصنفاته، وهي قضايا كاذبة، وتمويهات داحضة.

أما رميه هذا الإمام بالجهل؛ وقلة الفهم، ونقصان العقل؛ فقد بالغ في التماس الشنيع من المقال، ولا ينبغي أنْ يُلقى لمثله بال؛ فإن ابن خزيمة شهد بعلمه من لا يساوي الرازي قلامة أظفارهم، ولا عشر معشارهم.

قال الإمام الدارقطني: " كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً، معدوم النظير"[1].

وقال الربيع بن سليمان- صاحب الشافعي، وأحد شيوخ ابن خزيمة- لبعض تلامذته: "هل تعرفون ابن خزيمة؟ قلنا: نعم! قال: استفدنا منه أكثر مما استفاد منا"[2].

وقال ابن أبي حاتم -وقد سئل عنه-:"ويحكم! هو يسأل عنّا، ولا نسأل عنه؛ هو إمام يقتدى به"[3].

وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث: "فضائل هذا الإمام مجموعة عندي في أوراق كثيرة، وهي أشهر وأكثر من أن يحتملها هذا الموضع، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً، سوى المسائل والمسائل المصنفة؛ أكثر من مائة جزء..."[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٢)

(٢) المصدر السابق (١٤/ ٣٧١).

(٣) المصدر السابق (١٤/ ٣٧٦-٣٧٧).

(٤) ص (٨٣)، تحقيق: السيد معظم حسين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية، سنة: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

وقال ابن حبان: "ما رأيت على وجه الأرض، من يحسن صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح، وزياداتـها، حتى كأنّ السنن كلها بين عينيه: إلا محمد بن إسحاق ابن خزيمة"[1].

وقال الذهبي: "...وعني في حداثته بالحديث والفقه، حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم، والإتقان"[2].

والسبكي مع فرط أشعريته، يقول عنه: "...إمام الأئمة: أبو بكر السلمي، النيسابوري، المجتهد المطلق، البحر العجاج، والحبر الذي لا يخابر في الحجى، ولا يناظر في الحجاج، جمع أشتات العلوم، وارتفع مقداره، فتقاصرت عنه طوالع النجوم، وأقام بمدينة نيسابور إمامها، حيث الضراغم مزدحمة، وفردها الذي رفع العلم بين الأفراد علمه، والوفود تفد على ربعه، لا يتجنبه منهم إلا الأشقى، والفتاوى تحمل عنه براً وبحراً، وتشق الأرض شقاً، وعلومه تسير فتهدي في كل سواد مدلهمة، وتمضي علماً تأتم الهداة به، وكيف لا، وهو إمام الأئمة..."[3].

فمن هو القمين بالتقريع، والجدير به؟!

وحقّ للمرء بعد هذا أن يتمثّل قول القائل:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص   فهي الشهادة لي بأني كامل.

وأما عن الجهل بميراث النبوة والآثار، فثمّ عند هذا المعثار؛ المكثار،الذي حاز قصب السبق، لكن في الثلب، وأقذع لسانه في الشتم والسب، وإنـها والله لعظيمة، أن يُرمى إمامٌ كابن خزيمة بكل هضيمة.

قال الذهبي عن الرازي: "رأس في الذكاء والعقليات، لكنه عريّ عن الآثار، وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين؛ تورث الحيرة. نسأل الله أن يثبت الإيمان في قلوبنا. وله كتاب (السر المكتوم في مخاطبة النجوم)؛ سحْر صريح، فلعلّه تاب من تأليفه، إن شاء الله تعالى"[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧١).

(٢) المصدر السابق (١٤/ ٣٦٥).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٢/ ١٣٠).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٤٠).

وعن قضية نبذه للآثار، وإقباله على كتب الفلاسفة، يقول ابن جبير: "دخلتُ الريَّ؛ فوجدت ابن خطيبها، قد التفت عن السّنة، وشغلهم بكتب ابن سينا وأرسطو"(١).

وكلمة مسكين هذه التي رمى بـها الإمامَ ابن خزيمة، رُمي بـها الرازي كذلك، فقال عنه أحد المشتغلين بالفلسفة؛ مبيناً جهله بـها، مع أنه ألّف فيها كتباً، كالمباحث المشرقية، وشرح إشارات ابن سينا، وشرح عيون الحكمة، وتتلمذ للمفضل بن عمر الأبـهري، المتفلسف، المتمنطق(٢)، قال عنه: الشهرزوري الفيلسوف: "له مصنفات في أكثر العلوم، إلا أنه لا يُذكر في زمرة الحكماء(٣) المحققين، ولا يُعدّ في الرعيل الأول من المدققين، أورد على الحكماء شكوكاً، وشبهاً كثيرة، وما قدر أن يتخلص منها. وأكثر من جاء بعده، ضل بسببها، وما قدر على التخلص منها"(٤).

ويقول: "هو شيخ مسكين؛ متحيّر في مذاهبه، التي يتخبط فيها، خبط عشواء"(٥).

وقد صنّف الإمام سراج الدين المغربي السرمساحي، المالكي، كتاباً في المآخذ على تفسير الرازي، في مجلدين؛ بيّن ما فيه من البهرج والزيف، وكان ينقم عليه كثيراً، خصوصاً: إيراده شُبه المخالفين في المذهب والدين، على غاية ما يكون من القوة، ثم يورد جواب أهل الحق عنها، على غاية ما يكون من الوهى(٦).

---

(١) الوافي بالوفيات (٤/ ٢٥١). استفدتُ هذه النقل، من كتاب "موقف ابن تيمية من الأشاعرة" (٢/ ٦٥٥)، للدكتور: عبد الرحمن المحمود، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، سنة:١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

(٢) انظر ترجمته في: الأعلام، للزركلي (٧/ ٢٧٩)، ومعجم المؤلفين، لكحالة، (١٢/ ٣١٥).

(٣) المقصود بقوله: (الحكماء)؛ الفلاسفة.

(٤) نزهة الأرواح (٢/ ١٤٤)، بواسطة كتاب موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٦٥٦-٦٥٧).

(٥) المصدر السابق (٢/ ١٤٦)، بواسطة كتاب موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٦٥٧).

(٦) انظر: الإكسير في علم التفسير، للطوفي، ص (٢٦)، تحقيق: د. عبد القادر حسين، نشر: مكتبة الآداب ومطبعتها، القاهرة. استفدت هذا النقل من كتاب الدكتور المحمود (٢/ ٦٥٥-٦٥٦)، وقد رجعت إلى كتاب الطوفي نفسه.

وقال عنه السنوسي الأشعري: "...وقد يحتمل أن يكون سبب دعائه بـهذا: ما عُلم من حاله، من الولوع بحفظ آراء الفلاسفة، وأصحاب الأهواء، وتكثير الشُّبه لهم، وتقوية إيرادها، ومع ضعفه عن تحقيق الجواب عن كثير منها -على ما يظهر من تآليفه-.

ولقد استرقّوه في بعض العقائد؛ فخرج إلى قريب من شنيع أهوائهم؛ ولهذا يُـحَذِّر الشيوخُ من النظر في كثير من تآليفه"[1].

وقد وصفه شيخ الإسلام ابن تيمية، بأن له نـهمة في التشكيك، دون التحقيق[2].

فالرازي مع مثابرته للطعن في أهل الآثار، والنيل من عقائدهم، يسارع إلى الشرك والخرافة، والسحر، بل هو طويل الباع فيهما؛ متميّز، ومنثور كلامه بذلك، يحتمل أوراقاً كثيرة؛ قاسى لأجلها الذّم، بل فيها ما يوجب سفك الدم؛ ككتابه (السر المكتوم في مخاطبة النجوم)، صنّفه في نصرة دين المشركين، كما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، في مواضع من مؤلفاته[3].

فمن عباراته في تعظيم السّحر، قوله في كتابه المطالب العالية[4]: "اعلم أنّا ما رأينا إنساناً عنده من هذا العلم شيء معتبر، ولا رأينا كتاباً مشتملاً على أصول معتبرة في هذا الباب، إلا أنّا لمّا تأملنا كثيراً، حصلّنا فيه أصولاً وجُملاً، فمن جاء بعدنا وفاز بالفوائد والزوائد في هذا الباب؛ فليكن لنا شاكراً؛ حيث رتبنا له هذه الأصول المضبوطة، والقواعد المعلومة".

ويقول عن علم النجوم: "فهذا ضبط الوجوه المذكورة في بيان أن الوقوف على أحوال هذا العلم بالتمام والكمال؛ صعبٌ، إلا أن العقلاء اتفقوا على أن ما يدرك كله؛ لا يترك كله؛ فهذا العلم وإن كان صعب المرام من هذه الوجوه، إلا أن الاستقراء يدل على حصول النفع العظيم

---

(١) شرح السنوسية الكبرى، ص (٤١)، استفدت هذا النقل من كتاب الدكتور المحمود (٢/ ٦٦٢-٦٦٣).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ٢٨).

(٣) انظر: الصفدية (١/ ٦٦)، و(١/ ١٧٢)، والاستغاثة (٢/ ٣٠٢)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٥٤٨)، و(٦/ ٢٥٤)، و(١٣/ ٨١-٨٢)، و(١٨/ ٥٥)، ودرء التعارض (١/ ١١١)، (١/ ١١٣).

(٤) المطالب العالية، ص (١٩٩)، نقلاً عن الدكتور المحمود (٢/ ٦٦٦).

فيه. وإذا كان كذلك: وجب الاشتغال بتحصيله، والاعتناء بشأنه؛ فإن القليل منه كثير بالنسبة لمصالح البشر"(١).

بل إنه ليقرر اتخاذ القرابين، وإراقة الدماء، في هذه الصناعة؛ لدلالة التجارب عليها؛ فيجب المصير إلى ذلك(٢).

ومع أنه في تفسيره(٣)، تكلم عن السحر وأنواعه، وذكر النوع الأول، وهو: سحر الكلدانيين، والكسدانيين: عبدة الكواكب، الذين يزعمون أنـها هي المدبرة للعالم، ومنها تصدر الخيراتُ والشرور، والسعود، والنحوس، وهم الذين بعث الله إليهم إبراهيم -عليه السلام-، ونقل الإجماع على كفرهم، فقال: "...واعلم أنه لا نزاع بين الأمة، في أن من اعتقد أن الكواكب هي المدبرة لهذا العالم، وهي الخالقة لما فيه من الحوادث، والخيرات والشرور؛ فإنه يكون كافراً على الإطلاق، وهذا هو النوع الأول من السحر"(٤).

ويقول: "المسألة السابعة: في أنه هل يجب قتلهم أم لا؟

أما النوع الأول: وهو أن يعتقد في الكواكب كونها آلهة مدبرة، والنوع الثاني: وهو أن يعتقد أن الساحر قد يصير موصوفاً بالقدرة على خلق الأجسام، وخلق الحياة، والعقل، وتركيب الأشكال؛ فلا شك في كفرهما، فالمسلم إذا أتى بـهذا الاعتقاد: كان كالمرتد؛ يستتاب، فإن أصرّ: قُتل"(٥).

فانظر إلى اضطرابه، وتناقضه، واشتغاله بما حكم بالكفرعلى متعاطيه، ثم صار هو يزيّنه، ويصف أوضاعه، وكيفياته، ويصنّف في التقرّب إلى الكواكب! بل من عجيب أمره، فتواه بوجوب تعلّم السحر، وقوله -كما في تفسيره-: "المسألة الخامسة: في أن العلم بالسحر: غير قبيح، ولا محظور: اتفق المحققون على ذلك؛ لأن العلم لذاته شريفٌ، وأيضاً؛ لعموم قوله

(١) المصدر السابق، ص (٢١٦)، نقلاً عن كتاب الدكتور المحمود (٢/ ٦٦٦-٦٦٧).

(٢) المصدر السابق، ص (٢٤٣)، نقلاً عن كتاب الدكتور المحمود (٢/ ٦٦٧).

(٣) (١/ ٢٠٦).

(٤) المصدر السابق (١/ ٢١٤).

(٥) المصدر السابق (١/ ٢١٥).

تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩]؛ ولأن السحر لو لم يكن يعلم؛ لما أمكن الفرق بينه وبين المعجز، والعلم بكون المعجز معجزاً: واجبٌ؛ وما يتوقف الواجب عليه؛ فهو واجب؛ فهذا يقتضي أن يكون تحصيل العلم بالسحر واجباً؛ وما يكون واجباً، كيف يكون حراماً وقبيحاً؟!"(١).

وهذا من أبطل الباطل، ولولا خشية الإطالة، لنقلت نصوص أهل العلم، في تحريم تعلّم السحر، وتعليمه.

وإن تعجب؛ فعجبٌ استحسانه الشرك الصريح، والاستعانة بالموتى؛ وإضافة هذا الفعل إلى العقلاء، مع نعي القرآن على فاعليه، وتنبيهه في عدة مواضع، على سخافة عقولهم؛ بارتكابهم ما ينافي مقتضى العقل السليم، وتوبيخهم وتقريعهم على دعاء من لا يسمع، ولا يعقل، ولا يغني عنهم شيئاً!

قال الرازي: "الحجة الثالثة: جرت عادة العقلاء بأنهم يذهبون إلى المزارات المشرّفة، ويصلون، ويتصدقون عندها، ويدعون في بعض المهمات؛ فيجدون آثار النفع ظاهرة، ونتائج القول لائحة.

حكي أن أصحاب أرسطو كانوا كلما صعبت عليهم مسألة؛ ذهبوا إلى قبره وبحثوا فيها؛ فكانت تنكشف لهم تلك المسائل، وقد يتفق أمثال هذا كثيراً عند قبور الأكابر من العلماء الزُّهاد في زماننا، ولولا أن النفوس باقية بعد البدن، وإلا كانت تلك الاستعانة بالميت الخالي من الحس والشعور؛ عبثاً؛ وذلك باطل"(٢).

وقريبٌ من هذا التخريف، ما نقله شيخ جماعة التعطيل: الكوثري، عن كتاب المطالب العالية، للرازي -والذي يعدّه من أنفع مؤلفاته في علم أصول الدين- مقرراً وجوه الانتفاع الحاصلة من زيارة الأموات. قال الكوثري: "قال الإمام فخر الدين الرازي، بعد بسط مقدمات في الفصل الثامن عشر...(وإذا عرفتَ هذه المقدمات، فنقول: إن الإنسان إذا ذهب

(١) المصدر السابق (١/ ٢١٤).

(٢) المطالب العالية (٢/ ٣٠١-٣٠٦)، وقد نقله الدكتور المحمود في كتابه السابق (٢/ ٦٦٧)، عن كتاب: فخر الدين الرازي، تأليف: الزركان، ص (٤٧٧-٤٧٨).

إلى قبر إنسان قويّ النفس، كامل الجوهر، شديد التأثير، ووقف هناك ساعة، وتأثرت نفسه من تلك التربة؛ حصل لنفس الزائر تعلّق بتلك التربة -وقد عرفتَ أن لنفس الميّت تعلّقاً بتلك التربة أيضاً-: فحينئذ يحصل لنفس هذا الزائر الحي، ولنفس ذلك الإنسان الميت؛ ملاقاة بسبب اجتماعهما على تلك التربة؛ فصارت هاتان النفسان شبيهتيْن بمرآتين صقيلتيْن وُضعتا؛ بحيث ينعكس الشعاع من واحدة منهما إلى الأخرى؛ فكل ما حصل في نفس هذا الزائر الحي من المعارف البرهانية، والعلوم الكسبية، والأخلاق الفاضلة؛ من الخضوع لله تعالى، والرضا بقضاء الله: ينعكس منه نور إلى روح ذلك الإنسان الميت، وكل ما حصل في نفس ذلك الإنسان الميت، من العلوم المشرقة، والآثار العلوية الكاملة؛ فإنه ينعكس منه إلى روح هذا الزائر الحيّ؛ وبهذا الطريق: تصير تلك الزيارة سبباً لحصول المنفعة الكبرى، والبهجة العظمى، لروح الزائر، ولروح المزور؛ فهذا هو السبب الأصلي في مشروعية الزيارة. ولا يبعد أن يحصل فيه أسرار أخرى أدق وأحق مما ذكرناه. وتمام العلم بالحقائق ليس إلا عند الله"[1].

فانظر إلى هذه الاحتجاجات، التي هي من جنس احتجاجات المشركين، وما فيها من نقضٍ لدعائم الإسلام، وأصوله العظام!

واختم الحديث عن الرازي، بهذا النقل عن شيخ الإسلام -رحمه الله- قال بعد كلام له سبق-: "...ومما ينبغي أن يُعلم أن الرازي وأتباعه مضطربون في هذه الحجة وأمثالها؛ فتارة يكونون مع أهل الكلام، وتارة يكونون مع الفلاسفة، ولهذا يحتج بهذه الحجة في كتابه الذي صنّفه في السّحر ودعوة الكواكب، وعبادة الأصنام المبنيّة على ذلك، وقال فيه: (هذا ملخص ما وصل إلينا من علم الطلسمات، والسحريات، والعزائم، ودعوة الكواكب، مع التبري عن كل ما يخالف الدين، ويثلم اليقين)"[2].

---

(١) السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، ص (١٦٠-١٦١)، للسبكي، ومعه: تكملة الرد على نونية ابن القيم، للكوثري، طبع مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م.

(٢) الصفدية (١/ ٦٦)، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر: دار الفضيلة، الرياض، سنة: ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م.

وبعد هذا: فمن هو أسدّ سيرة، وأحمد ذكْراً، وأنقى اعتقاداً؟ وإذا كان الرازي يوهم أن الإمام ابن خزيمة، خولط في عقله؛ فإن الخطب يهون إزاء من خولط في عَقْدِه.

ومثل تلك الدعاوى التي يطلقها هؤلاء القوم بلا تثبت، ويقلّد بعضهم فيه بعضاً، طعْنُ ابنِ جماعة الكناني، في هذا الإمام، والإرجاف عليه بالباطل، كقوله: "فإن احتج محتج بكتاب ابن خزيمة، وأورد فيه من هذه العظائم -وبئس ما صنع من إيراد هذه العظائم الضعيفة والموضوعة-: قلنا: لا كرامة له، ولا لأتباعه، إذا خالفوا الأدلة العقلية، والنقلية، على تنـزيه الله تعالى، بمثل هذه الأحاديث الواهية، وإيرادها في كتبهم.

وابن خزيمة وإن كان إماماً في النقل، والحديث؛ فهو عن النظر في العقليات، عن التحقيق بمعزل، فقد كان غنياً عن وضع هذه العظائم المنكرات الواهية، في كتبه "(1).

ليست ثمة مخالفة، لا للعقل، ولا للنقل، وكيف يكون إماماً -بزعمه- في النقل والحديث، ولا يميز بين الواهيات المنكرات؟! لو قيلت في الرازي، لقلنا: نعم؛ كان عاطل الجيد عن معرفة السقيم من السليم، بمرّة، كمن لا يميّز بين الدّرة والبعرة! ويحتج في كتبه بالموضوعات، وبها يجلب له الفضيحة والمعرّة.

ولا أحد يدّعي أن كتاب ابن خزيمة، بريء من الخطأ؛ إذ أبى الله أن يتم إلا كتابه، ولم يسلم من النقد حذام المحدّثين: الإمام البخاري؛ فكون ابن خزيمة أورد من الأحاديث بعض ما هو متنازَعٌ في صحته، فلا يؤثر هذا في كتابه، ولا ينقص من قدره، ولا سيما مع سلوكه مسلك الاحتياط البالغ، في التحري عن الرواة. ومعلوم اختلاف الأنظار في التوثيق والتجريح، وما يترتب على ذلك من الاختلاف في الحكم على الأحاديث.

ولعل من يقف على كلام ابن جماعة هنا، يزهد في الاستفادة من الكتاب، ويظن به شراً، وأن الإمام قد حشاه إلى مشاشه منكرات، وواهيات، وهذه مغالطة، إذ كيف يستقيم هذا مع لقب (مُحدِّث)؟!

---

(1) إيضاح الدليل في قطع حُجج أهل التعطيل، ص (١٦١).

قال الإمام ابن خزيمة: "...لستُ أحتج في شيء من صفات خالقي -ﷻ-، إلا بما هو مسطور في الكتاب، أو منقول عن النبي ﷺ، بالأسانيد الصحيحة الثابتة"(١).

وقال في ردّه على أحد الجهمية: "...وقد رأيتُ في بعض كتبه يحتج بخبر ليث بن أبي سُليم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، وبخبر خالد بن اللجّلاج، عن عبد الرحمن بن عائش، عن النبي ﷺ، قال: (رأيت ربي في أحسن صورة)، فيحتج مرة بمثل هذه الأسانيد الضعاف الواهية، التي لا تثبت عند أحد له معرفة بصناعة الحديث..."(٢).

وقال -رحمه الله -: "وقد روى الوليد بن مسلم، خبراً يتوهم كثير من طلاب العلم، ممن لا يفهم علل الأخبار: أنه خبر صحيح من جهة النقل، وليس كذلك هو عند علماء الحديث، وأنا مبيّن علله، إن وفق الله لذلك؛ حتى لا يغتر بعض طلاب الحديث به؛ فيلتبس الصحيح بغير الثابت من الأخبار. وقد أعلمت ما لا يحصى من مرّة: أني لا أستحلّ أن أموّه على طلاب العلم بالاحتجاج بالخبر الواهي، وإني خائف من خالقي -جل وعلا-، إذا موهّتُ على طلاب العلم بالاحتجاج بالأخبار الواهية، وإن كانت الأخبار حجة لمذهبي"(٣).

وإذا أورد خبراً في الباب، له علّة، لم يتكتمها، بل يكشف عن وجه ذلك، كقوله لما روى حديثاً: "لستُ أعرف عبد الملك هذا بعدالة ولا جرح، ولا أعرف نسبه أيضاً..."(٤).

وقوله: "...ليس هذا الخبر من شرطنا، ولا خبر نبيط عن جابان؛ لأن جابان مجهول، وقد أسقط عليَّ من هذا الإسناد نبيط"(٥).

وستعجب إذا علمتَ أي مناسبة تلك التي دعت ابن جماعة، لهذه المقالة الباغية الطاغية؟!

---

(١) كتاب التوحيد، لابن خزيمة، ص (٦٢- تحقيق: الرداعي).

(٢) المصدر السابق، ص (١٦٨- تحقيق: الرداعي)، وانظر تخريجاً موسعاً لهذا الحديث، لمحقق الكتاب.

(٣) المصدر السابق، ص (٣٦٧- تحقيق: الرداعي).

(٤) المصدر السابق، ص (٤٣٢).

(٥) المصدر السابق، ص (٦١٢).

وهي: أن ابن خزيمة ساق حديث أنس بن مالك، في احتجاج الجنة والنار، ووضْع الجبار -تعالى-، رِجْلَه فيها، فقال ابن جماعة متعقباً: "اعلمْ أن إجراء هذا الحديث ونحوه على ظاهره؛ محال على الله؛ لأدلة عقلية ونقلية؛ تقتضي ردّه وضعفه، أو تأويله؛ لا محالة.

فإن امتنع ردّه؛ للاتفاق على صحته، تعيّن وجوب تأويله بما يليق بجلال الله تعالى، وبصدق الرسول ﷺ، وصدق الرواة"[1].

الاضطراب في كلامه في التسليم بصحة الخبر: واضح، لكنه آخراً استهواه التعطيل؛ فوهّاه.

وأما رميه له -بعد هذا- بعدم التحقيق، وبغير ذلك؛ فسبق الجواب عنه.

وله من جنس هذا الكلام في انتقاص أهل الآثار، لا يرجع فيه إلى حجة، ولا صوابِ قولٍ يقعُ من ذوي الحجا والتحقيق موقع القبول، كقوله: "ولقد أُنكر على الدارقطني، وابن خزيمة، رواية مثل هذه الأحاديث، وإيداعها في مصنفاتهم، من غير مبالغة في الطعن في أمثالها.

وإنما غلبت على كثير من المحدثين، مجرد النقل والإكثار من الغرائب، مع جهلهم بما يجب لله تعالى من الصفات، وما يستحيل عليه، بأدلة ذلك القطعية القاطعة عند أهل النظر والعلم؛ إذ قنعوا من العلم بمجرد النقل، وهو في الحقيقة كما قال بعض الأئمة: الاقتصار على جمع الحديث؛ بضاعة النَّوكى. والله أعلم"[2].

وقال أيضاً: "ولقد غلب على كثير من المحدثين مجرد النقل، مع جهلهم بما يجب لله تعالى، من الصفات"[3].

هذا اللون من الطعن في حملة الآثار، وتقبيح مذهبهم، احتذى فيه بأسلافه المعطلة، وكتابه (إيضاح الدليل) يشهد بصحّة هذا، حتى إنه اجترأ على تضعيف جملة صالحة من الأحاديث

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، ص (١٦٠).

(٢) المصدر السابق، ص (٢٣٤).

(٣) المصدر السابق، ص (٢١٤).

الثابتة، كحديث أبي هريرة، وفيه ذكْر القبضة، واليمين، فقال ابن جماعة: "هذا حديث ضعيف جداً؛ تفرّد به حاتم بن إسماعيل؛ وهو ضعيف جداً"[1].

مع أن له طرقاً تقويه، وأعلّه أيضاً ابن فورك في مشكله، تبعاً للثلجي؛ بتدليس سعيد المقبري، واشتهاره بهذا خاصة فيما يرويه عن أبي هريرة[2]، وردد هذا الزعم الكوثري، وأضاف إليه: اختلاط سعيد ابن أبي سعيد المقبري، وضَعْف الحارث بن عبد الرحمن، وقد ضعّفه ابن حزم، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وله مناكير[3].

والحديث قال عنه الترمذي: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ"[4]، وقال ابن منده: "...وروى هذا الحديث صفوان، عن عيسى، عن الحارث بن أبي ذباب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثله، وهو صحيح أيضاً"[5].

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"[6].

والحديث جزم بثبوته الذهبي، في الأربعين[7]، والقاضي أبو يعلى، في إبطال التأويلات[8]، وقال الألباني: "إسناده حسن؛ رجاله ثقات رجال مسلم"[9].

---

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، ص (٢٠٧).

(٢) انظر: مشكل الحديث، ص (١١٥).

(٣) انظر: تعليق الكوثري، على كتاب الأسماء والصفات، للبيهقي، ص (٤١٠).

(٤) السنن (٩/ ٢١٦- تحفة الأحوذي).

(٥) الرد على الجهمية، ص (٥٠).

(٦) المستدرك (٤/ ٢٩٢- تحقيق: مصطفى عبد القادر).

(٧) الأربعين في صفات رب العالمين، للذهبي، ص (١٠)، تحقيق: عبد القادر محمد عطا، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٣هـ.

(٨) (١/ ١٧٧).

(٩) ظلال الجنة في تخريج السنة، لابن أبي عاصم، تخريج: الألباني، ص (٩١).

فالحديث ثابتٌ؛ لا مطعن فيه[1].

وأما إعلال الثلجي له بتدليس سعيد المقبري، خاصة فيما يرويه عن أبي هريرة؛ فمردود. قال الحافظ ابنْ حجر، عن حديث ورد من طريق سعيد المقبري: "...لأن سعيداً لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة"[2].

ومن دلائل نفي التدليس عنه، أنه كان يروي أحاديث عن أبيه، عن أبي هريرة، وتارة يرويها عن أبي هريرة بلا واسطة أبيه؛ وما ذاك إلا لأنه أدركه، وسمع منه، فهي محمولة على أنه سمعها من أبي هريرة، ثم استثبت أباه فيها، ولو كان مدلساً لحدّث بالجميع عن أبي هريرة. أفاده الحافظ في الفتح[3].

وما شغّب به مجنون أبي حنيفة[4]، من اختلاط المقبري قبل موته بأربع سنين، فقد اعتمد فيه على الواقدي، وابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وهذا أنكره النقاد[5]، قال الحافظ الذهبي، عن المقبري: "...ثقة حجة، شاخ، ووقع في الهرم، ولم يختلط"[6].

---

(١) ورد في بعض المصادر مطولاً، وفي بعضها مختصراً: وقد أخرجه مطولاً كل من: الترمذي في السنن (٣٥٩١- تحفة الأحوذي)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٦٠-١٦١)، وعنه ابن حبان في الصحيح (٢٠٨٢- موارد الظمآن)، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٧٠٨ - تحقيق: الحاشدي)، وفي السنن الكبرى (١٠/ ١٤٧)، وابن منده في التوحيد (٤٥٢)، والحكيم الترمذي في الرد على المعطلة (ق:١٣/ ب- بترقيمي).

وأما الروايات المختصرة؛ فبعضها أخصر من بعض، وقد أخرجها كل من: النسائي في السنن الكبرى (١٠٠٤٦)، والحاكم في المستدرك (٧١٨١- تحقيق: مصطفى عبد القادر)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٠٦)، و(٥٩٦)، وابن منده في التوحيد (٥٠٢)، و(٥١٩)، وقرن في السند مع سعيد المقبري، يزيد بن هرمز، ورواه أيضاً في الرد على الجهمية، ص (٢٣)، وص (٥٥)، وأبو الشيخ في العظمة (١٠٣٥)، و(٧١٨١)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة (١٩٤).

(٢) فتح الباري (٢/ ٢٧٧).

(٣) (١٠/ ٤٤٥).

(٤) لقّبه بهذا، رصيفه في الضلال: أحمد الغماري. انظر: بدع التفاسير، لعبد الله الغماري، حاشية ص (١٨٠).

(٥) هدي الساري، ص (٤٠٥).

(٦) ميزان الاعتدال (٢/ ١٣٩).

والحارث بن أبي ذباب، راويهِ عن سعيد المقبري، ذكر الكوثري من ضعّفه، كابن حزم، وأبي حاتم، وأغفل من وثّقه؛ فأوهم إطباق النقّاد على تضعيفه، مع أن الإمام أبا زرعة وثّقه بقوله: "...مديني، لا بأس به"[1].

وقال ابن حجر: "صدوق يهم..."[2]، وانفصل الذهبي إلى توثيقه[3].

وركون الكوثري إلى تضعيف ابن حزم؛ لا يعوّل عليه؛ فابن حزم كما قال الحافظ الذهبي: "...متشدد؛ لا يُقبَل قدحه..."[4]. والكوثري أخلّ بالأمانة العلمية، في نقله لكلام أبي حاتم؛ فنقله هكذا، قال: قال أبو حاتم: "ليس بالقوي؛ له مناكير"، واقتصر على هذا، وعبارة أبي حاتم: "يروي عنه الدراوردي أحاديث منكرة، وليس بذاك القوي؛ يُكتب حديثه"[5].

والفرق بين العبارتين واضح، حيث حصرت المناكير في رواية الدراوردي عنه، وقد يكون بريء العهدة منها؛ والحمل فيها على الدراوردي؛ فقد قال عنه الإمام أحمد: "إذا حدّث من حفظه؛ يهم؛ ليس هو بشيء، وإذا حدث من كتابه؛ فنعم"[6]، وقال: "إذا حدث من حفظه؛ جاء ببواطيل"[7]، وقال أبو زرعة: "سيئ الحفظ؛ فربما حدّث من حفظه بالشيء فيخطئ..."[8].

فلعل تلك المنكرات من قِبله؛ حدّث بـها عن ابن أبي ذباب، من حفظه.

ثم أبو حاتم تشدده معلوم، وتليينه لابن أبي ذباب؛ هيّنٌ، وقد يُكتب حديثه للاعتبار، وأبو زرعة معتدلٌ، وقد مشّاه، ومسلم فقد أخرج له في الصحيح، وكذا النسائي، والترمذي، وابن

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٨٠).

(٢) التقريب (١٠٣٠).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (١٦٢٩)، ولعله تسامح، والظاهر من حاله، أنه حسن الحديث ما لم يخالف.

(٤) ذيل الضعفاء والمتروكين، ص (٤٤)، تحقيق الشيخ: حماد الأنصاري، نشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة:١٤٠٦هـ.

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٨٠).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٦)، وميزان الاعتدال (٢/ ٦٣٣-٦٣٤).

(٧) انظر: المرجعين السابقيْن.

(٨) الجرح والتعديل (٥/٣٩٦)، وتـهذيب الكمال (٢/ ٨٤٢- المصور عن المخطوط).

ماجه، ولو اعتبرنا ما سبق من الإعلالات، فهل يكون الحديث من نوع الواهي، والمنكرات، كما قال ابن جماعة؟!

فكل ما تقدم يدل على استقامة حاله. والحديث يحتمل الكلام بأكثر مما هنا[1].

ومن الأحاديث التي تجرأ ابن جماعة على ردّها، مع ثبوتها وصحتها، وزعم أنها من وضع الزنادقة؛ ما رواه الإمام أحمد في المسند[2]، قال: ثنا: معاذ بن معاذ العنبري، ثنا: حماد بن سلمة، ثنا: ثابت البُناني، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف:١٤٣]، قال: قال: هكذا؛ يعني: أنه أخرج طرف الخنصر-قال أبي: أرانا معاذ- قال: فقال له حُميد الطويل: ما تريد إلى هذا يا أبا محمد؟ قال: فضرب صدره ضربة شديدة، وقال: من أنت يا حُميد؟! وما أنت يا حُمَيْد؟! يحدثني به أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، فتقول أنت: ما تريد إليه؟!".

قال ابن جماعة: "هذا حديث ضعيف؛ لم يروه إلا ابن أبي العوجاء الزنديق، وكان يضع الحديث على ثابت..."[3].

وهذا الاتهام في الأصل؛ متلقى عن ابن الثلجي الكذّاب؛ فهو صاحب هذه الفرية -بلا مرية-، وقد نقله عنه نقل المقرّ له أيضاً: ابنُ فورك، فقال: "...وقد قال الثلجي: إن هذا الحديث ضعيف؛ ذكره حماد، عن ثابت، ولم يروه غيره عنه من أصحابه.

وقد قال بعضهم: إن حماداً كانت له خرجة إلى عبادان، وابن أبي العوجاء الزنديق، أدخل في أصوله ألفاظاً وأحاديث احتملها في آخر عمره؛ فرواها بغفلة ظهرت فيه"[4].

وروّج هذه الأفكوهةَ، الكوثريُّ في سيفه الصقيل[5].

---

(١) عسى الله أن ييسر إخراجه في جزء.

(٢) (٣/ ١٢٥).

(٣) إيضاح الدليل، ص (٢١٠). كذا قال: "على ثابت"، والصواب: "على حماد بن سلمة"، فهو لم يحسن نقل هذه الفرية على وجهها!

(٤) مشكل الحديث، ص (٢٦٤-٢٦٥).

(٥) ص (٤٩).

وممن زعم وضع الرواية للسبب نفسه: ابنُ الجوزي[1].

وهؤلاء الذين ادّعوا على العلماء ردّهم لهذا الحديث، لم يُسمّوا واحداً منهم، اللهم إلا متابعةً منهم لابن الثلجي، الذي سوّد صحيفته بـهذه الفرية.

وأما الأئمة؛ فقد صححوه، قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة"[2].

ورواه من طريق أخرى، وقال: "...هذا حديث حسن"[3].

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"[4].

وقال الذهبي في الأربعين: "وصحّ عن ثابت، عن أنس...". ثم ذكر الحديث، وقال: "هذا الحديث على رسم مسلم"[5].

وقال أبو محمد، الحسن بن محمد بن علي الخلاّل: "هذا إسناد صحيح، لا علّة فيه"[6].

وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة، وصححه[7].

وقد تعّقب السيوطيُّ، ابنَ الجوزي، إيراده الحديث في الموضوعات، فقال: "هذا الحديث صحيح؛ رواه خلقٌ عن حماد، وأخرجه الأئمة مـن طرق عنه، وصححوه..."[8].

---

(١) انظر: كتاب الموضوعات، لابن الجوزي (١/ ١٢٢)، وكتابه: دفع شبه التشبيه، ص (٢١٥).

(٢) (٨/ ٣٥٩- تحفة الأحوذي).

(٣) المرجع السابق (٨/ ٣٥٩).

(٤) المستدرك (٣/ ٣٥١).

(٥) ص (١٢٧- ١٢٨).

(٦) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٢/ ٢٤٤).

(٧) انظر: الأحاديث المختارة، أرقام الأحاديث (١٦٧١)، و(١٦٧٢)، و(١٦٧٣)، و(١٦٧٤)، تأليف: أبي عبد الله: محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، نشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٠هـ.
واللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (١/ ٣٠)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٧ هـ- ١٩٩٦م.

(٨) اللآلئ المصنوعة (١/ ٣٠).

وقال القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات[1]: "...هذا حديث صحيح، رواه الأثبات".

وصححه الشيخ الألباني، في ظلال الجنة[2].

وعن فرية ابن الثلجي، على الإمام حماد بن سلمة: فما ضَرَّ السَّحابَ مَنْ نَبَحَهُ. وقد تشدّق بـها الكوثري[3]-وهو ممن يجري فيهم التعطيل، مجرى الدم من العروق-، وردّها العلامة البارع المعلمي، بكلام في غاية من التحقيق والتدقيق.

قال -رحمه الله-: "...ومدار هذه التهمة الفاجرة، على ما يأتي:

قال الذهبي في الميزان: (الدولابي: حدثنا: محمد بن شجاع بن الثلجي، حدثني إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، قال: كان حماد بن سلمة لا يُعْرَف بـهذه الأحاديث -يعني: التي في الصفات- حتى خرج مرةً إلى عبّادان، فجاء وهو يرويها، فلا أحسب إلا شيطاناً خرج إليه من البحر فألقاها إليه.

قال ابن الثلجي: فسمعتُ عبّاد بن صهيب يقول: إن حماداً كان لا يحفظ، وكانوا يقولون: إنها دُسّتْ في كتبه، وقد قيل: إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه، فكان يدسّ في كتبه.

قال الذهبي: قلتُ: ابن الثلجي ليس بمصدَّق على حماد وأمثاله، وقد اتُّهم، نسأل الله العافية).

أقول: الدولابي: حافظٌ حنفي،...وهو بريء من هذه الحكاية-إن شاء الله- إلا في قبوله لها من ابن الثلجي، وروايتها عنه.

كان ابن الثلجي، من أتباع بِشْر المريسي؛ جهمياً؛ داعيةً؛ عدواً للسنة وأهلها، قال مرةً: عند أحمد بن حنبل، كتب الزندقة، وأوصى ألا يعطى من وصيته إلا من يقول: القرآن مخلوق. ولم أر من وثّقه، بل اتـهموه، وكذّبوه. قال ابن عدي: (وكان يضع أحاديث في التشبيه، وينسبها

---

(1) (ق:١٦١/ ب).

(2) (٤٨٠)، و(٤٨٢)، و (٤٨٣).

(3) انظر: السيف الصقيل، ص (٩٦-٩٨)، وتعليقه على كتاب تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، ص (١٢-١٣).

إلى أصحاب الحديث؛ يثلبهم بذلك)...وكذّبه أيضاً: الساجي، والأزدي، وموسى بن القاسم الأشيب.

فأمّا ما نُسب إليه من التّوسع في الفقه، وإظهار التّعبد: فلا يدفع ما تقدّم.

وحكايته هذه يلوح عليها الكذب؛ إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، وُلد أبوه سنة:١٣٥، فمتى ترى وُلِد إبراهيم؟!

ومولد ابن الثلجي -كما ذكر عن نفسه- سنة: ١٨١، فمتى تراه سمع من إبراهيم؟! وفي ترجمة قيس بن الربيع من التهذيب[1]، شيء من رواية ابن المديني عن إبراهيم، عن أبيه، وهذا يُشعر أنه عاش بعد أبيه، وأبوه مات سنة:١٩٨، فإذا كان إبراهيم مات سنة:٢٠٠، فمتى تراه وُلد؟! وقد قال الخليلي: (مات وهو شاب، لا يعرف له أي أحاديث دون العشرة، يروي عنه الهاشمي: جعفر بن عبد الواحد، أحاديث أنكروها على الهاشمي، وهو من الضعفاء)[2].

وحماد بن سلمة توفي سنة:١٦٧، ومقتضى ما تقدّم: أن يكون إبراهيم -حينئذٍ- إمّا صبياً صغيراً، وإمّا لم يُولد، فمتى صحب حمادَ بنَ سلمة، حتى عرف حديثه، وعرف أنه لم يكن يروي تلك الأحاديث، حتى خرج إلى (عبّادان)؟! وكيف عرف هذا الأمر العظيم، ولم يعرفه أبوه، وكبار الأئمة من أقران حماد وأصحابه، وكلهم أبلغوا في الثناء على حماد...؟!

ولا داعي للحمل على إبراهيم؛ لأنه لم يوثقه أحد، وذِكْر ابن حبان به في (الثقات)[3]، لا يُجدي؛ لأنه لم يثبت عنه أحاديث كثيرة؛ يُعْرَف باعتبارها؛ أثقةٌ هو، أم لا ؟ ولا إلى أن يقال: لعل إبراهيم سمع ذلك من بعض الهلكى، بل الحمل على ابن الثلجي، كما ذكر الذهبي.

وكذلك ما ذكره عن عبّاد بن صهيب، مع أن عبّاداً متروك، وقال عبدان: (لم يكذبه الناس، وإنما لقّنه صهيب بن محمد بن صهيب، أحاديث في آخر الأمر).

---

(١) (٨/ ٣٥١).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (٢/ ٥١١)، رقم (٢٢٢)، والعبارة في المطبوع: "وإبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، مات وهو شاب، لا يعرف له إلا أحاديث دون عشرة، ويروي عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، أحاديث أنكروها على جعفر، وهو من الضعفاء".

(٣) (٨/ ٦٧). قال ابن حبان: "يُتّقى حديثه من رواية جعفرٍ عنه...".

فعلى هذا: فعبّاد -وهو المبتلى بابن أخيه- يُدخل عليه في حديثه. وفي (الميزان)[1] أحاديث من مناكيره"[2].

والكوثري-وهو الذي أحرز من الطعن على السلف، ما لا يفي بإحصائه مجلدٌ كبير-: كانت له أيضاً صولاتٌ بالباطل، ضد الإمام حماد بن سلمة، ودفاعٌ عن ابن الثلجي المتجهم، وتجاوزٌ لأقوال جهابذة الفن، ومغالطاتٌ، لا تخفى إلا على من أعمى الله بصيرته؛ وقد سخّر الله تعالى، من يردّ عليه، ممن هم على مشربه، من كبار متصوفة العصر؛ بل تلميذه: عبد العزيز بن الصديق الغماري؛ لمُنَاسَبَةِ أن الكوثريَّ أجهد نفسه -راغباً- في إلزاقِ حديثٍ باطل، لفّقه ابنُ الثلجي، على حماد بن سلمة، وهو من صنعة ابن الثلجي الكذّاب، وغرضه ثلب حماد، ومن على مذهبه من أهل الحديث[3]، فقال عبد العزيز الغماري، في الدفع عن حماد: "أقول: هذا الحديث يكفي في بطلانه؛ سماعُه، وهو من أسمج ما نطق به متكلمٌ منذ خلق الله تعالى الخلق.

والعجب من شيخنا زاهد الكوثري -رحمه الله تعالى-، كيف حاول في تعليقاته على كتاب الأسماء والصفات، للبيهقي[4]، أن ينـزّه الثلجي عن هذا الحديث، ويطهر ساحته منه؟!

ويريد أن يجعله من مرويات حماد بن سلمة، التي أدخلها ربيبه عليه!

وكل هذا محض تعصّب؛ لأن الثلجي حنفي المذهب مثله.

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٣٦٧)، رقم (٤١٢٢).

(٢) التنكيل (١/ ٢٤٣-٢٤٤).

(٣) والحديث الباطل، الذي ألزقه ابنُ الثلجي بالإمام حماد بن سلمه، لفظُه: "إن الله خلق الفرس فأجراها؛ فعرقتْ؛ فخلق نفسه منها".

(٤) انظر:الأسماء والصفات، للبيهقي، ص (٤٧١-٤٧٢)، بتعليق الكوثري، واتـهامه البيهقي بمسايرة ابن عدي في تحميله ابن الثلجي هذه الرواية الباطلة. وقف ص(٤٧٩)، على طعنه في حماد بن سلمه، وترديده لفرية الدّس، وانظر: ص (٥٥٩)، حيث طعن في حماد بن سلمة، وكذا في ص (٥٦٠)، طعن في الإمام ابن عدي، وعدَّ ابنَ الثلجي إماماً من أئمة المسلمين! وانظر دفاعاً له بالباطل عن ابن الثلجي الكذّاب، فيما علّقه على كتاب تبين كذب المفتري، ص (٣٦٩-٣٧١).

ومن أبطل الباطل، اعتمادهم على كون ربيب حماد بن سلمة، أدخل عليه أحاديث في الصفات، وحدّث بـها، ولم يدر مِن أمرها شيئاً؛ لأن هذا الوصف من خصال الضعفاء الذين بلغوا في الضعف وعدم الضبط، الدرجة القصوى، كما هو معلوم.

أما الثقات، أهل الضبط والإتقان، من رجال الصحيح، مثل حماد بن سلمة؛ فيستحيل إلصاق هذه التهمة بـهم، وجرحهم بـها؛ إذ العمل بـها، والقول بمقتضاها: يتطرّق إلى كل حافظ ضابط، من رجال الصحيح.

وبذلك يكون إثبات أحاديث الثقات، من رجال الصحيح، وغيرهم: كسراب بقيعة.

وهذا أمرٌ لم يقل به أحد من أهل العلم بالحديث، على اختلاف مذاهبهم، وتعدد مشاربـهم؛ لأنه يُفضي إلى إبطال وصف الضبط بالمعنى المعروف في المصطلح، ويجعله لا مدلول له، ولا حاجة إليه في اشتراطه رجال الصحيح.

فلهذا: كان ما قيل في حماد بن سلمة: من الباطل، بل من الهراء الذي يجب عدم الالتفات إليه مطلقاً.

هذا من جهة مخالفته للقواعد المقررة، المتفق عليها في تعريف الراوي الضابط.

ومن جهة أخرى: فإن هذا الطعن في حماد بن سلمة، لم يصدر إلا من الثلجي المتهم، الواهي في رواياته، بل ودينه. فكيف يُحكم بقوله على حديث حماد بن سلمة، الثقة، الثبت، العدل؟! فتنبّه لهذا، ودع تـهور المتعصبين"[1].

قال القاضي أبو يعلى الفرّاء -بعد حكايته لفرية ابن الثلجي- : "...ويجب ألا يُلتفت إلى مثل هذا الكلام؛ لأن القائل له يقصد بذلك: ردّ أحاديث الصفات..."[2].

وحمادُ بنُ سلمة -رحمه الله- لم يرج عليه شيء مما وضعته الزنادقة؛ فرواه بسلامة باطن وغفلة، كما في تلك الحكاية المفتراة، بل كان -رحمه الله- يعمد إلى جمع أحاديث الصفات، وهو

(١) الجامع المصنف مما في الميزان من حديث الراوي المضعف (١/ ٧٢-٧٣). وانظر أيضاً: الكتاب نفسه (١/ ٥٤)، و (١/ ٥٨).

(٢) إبطال التأويلات (ق:١٩٢/ ب).

أول من جمعها من البصريين، وقد قيل له في ذلك؟ فقال: إنه والله ما دعتني نفسي إلى إخراج ذلك؛ إلا أني رأيتُ العلم يخرج، فأحببت إحياءه[1].

وابن الجوزي -غفر الله له- سلك إزاء تلك الحكاية مسلكاً عجيباً؛ إذ ساق حديث أنس المتقدم، ثم قال: "وهذا حديث لا يثبت، قال ابن عدي الحافظ: كان ابن أبي العوجاء ربيب حماد بن سلمة، فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث"[2].

فأوهم أن ابن عدي يقرّ بـهذه الحكاية، ويؤمن بذلك التّدسيس! وهذا خلاف الواقع؛ لأن ابن عدي بعد أن ذكر تلك الأكذوبة، عقبها قائلاً: "...وأبو عبد الله بن الثلجي كذّاب، وكان يضع الحديث، ويدسه في كتب أصحاب الحديث؛ بأحاديث كفريات؛ فهذه الأحاديث من تدسيسه"[3].

ومن وقف على ترجمة حماد بن سلمة، في كامل ابن عدي: تبيّن له، أنه من جملة المكافحين عنه، لا القادحين[4].

و أما عن قضية تفرّد حماد بن سلمة، عن ثابت البُناني، دون بقية أصحاب ثابت، بالرواية الماضية، فيقال: على التسليم بذلك: فلا يضرّه التفرّد؛ لأن حماداً من أثبت الناس في ثابت، بل هو أثبتهم فيه، وهو قول أئمة النقد، كابن معين[5]، وأحمد بن حنبل[6]، بل قال ابن معين: "...حماد بن سلمة، أعلم الناس بثابت، ومن خالف حماد بن سلمة في ثابتٍ؛ فالقولُ قول حماد"[7].

---

(١) انظر: الحجة، لقوام السنة الأصبهاني (١/ ٤٣٩).

(٢) الموضوعات (١/ ١٢٢).

(٣) الكامل (٢/ ٦٧٦). تحقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

(٤) انظر: الكامل (٢/ ٦٧٠-٦٨٢).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٠).

(٦) انظر: المرجع السابق (١/ ٥٩٠)، والكامل، لابن عدي (٢/ ٦٧٥).

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٢)، والفتح (١/ ١٥٠)، و(١١/ ٢٥٧).

وكذا نصّ ابنُ المديني، وحكى مسلم في كتاب (التمييز)[1]، إجماعَ أهل المعرفة على ذلك، وحكاه عن يحيى القطان، وابن معين، وغيرهم، وكذا نصّ الدارقطني[2].

ولا يقدح كلام بعضهم في حماد بن سلمة، ولا يؤُثر في إتقانه وضبطه لحديث ثابت البناني؛ لأن هذا أصبح كالإجماع المستقر عند أهل الصنعة، حتى عند من ينسبه إلى الاضطراب[3].

وذكر ابن رجب الحنبلي، في شرح علل الترمذي[4]، أن مَنْ سمع مِن حماد الأصناف؛ ففيها اختلاف، ومن سمع منه نُسخاً؛ فهو صحيح -يعني: النُّسخ التي كانت عنده عن الشيوخ- وسماعُه جيد.

قال الحازمي: "...وعلى هذا: يُعتذَر لمسلم في إخراجه حديث حماد بن سلمة؛ فإنه لم يُخرج إلا روايته عن المشهورين؛ نحو ثابت البُناني، وأيوب السختياني؛ وذلك: لكثرة ملازمته ثابتاً، وطول مصاحبته إيّاهُ؛ حتى بقيتْ صحيفةُ ثابت على ذكْرِه وحفْظِه بعد الاختلاط، كما كانت قبل الاختلاط.

وأما حديثه عن آحاد البصريين؛ فإن مسلماً لم يُخرج منها شيئاً؛ لكثرة ما يوجد في روايته عنهم من الغرائب؛ وذلك: لقلة ممارسته لحديثهم"[5].

فمن التمادي في الإيهام، قول ابن الجوزي -سامحه الله -: " هذا الحديث تكلم فيه علماء الحديث، وقالوا: لم يروه عن ثبات غير حماد بن سلمة، وكان ابن أبي العوجاء الزنديق، أدخل على حماد أشياء، فرواها في آخر عمره؛ ولذلك تجافى أصحاب الصحيح الإخراج عنه..."[6].

---

(١) انظر: كتاب التمييز، ص (٢١٧-٢١٨)، تأليف: الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، نشر: مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الثالثة، سنة: ١٤١٠هـ.

(٢) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ص (٢٧٩)، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، سنة: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص (٢٧٩).

(٤) انظر: ص (٣٣٧-٣٣٨).

(٥) شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، ص (٤٧)، بتعليق الكوثري، نشر: مكتبة القدسي، القاهرة، سنة: ١٣٥٧هـ.

(٦) دفع شبه التشبيه، ص (٢١٥).

بعض هذه الدعاوى سبق الجواب عنها، لكن زعمه إعراض أصحاب الصحيح الإخراج عنه، لأجل ما ذكر، فإن كان يعني: مسلماً: فقد أخرج له في الأصول، من روايته عن ثابت، وغيره من المشهورين، وما سوى ذلك من حديثه، أخرجها في الشواهد[1].

وأما كون حماد على شرط البخاري في الاحتجاج؛ فمُسلَّمٌ، كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني[2].

ولذلك نكّت ابن حبان على الإمام البخاري، تحايده حمادَ بن سلمة، وإخراجه لمن دونه في الضبط والتّثبت[3].

قال العلامة المعلمي: "...ولم يتركه البخاري، بل استشهد به في مواضع من الصحيح.

فأما عدم إخراجه له في الأصول: فلا يوجب أن يكون عنده غير أهل لذلك، ولذلك فهذا سليمان بن المغيرة...كان أثبت الناس في ثابت...وقد ثبّته الأئمة جداً، ...والثناء عليه كثير، ولم يغمزه أحد، ومع ذلك ذكروا أن البخاري لم يحتج به، ولم يخرج له إلا حديثاً واحداً؛ مقروناً بغيره، وقد عتب ابن حبان على البخاري في شأن حماد بن سلمة،...واعتذر أبو الفضل بن طاهر عن ذلك بكلام شريف، قال: (حماد بن سلمة، إمام كبير، مدحه الأئمة وأطنبوا؛ لمّا تكلّم بعض منتحلي الصنعة...أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه. لم يُخرج له البخاري، معتمداً عليه، بل استشهد به في مواضع؛ ليبيّن أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث أقرانه: كشعبة، وحماد بن زيد...وغيرهم. ومُسْلِمٌ اعتمد عليه؛ لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين لم يختلفوا، وشاهد مسلم منهم جماعة، وأخذ عنهم. ثم عدالة الرجل في نفسه، وإجماع أئمة النقل على ثقته، وأمانته)"[4].

وصفوة القول: أن من قد يقع في قلبه تصديق شيء ممّا قيل في تلك الحكاية، فليكن رائدُه في دفعها كلام أهل التحقيق، وليمعن النظر في أجوبتهم، وليدع عنه من بلغ في التعطيل المدى؛

---

(١) انظر: شروط الأئمة الخمسة، ص (٤٧)، والتنكيل (١/ ٢٤١-٢٤٢).

(٢) انظر: فتح الباري (٩/ ٥٩١).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٩-٤٥٠).

(٤) التنكيل (١/ ٢٤٢-٢٤٣).

كجهمي صرف، أو كاد: كمعتزلي، أو أشعري جلف؛ فإنّ مقصدهم: بالطعن في رواة الآثار؛ التوصل بذلك للطعن في أخبار الصفات، وإنكارها، وفتح باب التعطيل، وجحد صفات الرب، وهذا أمرٌ بالغ النكارة، والشناعة.

وما أثاره الطاعن من دعوى تفرد حماد بن سلمة، برواية الخبر، فلا يسلّم له؛ لأن له إسناداً آخر؛ من رواية سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبيﷺ، كما عند الطبراني في السّنة، وساق إسناده السيوطي في اللآلئ المصنوعة[1]، قال الطبراني: حدثنا: العباس بن الفضل الأسْفَاطي[2]، حدثنا: هريم بن عثمان الراسبي، حدثنا: عمر بن سعيد الأبح[3] "، ثم ذكر باقي الإسناد؛ وهو السابق.

والعباس بن الفضل الأسفاطي، صدوق، كما قال الدارقطني[4].

وعمرو بن سعيد الأبح: منكر الحديث، قاله البخاري[5]، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي"[6].

وخالفه عبد الأعلى بن عبد الأعلى -وهو ثقة من رجال الجماعة[7]-؛ فرواه عن سعيد بن أبي عروبة، به، موقوفاً على أنس، ووقعت هذه الرواية عند ابن أبي عاصم في السنة[8]، رواها عن أزهر بن مروان، عن عبد الأعلى. وأزهر بن مروان- صاحب النوى- لقبه فُرَيْخ؛ صدوقٌ[9]،

---

(١) (١/ ٢٩).

(٢) وقع في المطبوع (الإسقاطي)، وهو خطأ، والصواب المُثبت. وهذه النسبة إلى بيع الأسفاط وعملها. انظر: اللباب في معرفة الأنساب (١/ ٥٤)، لابن الأثير، والأنساب للسمعاني (١/ ٢٢٢).

(٣) في اللآلئ (١/ ٢٩): "الأشج "، والصواب كما أثبتُّ.

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني، (١٤٣)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله بن عبد القادر، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة:١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

(٥) ميزان الاعتدال (٦١٢٤).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ١١٨).

(٧) انظر: التقريب، (٣٧٣٤).

(٨) (٤٨٢)، وقال الألباني: "إسناده صحيح".

(٩) (١٠/ ٤٤٥).

وقد تابعه عن عبد الأعلى به؛ موقوفاً، محمد بن سواء السدوسي، وهو صدوق أيضاً، روى له الشيخان وغيرهما(١).

لكن جاء عن محمد بن سواء، عن سعيد بن أبي عروبة، به، مرفوعاً، عند ابن الإمام أحمد في السنة(٢)، [وعنه] ابن منده، في الرد على الجهمية(٣).

فرواه ابن الإمام أحمد، عن محمد بن أبي بكر المقدمي: نا: هريم، نا: محمد بن سواء، به.

وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

لكن ابن أبي عروبة، مع كونه ثقة حافظاً، غير أنه كثير التدليس، وكان قد اختلط، وكان من أثبت الناس عن قتادة؛ روى له الجماعة(٤).

وسعيد بن أبي عروبة، مع كونه من أثبت الناس في قتادة(٥)، فهو أيضاً من المكثرين عنه، والملازمين له، ومثل هذا تُمشّى عنعنته.

لكن لم يتبيّن لي، هل رواية محمد بن سواء، عن سعيد، قبل الاختلاط أو بعده؟

ولو قعدتْ هذه العلّةُ عن الاحتجاج بالأثر، فهذا قد يُسلّم عند التفرد، لكن مثله يصلح في الشواهد والمتابعات، فتكون هذه متابعة صالحة لحماد بن سلمة.

وكونه جاء من بعض الطرق موقوفاً، فلا يعلّ المرفوعة؛ فقد يكون بعض الرواة ينشط تارةً فيرفعه، وتارةً لا؛ فيقفه، وفي هذا من الأمثلة ما لا يُحصى.

والحديث ورد مرفوعاً عن أنس، عند ابن منده في كتاب الرد على الجهمية(٦)، من وجه آخر؛ قال: "أخبرنا: أحمد بن محمد بن زياد، ثنا: أحمد بن محمد الصيدلاني البغدادي، ثنا : سعيد – يعني: ابن عامر – ثني: شعبة، عن ثابت، عن أنس"، فذكره بنحوه، مرفوعاً.

---

(١) (١٠/ ٤٤٥).

(٢) (٥٠١).

(٣) ص (٨٨-٨٩).

(٤) انظر:التقريب (٢٣٦٥)، والكواكب النيرات، ص (٤٥-٤٩)، ففيه مزيد تفصيل.

(٥) انظر: الكواكب النيرات، ص (٤٥).

(٦) ص (٨١-٨٢).

شيخ المصنّف، هو ابن الأعرابي، ثقة، ثبت[1]، وأحمد بن محمد الصيدلاني، ترجمه الخطيب في التاريخ[2]، وذكر من الرواة عنه: الطبراني، وعلي بن عمر السكوني، لكنه لم يذكره بقدح ولا مدح.

وسعيد بن عامر الضبعي، ثقة، صالح، ربما وهم، وهو من رجال الجماعة[3]، وباقي رجال الإسناد، معروفون.

فهذا إسناد فيه مجهول، وهو أيضاً من حديث شعبة مرفوعاً: غريب، كما قال ابن منده[4]، وجاء عن أنس وغيره، من طرق لا يثبت منها شيء[5]، والعمدة على الطريق الأولى، وهي صحيحة، ثابتة، لا مطعن فيها[6]، والطريق الثانية تعضدها، والحمد لله.

واكتفي بـهذا، ولولا خوف الاسترسال، لعدّدت من هذا الضرب أمثلة وافرة؛ مِن جرأة المعطلة على ردّ صحاح أحاديث الصفات، واطّراحها، وافتعال العلل لها بالباطل، وإن كان فيهم من يلوّح بذلك تلويحاً، ولا يصرّح تصريحاً! ولكن قد قيل: في الإشارة ما يغني عن العبارة، وفي التلويح ما يغني عن التصريح، واللبيب بالإشارة يفهم.

---

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٠٧-٤١٢)، وحلية الأولياء (١٠/ ٣٧٥-٣٧٦).

(٢) (٥/ ١٣٧).

(٣) انظر: التقريب (٢٣٣٨).

(٤) انظر: الرد على الجهمية، ص (٨٢).

(٥) جاء من حديث شعبة عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً، عند ابن منده في الرد على الجهمية، ص (٨٢)، وفي سنده داود بن الزِّبْرِقان، وهو متروك، وقد كذّبه الأزدي، وجاء أيضاً عن كذّاب آخر، وهو داود بن المحبر، من حديث شعبة، عن ثابت، عن أنس، مرفوعاً، انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٢٤)، وفي الباب أيضاً عن ابن عمر، ولا يصح؛ لأن في سنده ابن البيلماني، كما قال ابن كثير في التفسير (٢/ ٢٢٤). وفي الباب كذلك، عن ابن عباس، موقوفاً، عند ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢١٢) لكن بإسناد فيه مقال، كما في تخريجه (ظلال الجنة).

(٦) حاول السقاف، في تعليقه على دفع شبه التشبيه، ص (٢١٢)، أن يلتمس مطاعن أخرى، فأعل الحديث، باختلاط ثابت البناني، وانظر لدحر فريته هذه، كتاب عبث أهل الأهواء بتراث الأمة ووقيعتهم في علمائها، ص (٢٥-٢٨)، للشيخ: محمد بن سعيد الكثيري، نشر: دار المحدث، الرياض.

وممن كَمَدَهُم كتابُ ابن خزيمة: أحمدَ بنَ جهبل الحلبي (ت:٧٣٣)، وهو صاحب النقض الهزيل على الفتوى الحموية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، وقد ناضل فيه عن عقيدة الجهمية؛ نفاة العلو، ومشى على منوالهم، وصادم الأدلة، الواضحة وضوح الأهلّة، وسلّط عليها طاغوت التأويل بلسان سليط، واستحسن هذا الرد وزبره في طبقاته؛ السبكي[1]، واستنسخه طه الدسوقي الحبيشي، وطبعه ونشره[2]، وقدّم له بمقدمة، لا ضوء عليها ولا نور.

نقل ابن جهبل، ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، عن الإمام ابن خزيمة، في حكم منكر العلو الإلهي، وأنه يستتاب، إلخ[3]، ثم قال: "...الجواب عن مثل هذا قد تقدّم. على أن ابن خزيمة قد علم الخاص والعام حديثه في العقائد، والكتاب الذي صنّفه في التشبيه، وسمّاه بالتوحيد، وردّ الأئمة عليه أكثر من أن يُذكر، وقولهم فيه، ما قاله هو في غيره؛ معروف"[4].

هو في هذا متّبع لابن فورك والرازي، فقد أشاد بـهما[5]، ومقصوده بالذين ردّوا عليه، ابن فورك، ومن قلّده.

وتسميته كتاب ابن خزيمة تشبيهاً، فلا يستغرب هذا الاستهجان من أشعري مثله، وهي تـهمة في غير محلّها، وقد مضى الجواب عنها ودفعها باستقصاء.

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٣٥-٩١)، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود.عبد الفتاح محمد الحلو، نشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، سنة: ١٤١٣هـ.

(٢) اصطنع له عنواناً، هو (الحقائق الجلية في الرد على ابن تيمية فيما أورده في الفتوى الحموية)، طبع مطبعة الفجر الجديدة، مصر، سنة: ١٩٨٧م. ونص في المقدمة، ص (٢٣)، أن الكوثري، وسلامة القضاعي أشارا إلى الكتاب، ونوّها به! قلت: وتنويه شيخ المعطلة: الكوثري، هو ما جاء في تعليقه على رد السبكي على نونية ابن القيم؛ وذلك قوله في صحيفة (٩٢): "...وهذا الرد يحق أن يُكتب بماء الذهب، ومن حاول الرد عليه من الحشوية، فقد وقع على أم رأسه. وكتاب ابن جهبل حقه أن يفرد بالطبع من طبقات ابن السبكي. ونُسخة مخطوطة من كتاب ابن جهبل هذا، توجد بمكتبة (لاله لي) باصطنبول".

(٣) انظر: مجموع الفتاوي (٥/ ٥٢)، و(٥/ ١٣٨)، والعلو، للذهبي، ص (٢٠٧).

(٤) ردّ ابن جهبل على الفتوى الحموية، بتحقيق: طه الدسوقي، ص (١١٢).

(٥) انظر: المصدر السابق، ص (١٠١-١٠٢).

وإذا كان لكل قوم وارث؛ فأجدرهم بذلك: إمام المعطلة في هذا العصر، محمد زاهد الكوثري، الذي بالغ في التحامل على الإمام ابن خزيمة، وتسفّه، وأجرى قلمه البذئ بالإمعان في سبّه، وسبِّ من على نحلته، وله من ذلك النصيب الأوفى، مع ما عُهد عنه من المغالطات، والمجازفات، والكذب الواضح المتعمّد، وهذا مخاطرة بالدّين، كما لا يخفى.

وكم عسى أن يُحصي العادُّ من قُبح مقاله، وطغيان بنانه؟! لكن هذه نبذٌ على سبيل الاختصار، في ثلبه للإمام ابن خزيمة:

كَتَبَ المُشارُ إليه، تحت عنوان (فتن المجسمة وصنوف مخازيهم)، مقالاً خبيثاً، يُظهر فيه استياءه الشديد، ممن سعوا في نشر كتب السلف، ويتهمهم بأنـهم ما فعلوها إلا تجارةً وكسْباً؛ (قد غيّروا الشكل لأجل الأكل!)، على حدّ تعبيره، وأن نحلتهم الوثنية ظهرت؛ لقيامهم بطبع كتبٍ، منها: كتاب التوحيد، لابن خزيمة، وكتاب السنة لابن الإمام أحمد، وكتاب النقض على بشر المريسي، للإمام الدارمي.

ثم قال بعد أن أنـهكه الغيظ، وبلغ منه مبلغه: "ولا أعتقد عاقلاً يطّلع على الكتب الثلاثة، وعلى ما فيها من المخازي المشروحة في مقالاتنا السابقة، دون أن ينبذهم نبذاً بمرّة واحدة..."[1].

ثم ترى هذا الغارق في التعطيل، يردد مقوله الرازي الباغية، في تسميته كتاب التوحيد، لابن خزيمة بكتاب الشرك، ويُظهر موافقته عليها، واغتباطه بـها، في عدة من تعاليقه[2]، ويزيد عليها ألفاظ التسخط، ويتظاهر بالتّوجع، ويُبدي غيرته بالحرص على عقائد العامة، أن يشوِّشَها من يسميهم: دعاة الوثنية! فلعلّه خالجه شعورٌ أنَّه هو وحده المُسْتَبدّ بحمايتها، وأن الله أوكل أمر حراستها إليه! فالله حسيبه.

---

(١) مقالات الكوثري، ص (٣٩١).

(٢) انظر مقالاته، ص (٤٠٤-٤٠٥)، وتعليقه على دفع شبه التشبيه، لابن الجوزي، ص (٥٩)، نشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة.

كما تراه يتابع الرازي في انتقاده لابن خزيمة، تفسيره لآية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ويقول : "وتوحيد ابن خزيمة من أهيف الكتب..."[١].

وفي مناسبة أخرى يكرر النقل ذاته، ويقرّ الرازي على استخفافه بعقل ابن خزيمة، وبفهمه، ويسخّفه، ويوصي بمطالعة كلام الرازي، ثم يقول بعدها بأسطر: "...وعلى فرْض أنه شافعي؛ لا محاباة في المعتقَد أيّاً كان مذهب من زاغ عن السبيل. وهذا المسكين ممن إذا أصاب مرة في المعتقد يخطئ فيه مرات. فليسمح لي سادتنا العلماء أن أعجب غاية العجب مِنْ طبع مثل كتاب التوحيد هذا بين ظهرانيهم، بدون أن يقوم أحد منهم بالرد عليه كما يجب! أيقظ الله أصحاب الشأن؛ لحراسة السنّة"[٢].

وفي موضع آخر يكرر الإشادة بعبارة الرازي؛ ثم يعدّ استدلال ابن خزيمة بالآية المتقدمة، من جملة مخازيه، ويقول بعدها: "وهذا غاية في السقوط، وأسقط منه؛ من يسعى في إذاعة كتابه هذا. ولله في خلقه شؤون..."[٣].

وتارةً يتّهمه بسوء الفهم، وسوء المعتقد، لاستدلاله بآية سورة الأعراف المتقدمة، على إثبات (الرِّجل) له تعالى[٤]، بل يقول: إن كلامه في هذا الموضع، يقضي بمحو اسمه من ديوان العلماء[٥].

ويقول معلّقاً عمّا ذكره الإمام ابن خزيمة في كتابه التوحيد، من إثبات وجه الله تعالى: "ولابن خزيمة...كلام في الوجه والمماثلة، لا يدع له وجهاً يُواجه به أهل العلم"[٦].

---

(١) السيف الصقيل، ص (٥١).

(٢) انظر مقالاته، ص (٤٠٤-٤٠٥)، وتعليقه على دفع شبه التشبيه، لا بن الجوزي، ص (٥٩)، نشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة.

(٣) تعليق الكوثري، على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، ص (٣٤٠).

(٤) انظر مقالاته، ص (٤٠٤-٤٠٥).

(٥) انظر تعليقه على كتاب الأسماء والصفات، للبيهقي، ص (٤٤٤).

(٦) انظر: المصدر السابق، ص (٤٠٥).

ويقول بعد أن تأوّل صفة الوجه، على معنى الذات: "...وقد تضافرت الأدلة على أن من يتوهم في معبوده الأعضاء؛ فهو على الوثنية الأولى، وإن تظاهر بالاهتداء. فقول ابن خزيمة في الوجه؛ ممّا لا يسطره من يعي ما يقول"(١).

ويدّعي أن ما في كتاب ابن خزيمة من النصوص، يجعل المرء يتيقّن من النَّسب العريق الذي بينهم وبين الوثنية(٢).

ويتهمه بأن له أغلاطاً خطرة(٣)، وأنه مسكين في مباحث العقيدة(٤)، وله بعض الطوام(٥).

وتعرّض له أيضاً، واعترض عليه: في استدلاله بضحك النبي ﷺ، حتى بدت نواجذه؛ تصديقاً لقول الحبر اليهودي، لما قال: إن الله يضع السموات على إصبع، والأرض على إصبع..."، الحديث، وهو في الصحيح من رواية ابن مسعود ﷺ، (٦). فزعم أن الضحك منه ﷺ، كان على وجه الإنكار، لا الإقرار، وردد أقوال من سبقه من المأوّلة؛ إمعاناً في نفي صفة الأصابع عن الله تعالى.

قال الكوثري: "يستبعد ابن خزيمة -وهو ممن وقع في خطأ التشبيه-: أن يكون ضحك الرسول ﷺ؛ إنكاراً. وقد نقض الحافظ ابن حجر زعمه هذا في الفتح "(٧).

ويرميه بالضلال؛ لقوله بأن ضحكَ النبي ﷺ، كان على وجه الإقرار لليهودي، فيقول: "...وتهويل ابن خزيمة في كتاب التوحيد، باستنكار حمله على الإنكار؛ لا يُلتفَت إليه بعد وضوح الحجة، إلا من يميل إلى مذهبه بالضلال"(٨).

---

(١) انظر : المصدر السابق، ص (٣٨٣).

(٢) انظر: المصدر السابق، ص (٤٠٩).

(٣) انظر : المصدر السابق، ص (٣٧١).

(٤) انظر: المصدر السابق، ص (٣٩٦).

(٥) انظر: المصدر السابق، ص (٥١٧).

(٦) رواه البخاري (٧٤١٤)، و(٧٤١٥)، و(٧٥١٣)، ومسلم (١٧/ ١٣٠-١٣١- نووي)، وغيرهما.

(٧) تعليق الكوثري على دفع شبه التشبيه، لا بن الجوزي، ص (٦٨).

(٨) تعليق الكوثري على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، ص (٤٢٦).

وتراه كذلك يُكثر من الصراخ والعويل، فيقول في سيفه الصقيل[1]: "...وقد برهن ابن الجوزي، في دفع الشُّبه[2]، وابن حجر في الفتح[3]، على أن ذلك إنكار، لا تصديق، رغم توهم ابن خزيمة كونه تصْديقاً؛ لزيغ مشهور في معتقده...".

فالكوثري شديد الانحراف والجموح عن هذا الإمام، وعن عقيدة السلف؛ ينافرهم منافرةً صارمة، حتى أضحى مفزع وملجأ من جاء بعده في باب القدح في أهل الحق، ولا يرجع شيءٌ منها في ذلك إلى صواب، ولا حجة يحسن الوقوف عندها.

ولما أن كان ذلك الغاوي، يتوسّع إلى هذا الحدّ في الذم والتجريح، ويفجر في الخصومة، -وكأنه لا يخشى تبعات مقاله-، ويظن أن الناس عنه في غفلةٍ؛ انبعث له أحمد بن الصديق الغماري؛ أحد معاصريه، ومن كبار الصوفية، - وكان من أصدقائه وجلسائه -، فعالنه بكلام في غاية الخشونة، بل جرّد عليه سيف الرّد بمجلّد كبير، وهو مطبوع[4].

قال أحمد الغماري: "وكتاب التوحيد لابن خزيمة، إن كنتَ تريد المجلد الكبير المسند؛ فهو من أنفس كتب الإسلام، وإن كنت تريد الصغير، فإني في شك من ثبوته لابن خزيمة. وما كتبه الكوثري قرأتُه. وقبّح الله الكوثري؛ فإنه خبيث، مبتدع، كذّاب، فاجر"[5].

وقال: "التشنيع على المتمسك بالحديث ومذاهب السلف وأهل الحق، ليس تشنيعاً على الحديث والسلف وأهل الحق؛ كما يفعله الكوثري الوقح، المجرم، مع أهل الحديث، لا سيما: أمثال: عبد الله بن أحمد بن حنبل، والإمام ابن خزيمة، وعثمان بن سعيد الدارمي، وعصبة الحق الذين يخرجهم -بغلّوه في بدعته- من الدين، ويسميهم: الحشوية، ويلمزهم بكل رذيلة، مع أنهم ما قالوا حرفاً واحداً من عندهم، ولا ذكروا رأياً من آرائهم، إنما ذكروا آيات

---

(١) ص (٤٩).

(٢) انظر مقالاته، ص (٤٠٤-٤٠٥)، وتعليقه على دفع شبه التشبيه، لا بن الجوزي، ص (٥٩).

(٣) انظر مقالاته، ص (٤٠٤-٤٠٥)، وتعليقه على دفع شبه التشبيه، لا بن الجوزي، ص (٥٩).

(٤) اسمه: بيان تلبيس المفتري، محمد زاهد الكوثري، طُبع بعناية الشيخ علي الحلبي، ونشرته: دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

(٥) مكتوب أرسله إلى تلميذه الشيخ: محمد بوخبزة ، سنة: ١٣٧٦هـ، مصورته عندي.

القرآن العظيم، وأحاديث الرسول ﷺ مجردة، مع النص منهم على التفويض لمعناها[1]، وعدم التشبيه؛ فلم يرض منهم إلا برد كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وتأويله، والتلاعب به على حسب فهمه القاصر، وذهنه الفاسد الخاسر، وإيمانه الناقص المخذول، بل المفقود المعلول"[2].

ويقول عنه، بعد أن تعقبه في بعض المواضع: "فهذا أقسى ما يكون في الوقاحة، والإجرام، وقلة الحياء، وقلة الدِّين، وصفاقة الوجه، وثلامة العِرض، وانخرام المروءة، والاستهزاء بالدين، والسخرية بشريعة سيد المرسلين. وهذا -والله- أكبر دليل على فراغ قلب صاحب هذه المقالة من الإيمان، وأنه شيطان بُعِثَ؛ ليتلاعب بدين الإسلام، وهو أوضح برهان على صدق ما قلناه مراراً، من أنه على استعداد للكفر بالنبي ﷺ، وردّ قوله لو شافهه بخطئ أبي حنيفة"[3].

وهذا التسليط الواقع عليه؛ جزاء ما جناه من التطاول، والعدوان، والبغي، على سلف الأمة وعلمائها الأبرار. وكنت قد نقلتُ شيئاً من قدح الغماري في الكوثري، فيما جمعته من كلام الغماري، في ذم الأشاعرة والمتكلمين والفلاسفة[4].

وإن كانت عبارات الغماري تُشعر بـهدر دمه، وانسلاخه من الدين، إلا أن في نقد من انتقده من علماء الأثر المعاصرين، من يشاركونه الرأي في وصمه، بالكذب، والخيانة في النقل، وتحريف النصوص، وشيْنه بذلك، وهذا جرّبه ثقاتـهم عليه، حتى قال من قال:"وجملة القول: إن هذا الرجل لا يُعتد بعقله، ولا بنقله، ولا بعلمه، ولا بدينه"[5].

وأعود إلى ما استهجنه الكوثري، من ورود الأصابع في خبر ابن مسعود، واستنكاره أن يكون ضحك النبي ﷺ، وتلاوته قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا

(١) ليس كما قال، فالسلف يثبتون معاني الصفات، ويفوضون العلم بكيفياتـها إلى الله تعالى.

(٢) بيان تلبيس المفتري، ص (٣٠٥).

(٣) بيان تلبيس المفتري، ص (١٢٤-١٢٥).

(٤) انظر: ص (٣٤-٤٠). من الكتاب المشار إليه.

(٥) انظر كتاب: الكوثري وتعليقاته، ص (٤٣)، تحقيق: محمد بن حمد الحمود، الطبعة الثانية.

قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:٦٧]، على وجه الإقرار، بل هو محمول عنده على الإنكار، ولا بدّ!

وهو في ذلك مقلّد لمن سبقه من المأوّلة؛ فقد ادّعى المريسي أن الآية نزلت؛ تكذيباً لما قال الحبر، وأن هذا من قول اليهود[١].

ونحا إليه القرطبي أيضاً[٢]، وابن الجوزي[٣].

أما الخطّابي فإنه لم يره دليلاً على الإقرار، أو الإنكار، وأن قول الراوي ضحك تصديقاً له؛ ظن وحسبان[٤]، ونقلة نقل المقرّ له: عبد الله الغماري، في ردّه على كتاب الأربعين، للهروي[٥].

ويكفي لنقض هاتيك التأويلات، بل الضلالات؛ إقرار أئمة العلم، وشيوخ الإسلام، بـهذا الحديث، وتحديثهم بـه، على وجه إثبات الصفة؛ لا نفيها، كما ادّعت المأوّلة وتقوّلتْ.

روي الإمام الدارقطني في كتاب الصفات[٦]، بسند صحيح[٧]، عن أحمد بن نصر الخزاعي، الإمام المعروف[٨]، قال: "سمعت سفيان بن عيينة، وأنا في منـزله بعد العتمة، فجعلتُ أُلحّ عليه في المسألة، فقال: دعني أتنفّس.

فقلت له: يا أبا محمد! إني أريد أن أسألك عن شيء؟ فقال: لا تسأل. فقلت: لا بدّ من أن أسألك، إذا لم أسألك فمن أسأل؟! فقال: هاتي، سلْ. فقلت: كيف حديث عبيدة، عن عبد

(١) انظر: رد الدارمي على المريسي، ص (٦١).
(٢) انظر: فتح الباري (١٣/ ٣٩٨).
(٣) انظر: دفع شبه التشبيه، بتعليق السقاف، ص (٢٠٦).
(٤) انظر: الأسماء والصفات، للبيهقي (٢/ ١٦٩-١٧٠ - بتحقيق: الحاشدي)، وفتح الباري (١٣/ ٣٩٨).
(٥) انظر: ص (٦).
(٦) (٦٣).
(٧) كما قال الألباني في مختصر العلو، ص (١٦٦).
(٨) أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم الخُزاعي، أبو عبد الله، ثقة، قُتل ظلماً، سنة : ٢٣١هـ، روى له أبو داود في المسائل. انظر: التقريب (١١٩).

الله، عن النبي ﷺ : (أن الله -ﷻ-، يحمل السموات على إصبع، والأرضين على إصبع؟)... فقال سفيان: هي كما جاءت؛ نُقرُّ بـها، ونُحدّث بـها؛ بلا كيف".

وروي ابن الإمام أحمد في كتاب السنة(1)، والدارقطني في الصفات(2)، وابن بطة في المختار من الإبانة(3)، عن الإمام وكيع بن الجراح -رحمه الله- قال: " نُسلّم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول: كيف كذا؟ ولا: لم كذا؟، يعني: مثل حديث ابن مسعود: (إن الله يحمل السموات على إصبع، والجبال على إصبع...)"(4).

وروى ابن الإمام أحمد في السنة(5)، حديث عبد الله بن مسعود هذا، عن أبيه، عن يحيى القطّان، ثم قال: "قال أبي -رحمه الله-: جعل يحيى يشير بأصابعه، وأراني أبي كيف جعل يشير بإصبعه؛ يضع إصبعاً إصبعاً، حتى أتى على آخرها".

وهذه الإشارة من الإمام يحيى بن القطّان، فيها تقرير وتأكيد لصفة الأصابع، وجواز وصف الله بـها، وأن هذا الحديث دليل على ذلك، ثم إن في إخبار الإمام أحمد ابنه عبدَ الله بـهذا، وَرَدَ في سياق الإقرار والتثبيت لقول شيخه يحيى القطّان، ولفعله، كما هو واضح بلا امتراء.

وهذا يبطل قول من قال: إنه ضحكه ﷺ، كان على وجه الإنكار، وأنه من تخاليط اليهود.

وقد سأل الإمام ابنُ أبي عاصم -وهوأحد رواة الخبر- شيخَه: أبا الربيع العتكي؛ عقب روايته للحديث، فقال: "...قلت لأبي الربيع: فضحك تصديقاً له؟ قال: نعم "(6).

---

(1) (٤٩٥).

(2) (٦٢).

(3) (٢١٠).

(4) قال الألباني في مختصر العلو، ص (١٦٩): "وهذا إسناد صحيح".

(5) (٤٨٩).

(6) السنة، لابن أبي عاصم (١/ ٢٣٩).

وأبو الربيع العتكي: سليمان بن داود البصري، نزيل بغداد، ثقة، لم يتكلم فيه أحد بحجة، مات سنة: ٢٣٤هـ[١].

ولعلنا نستأنسْ على صحة ما تقدّم، وأن ضحك النبي ﷺ، كان إقراراً للحبر؛ بما رواه أبو داود في المراسيل، عن قتادة، بسند رواته ثقات[٢]، قال: "ذُكر لنا: أن حبراً أتى النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: أين الخلائق يوم القيامة؟ فقال: السموات على هذه الخنصر، والأرضين على هذه التي تليها؛ فقال النبي ﷺ: صدق الحبر"[٣].

وقد ساق أئمة السُّنة حديث ابن مسعود في سؤال الحبر، وإقرار النبي ﷺ، له، في مصنفاتهم؛ إقراراً منهم بإثبات هذه الصفة لله تعالى، كالإمام ابن أبي عاصم، في كتاب السنة[٤]، قال-رحمه الله-: "ما ذُكر عن النبي ﷺ، إن الله يضع السموات على إصبع، والأرضين على إصبع...".

وكذا الإمام الآجري؛ قال: "باب: الإيمان بأن الله -ﷻ-، يمسك السموات على إصبع، والأرضين على إصبع..."[٥].

وكذا صنع الإمام ابن بطة العكبري -رحمه الله-؛ قال: "باب: التصديق والإيمان بما رُوي أن الله يضع السموات على إصبع، والأرضين على إصبع..."[٦].

وكذا: إمام الأئمة ابن خزيمة -وإن رغمت أنوف الجهمية- قال: "باب إثبات الأصابع لله -ﷻ-، من سنة النبي ﷺ، قيلاً، لا حكاية عن غيره؛ كما زعم بعض أهل الجهل والعناد؛ أن

---

(١) انظر: التقريب (٢٥٥٦).

(٢) انظر مقالاته، ص (٤٠٤-٤٠٥)، وتعليقه على دفع شبه التشبيه، لا بن الجوزي، ص (٥٩)، نشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة.

(٣) انظر: الأربعين، للذهبي، ص (١٢٦-١٢٧)، ولم أقف عليه في المطبوع من المراسيل لأبي داود.

(٤) (١/ ٢٣٨).

(٥) الشريعة، ص (٣١٨). تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: حديث أكاديمي، باكستان، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٦) المختار من الإبانة، ص (٢٠٨)، تحقيق: الوليد بن نبيه، نشر: دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٨هـ.

خبر ابن مسعود ليس هو من قول النبي ﷺ، وإنما هو من قول اليهود، وأنكر أن يكون ضحك النبي ﷺ؛ تصديقاً لليهودي"[1].

ولما أن كان الحديث، بيّن الدلالة على الإقرار، لا الإنكار؛ رأينا بعض من يميل إلى التأويل، يردّ على الخطابي؛ كالنووي. قال-رحمه الله-: "ظاهر الحديث أن النبي ﷺ، صدّق الحبر في قوله: (إن الله يقبض السموات، والأرضين، والمخلوقات، بالأصابع)، ثم قرأ الآية التي فيها الإشارة إلى نحو ما يقول..."[2]. مع أنه نقل قبل هذا قول المازري في المعلم[3]، وحكى فيه المذهبيْن: التأويل، والتفويض، ثم نقل عن القرطبي صاحب المفهم، قوله: "وقال بعض المتكلمين: ليس ضحكه وتعجبه وتلاوته للآية؛ تصديقاً للحبر، بل هو ردّ وإنكار وتعجب من سوء اعتقاده؛ فإن مذهب اليهود التجسيم، ففهم منه ذلك. وقوله تصديقاً له، إنما هو من كلام الراوي على ما فهم. والأول أظهر"[4].

وقال ابن التين: "تكلّف الخطّابي في تأويل الإصبع، وبالغ؛ حتى جعل ضحكه ﷺ، تكلفاً وإنكاراً لما قال الحبر، وردّ ما وقع في الرواية الأخرى: (فضحك ﷺ؛ تعجباً وتصديقاً)؛ بأنه على قدر ما فهم الراوي..."[5].

وعلى كل حال: فما سبق احتمال باطل، يلزم منه: "الطعن على ثقات الرواة، ورد الأخبار الثابتة، ولو كان الأمر على خلاف ما فهمه الراوي بالظن؛ للزم منه تقرير النبي ﷺ على الباطل، وسكوته عن الإنكار؛ وحاشا لله من ذلك"[6].

---

(١) كتاب التوحيد (١/ ١٨٧).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٧/ ١٣٠).

(٣) انظر: المعلم (٣/ ١٩٥).

(٤) شرح مسلم للنووي (١٧/ ١٣٠-١٣١).

(٥) فتح الباري (١٣/ ٥٥١).

(٦) المصدر السابق (٨/ ٣٩٩).

والكلام على دفع هذا التأويل، يحتمل أكثر مما هنا، لكن أختم هذا الرد، بنقليْن عن الإماميْن أبي سعيد الدارمي، وابن خزيمة، فيهما مقنع لمن رام الصواب، ولم تأسره قيود التأويل، ولم يكترث بما يبالغ به المعطلة من التهويل.

قال الإمام الدارمي: "...ولئن جزعتَ من حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ، في قصة الحبر، فما لك راحة في رواية عائشة، وأم سلمة، وغيرهما مما يحقق حديث ابن مسعود ويثبت روايته..."(١).

ثم روى بسنده عنهما حديث: "القلب بين إصبعين من أصابع الرحمن"، ورواه أيضاً عن غيرهما من الصحابة(٢).

وقال الإمام ابن خزيمة: "وزعم من كان يضاهي بعض مذهبه مذهب الجهمية- في بعض عمره- لما لم يقبله أهل الآثار؛ فترك أصل مذهبه عصبية: زعم أن خبر ابن مسعود الذي ذكرناه، إنما ذكر اليهودي، أن الله يمسك السموات على إصبع...الحديث بتمامه. وأنكر أن

---

(١) الرد على المريسي، ص (٦١).

(٢) انظر: المصدر السابق، ص (٦٢)، وحديث أم سلمة رضي الله عنها، أخرجه أحمد (٥/ ٣١٥)، و(٦/ ٣٠٢)، و (٦/ ٢٩٤)، والآجري في الشريعة، ص (٣١٦)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند (١٥٣٤- بتحقيق: صبحي السامرائي)، والدارمي في الرد على المريسي، ص (٦٢)، وابن أبي عاصم في السنة، (٢٢٣)، و(٢٣٢)، والطبراني في الكبير (٧٨٥)، و(٨٦٥)، وفي الأوسط (٣/ ٢٣- تحقيق: طارق عوض الله)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٩١)، وابن جرير في التفسير (٣/ ١٢٥)، وابن بطة في الإبانة (١٣٠٤ – تحقيق: الأثيوبي)، والحكيم الترمذي في الرد على المعطلة (٢١/ ب-٢٢/ أ – بترقيمي)، وفي الإسناد عندهم: شهر بن حوشب، لكن قال الألباني في ظلال الجنة (١/ ١٠٠): "حديث صحيح؛ رجال إسناده ثقات، غير شهر بن حوشب؛ فإنه سيء الحفظ، ولا بأس به في الشواهد".

وأما حديث عائشة رضي الله عنها، فأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٩١)، والنسائي في الكبرى (٧٧٣٧)، وأبو يعلى في المسند (٤٦٦٩)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٢٤)، و(٢٣٢)، والآجري في الشريعة، ص (٣١٧)، والدارمي في الرد على المريسي، ص (٦١)، وابن بطة في الإبانة (١٣٠٥- تحقيق: الأثيوبي)، وفي المختار من الإبانة (٢٠٤)، و(٢٠٥)، وصححه الألباني في ظلال الجنة (١/ ١٠١)، بمجموع طرقه.

يكون النبي ﷺ، إنما ضحك تعجباً وتصديقاً له؛ فقال: إنما هذا من قول ابن مسعود؛ لأن النبي ﷺ؛ إنما ضحك تعجباً، لا تصديقاً لليهودي.

وقد كثُر تعجبي من إنكاره ودفعه هذا الخبر، وكان يُثبت الأخبار في ذكر الإصبعيْن؛ قد احتج في غير كتاب من كتبه بأخبار النبي ﷺ: (ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع رب العالمين).

فإذا كان هذا عنده ثابتاً يحتج به؛ فقد أقرّ وشهد أن لله أصابع؛ لأن مفهوماً في اللغة إذا قيل: إصبعين من الأصابع: أن الأصابع أكثر من إصبعين، فكيف ينفي الأصابع مرّةً، ويثبتها أخرى؟! فهذا تخليط في المذهب، والله المستعان"[1].

وأرى أن التعقب قد طال، ولم أتوخ الاستيعاب، كما أشرتُ في مقدمة هذا الكتاب، وإلا فإن المطاعن فوق ما نبهت عليه[2]، فمن أراد المشاركة في الأجر، بصد العدوان، ودحض البهتان، عن هذا الإمام، فلينشط في تتبع ما بقي من المطاعن، ويستقلّ بها في مؤلف لطيف، عسى أن يقع كتابي وكتابه من الله موقع القبول.

ولنمسك القلم -بعد هذا- عن الإسطار، ولنتكف بهذا المقدار، وصلى الله وسلم على النبي المصطفى المختار، وأصحابه الأخيار، وآله الأطهار.

انتهى بقلم كاتبه الفقير إلى الله:

صادق سليم صادق، في: ١٤/ ٧/ ١٤٣٠هـ

---

(١) كتاب التوحيد (١/ ١٩٩-٢٠٠).

(٢) انظر على سبيل المثال: فرية أطلقها السقاف في تعليقه على دفع الشبه، لابن الجوزي، ص (١٠٨-١٠٩)، وانظر للرد عليها: كتاب عبث أهل الأهواء بتراث الأمة، ص (٢٧٠-٢٧٩)، للشيخ محمد الكثيري.



المحتويات